

مكتبة
مدبولي

الإرهاب السياسي

دراسة تحليلية

أساليب الإرهاب وأنماطه ودوافعه
الإرهاب والموقف السياسي
الإرهاب والجريمة المنظمة
موقف الشريعة الإسلامية من الإرهاب

تأليف: عبد الناصر عريش

الإرهاب السياسي
دراسة تحليلية

الكتاب
الإرهاب السياسى
دراسة تحليلية

المؤلف
عبد الناصر حريز

الناشر
مكتبة مدبولى

٦ ميدان طلعت حرب فاكس ٥٧٥٦٤٢١ تلفون ٥٧٥٢٨٥٤

الطبعة
الأولى ١٩٩٦

الإرهاب السياسي

دراسة تحليلية

تأليف .

عبد الناصر حريز

مكتبة مدبولي

١٩٩٦

الإهداء

إلى والديَّ عرفانا ووفاءً وتقديراً

عبد الناصر حريز

١١ مقدمة
	الباب الأول: التعريف بالإرهاب
١٣ والتميز بينه وبين الظواهر الأخرى المتقاربة منه والمتداخلة معه
١٧ - الفصل الأول: التعريف اللفظى والنظرى للإرهاب
١٩ - التعريف اللفظى
٢١ - التعريف النظرى
٢٣ - التعريف الموسوعى والقاموسى للإرهاب
٢٥ - مساهمات الفقه الدولى فى التعريف بالإرهاب
٢٨ - التعريف بالإرهاب عبر الاتفاقيات الدولية
٣٢ - التعريف بالإرهاب عبر المساهمات المتخصصة فى مجال أبحاث الظاهرة
٣٧ - الفصل الثانى : الإرهاب والعنف السياسى
٣٩ - العنف: القضايا والأبعاد
٤٢ - التعريف بمفهوم العنف السياسى
٤٤ - أنماط العنف السياسى وتصنيفاته
٤٧ - أسباب العنف ومثيراته
٥٢ - مظاهر العنف السياسى وصوره
٥٩ - التمييز بين الإرهاب والعنف السياسى
٦٣ - الفصل الثالث: الإرهاب وحرب العصابات (الغوريلا)
٦٥ - التعريف بحرب العصابات أو الغوريلا
٦٧ - طبيعة حرب العصابات وخصائصها
٦٩ - المبادئ الأساسية فى حرب العصابات
٧٣ - مهام حرب العصابات
٧٥ - دور حرب العصابات فى عمليات التحرر الوطنى ومقاومة العدوان
٧٧ - أوجه التباين بين الإرهاب وحرب العصابات

٨١	- الفصل الرابع : الإرهاب والإجرام السياسى
٨٣	- التعريف بالجريمة السياسية
٨٧	- التفرقة بين الجرائم السياسية والجرائم العادية
٨٨	- التمييز بين الإرهاب والإجرام السياسى
٩٣	- الفصل الخامس : الإرهاب والجريمة المنظمة
٩٦	- ماهية الجريمة وطبيعتها
٩٧	- ماهية العوامل المؤثرة فى السلوك الإجرامى
١٠٢	- القواصل القائمة بين الإرهاب والإجرام المنظم
١٠٥	- الفصل السادس : الإرهاب والنضال من أجل الحرية والكفاح من أجل الاستقلال
١٠٧	- طبيعة المقاومة الشعبية المسلحة والتعريف بها
١١٧	- أسس وركائز مشروعية المقاومة الشعبية المسلحة
١٢٤	- التمييز بين الإرهاب والنضال من أجل الحرية والكفاح من أجل الاستقلال
١٢٧	الباب الثانى : أساليب الإرهاب وأنماطه ودوافعه
١٣١	- الفصل الأول : أساليب الإرهاب
١٣٣	- اختطاف الطائرات
١٣٦	- دوافع اختطاف الطائرات
١٣٨	- خطورة حوادث اختطاف الطائرات
١٤١	- التدابير المتخذة للحيلولة دون وقوع حوادث الاختطاف
١٤٥	- التحرك الدولى لمواجهة اختطاف الطائرات
١٤٩	- اختطاف الأفراد وأخذ الرهائن
١٥٠	- النتائج المترتبة على اختطاف الأفراد وأخذ الرهائن
١٥٢	- دوافع اختطاف الأفراد وأخذ الرهائن
١٥٣	- ضحايا عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن
١٥٧	- تطورات عملية الاختطاف وأخذ الرهائن
١٥٨	- التحرك الدولى لمواجهة الظاهرة
١٦٤	- إلقاء القنابل وزرع المتفجرات

- ١٦٤ اعتبارات لجوء الإرهابيين إلى هذا الأسلوب الإرهابي
- ١٦٦ بعض النماذج المستهدفة بعمليات التفجير وإلقاء القنابل
- ١٦٧ ضحايا التفجيرات وإلقاء القنابل
- ١٦٨ التحرك الدولي لمواجهة الظاهرة

١٦٩ الفصل الثاني: أنماط الإرهاب وتصنيفاته

- ١٧١ معايير التمييز بين الأنماط الرئيسية للإرهاب
- ١٧٢ إرهاب الماضي
- ١٧٣ الإرهاب الحديث أو المعاصر
- ١٧٣ الإرهاب الفردي
- ١٧٤ إرهاب الدولة
- ١٧٧ الإرهاب المحلي
- ١٧٨ الإرهاب الدولي
- ١٧٩ الإرهاب الثوري
- ١٨٢ الإرهاب الرجعي
- ١٨٤ الإرهاب الإثنى الانفصالي
- ١٨٧ إرهاب الانتحار
- ١٨٨ الإرهاب الفكري
- ١٨٩ الإرهاب النفسي

١٩١ الفصل الثالث: دوافع الإرهاب

- ١٩٣ دوافع الإرهاب على المستوى الفردي
- ١٩٤ الجوانب السيكولوجية
- ١٩٤ الجوانب المادية
- ١٩٥ الجوانب الوجدانية
- ١٩٥ دوافع الإرهاب على المستوى الوطني
- ١٩٥ الحرمان الاجتماعي - الاقتصادي
- ١٩٦ استبداد الفئات الحاكمة
- ١٩٦ الدوافع الانفصالية
- ١٩٨ الدوافع الثورية

١٩٨	- الدوافع العنصرية
١٩٩	- الدوافع الدينية
٢٠٠	- دوافع عدم الشرعية واقتتاد الممارسة الديمقراطية
٢٠٠	- دوافع المطالبة بالحقوق المدنية
٢٠٠	- دوافع الدعوة إلى السلام ومقاومة الأحلاف العسكرية
٢٠١	- دوافع الإرهاب على المستوى الدولي
٢٠١	- رعاية بعض الدول للإرهاب
٢٠٢	- وجود بذور للتوتر في مختلف مناطق العالم
٢٠٢	- خبرة حرب فيتنام
٢٠٢	- الأوضاع الدولية غير العادلة
٢٠٥	- الفصل الرابع : موقف الشريعة الإسلامية من الإرهاب
٢١٠	- جرائم الخرابة
٢١٢	- حد الخرابة وعقوبة المحاربين
٢١٣	- تعريف الحدود
٢١٣	- عقوبة المحاربين
٢١٥	- جرائم البغى
٢١٥	- التعريف بجريمة البغى والبغاة
٢١٦	- عقوبة البغاة
٢١٦	- مستويات البغى ودرجات البغاة
٢١٩	- الفصل الخامس : القانون الدولي العام والإرهاب
٢٢٢	- موقف القانون الدولي من الاعتداء على الممثلين الدبلوماسيين
٢٢٣	- موقف القانون الدولي من اختطاف الطائرات
٢٢٤	- موقف القانون الدولي من أعمال الإرهاب ضد المدنيين والأهداف المدنية
٢٢٥	- الملاحق
٢٥٦	- قائمة المراجع

مقدمة

يمثل الإرهاب السياسى خطراً حقيقياً يواجه الوجود البشرى وحضارته وانجازاته، ولا غرو فى ذلك إذ أصبحت الأنشطة الارهابية تُمارس وعلى نطاق واسع عبر الزمان وعبر المكان، فى الماضى والحاضر والمستقبل أيضاً، يمارس فى الشمال كما يمارس فى الجنوب، نشهده فى الشرق كما نشهده فى الغرب، وليس هذا فحسب بل إن خطورة الارهاب تزداد أيضاً بالنظر إلى الأعداد الكبيرة جداً من المنظمات الارهابية التى تمارس الارهاب الذى ينطوى على عنف غير محدود وغير مقيد بقانون أو بأخلاق، وبالنظر إلى تعقد تنظيم وسرية نشاط هذه المنظمات الارهابية هذا فضلاً عن تطور ما تستخدمه هذه المنظمات من أسلحة ومعدات ولاسيما وقد تزايد الحديث عن امكانية تملك بعض من هذه المنظمات لأسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية منها .

وإزاء خطورة هذه الظاهرة وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج وآثار كان من الضرورى على الباحثين والمهتمين بأبحاث العنف على وجه العموم وأبحاث الإرهاب على وجه الخصوص أن يكرسوا جهودهم من أجل القاء الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة توضيحاً لطبيعتها وتأصيلاً لجذورها وتنقيباً عن روافدها وبحثاً عن دوافعها ومثيراتها وتحليلاً لأسبابها للوقوف على مكان الخطر سعياً للعلاج واتخاذ ما يلزم للحد من خطورتها أو بالأحرى القضاء عليها، وإذا كانت المؤسسات البحثية فى معظم الدول الغربية قد قطعت شوطاً كبيراً فى هذا المضمار فإن الساحة العلمية العربية لاتزال خالية من الأبحاث والدراسات العلمية الدقيقة التى تتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل والتقويم وذلك باستثناء محاولات قليلة ظهرت فى الآونة الأخيرة لتمثل تطوراً ملموساً فى اتجاه البحث العلمى العربى لهذه الظاهرة .

وعلى ذلك الأساس وانطلاقاً من خطورة الظاهرة وما تمثله من تحديات وما يترتب عليها من تداعيات خطيرة على كافة المستويات الداخلية والاقليمية بل والدولية أيضاً، واستناداً إلى قلة ما قدم بالعربية بمفهوم علمى متطور جاء اهتمامنا بتقديم هذه الدراسة لتسد نقصاً فى المكتبة العربية ولتسهم فى تشخيص هذه الظاهرة لنستبين دوافعها وتتعرف على أسبابها حتى يمكننا اتخاذ ما يلزم لمقاومتها والقضاء عليها ولاسيما وقد عانينا جميعاً فى الآونة الأخيرة من آثار العمليات الارهابية التى شهدتها الساحة المصرية والتى تم القضاء عليها بفضل تضافر

الجهود الشعبية والرسمية.

هذا وقد رأينا أن تقوم هذه الدراسة على محورين تحليلاً للظاهرة وتوضيحاً للصورة، المحور الأول ويتعلق بالتعريف بالارهاب والتمييز بينه وبين الظواهر الأخرى المتقاربة منه والمتداخلة معه وذلك عبر فصول ستة هي :

- الفصل الأول: ويتناول التعريفين اللفظي والنظري للإرهاب.
- الفصل الثاني: ويتناول التمييز بين الارهاب والعنف السياسى.
- الفصل الثالث: ويتناول التمييز بين الارهاب وحرب العصابات.
- الفصل الرابع: ويتناول التمييز بين الارهاب والاجرام السياسى.
- الفصل الخامس: ويتناول الفوارق القائمة بين الارهاب والاجرام المنظم.
- الفصل السادس: ويتناول التمييز بين الارهاب والنضال من أجل الحرية والكفاح فى سبيل الاستقلال.

أما المحور الثانى فيتعلق بأساليب الارهاب وأنماطه ودوافعه وذلك من خلال فصول خمسة هي :

- الفصل الأول: ويتناول أساليب الارهاب.
 - الفصل الثانى: ويتناول أنماط الارهاب وتصنيفاته.
 - الفصل الثالث: ويتناول دوافع الإرهاب ومثيراته.
 - الفصل الرابع: ويتناول موقف الشريعة الاسلامية من الارهاب
 - الفصل الخامس: ويتناول موقف القانون الدولى العام من الإرهاب.
- هذا وإنى إذ أقدم هذه الدراسة إلى القارئ العربى لأرجو أن تحقق الأهداف المرجوة منها والله المستعان وعليه وحده - جل وعلا- قصد السبيل ، ،

عبد الناصر حريز

الجيزة فى ٢٥/١٠/١٩٩٥

الباب الأول

**التعريف بالارهاب
والتمييز بينه وبين الظواهر
الأخرى المتقاربة منه والمتداخلة معه**

إن التعريف بمفهوم الإرهاب يساعدنا على تفهمه وإزالة الغموض واللبس الذى يكتنفه الأمر الذى يمكننا من الوصول إلى نتائج صحيحة تعبر عن الواقع العلمى للمفهوم، ثم ان التمييز بين ظاهرة الارهاب وماعداها من ظواهر تختلط بها أو تتشابه معها وتقترب منها أو تتداخل معها يساعدنا على استجلاء الموقف وتوضيحه على نحو مناسب يقود إلى الفهم والإدراك والالمام بشتى الجوانب المرتبطة بالظاهرة ومن ثم فإن هذا الباب سيتناول التعريف بمفهوم الارهاب ثم التمييز بين ظاهرة الارهاب وماعداها من ظواهر تقترب منها وتتداخل معها وذلك عبر الفصول التالية،

- الفصل الأول: ويتناول التعريفين اللفظى والنظرى للإرهاب.
- الفصل الثانى: ويتناول التمييز بين الارهاب والعنف السياسى.
- الفصل الثالث: ويتناول التمييز بين الارهاب وحرب العصابات.
- الفصل الرابع: وفيه يتم التمييز بين الارهاب والاجرام السياسى.
- الفصل الخامس: ومن خلاله سيتم التعرف على الفروق القائمة بين الارهاب والاجرام المنظم.
- الفصل السادس: ويتناول التمييز بين الارهاب والنضال من أجل الحرية والكفاح فى سبيل الاستقلال.

الفصل الأول

التعريف بالارهاب

أ - التعريف اللفظي :

يشير لفظ «ارهاب» منذ الوهلة الأولى معانى الخوف أو التخويف، ولفظ ارهاب ومصدره رهب والذي جاءت مشتقاته فى أكثر من موضع فى القرآن الكريم - باعتباره مصدر البلاغة وينبوع البيان - وهى جميعاً تشير إلى تلك المعانى^(١).

أما فى قواميس اللغة العربية فقد كان القاسم المشترك فيما بينها وفيما يتعلق بمشتقات كلمة «رهب» هو ذلك المعنى الأنف الذكر أى المتعلق بالخوف والتخويف، وقديماً قالوا «رهبوت خير من رحموت» أى لأن ترهب خير من أن ترحم^(٢)، وقد أخذ مكيا فيللى بهذا الاتجاه حيث قال «بأن فى مهابة المرء سلامة له أكثر مما فى حبه»^(٣).

(١) انظر:-

محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (بيروت: دار إحياء التراث العربى، ١٩٤٥)، ص ٣٢٥.

وقد وردت مشتقات كلمة «رهب» فى الايات الكريمة التالية:-

«وأوفوا بعهدى أوف بعهديكم وأبى فارهون» سورة البقرة: آية ٤٠

«إنما هو إله واحد فأبى فارهون» سورة النحل: آية ٥١

«وفى نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون» الأعراف: آية ١٥٤

«ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم» الأنفال: آية ٦٠

«واسترهبوهم وجاء وبسحر عظيم» الأعراف: آية ١١٦

«واضمم إليك جناحك من الرهب» القصص: آية ٣٢

«لأنتم أشد رهبة فى صدورهم من الله» الحشر: آية ١٣

«إنهم كانوا يسارعون فى الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا» الانبياء: آية ٩٠

(٢) الشيخ أبى نصر اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح (بدون دار نشر، بدون مكان نشر، ١٢٨٢ هـ) ص ٥٦.

(٣) محمد مختار الزقزوقى، نيقولا ماكيافيللى، دراسة تحليلية (القاهرة: الإنجلو المصرية ١٩٥٨)، ص ٢٧٩،

تشير بعض المشتقات اللغوية إلى معانى مخالفة فهى تشير أحيانا إلى الابل الهزيلة، كما تشير أحيانا

أخرى إلى حد السيف أو مضائه والنصل الرقيق من نصال السهام وقد قال الشاعر بهذا المعنى:

إنى سينهى عنى وعيدهم . . . بيض الرهاب ومجنا أجد .

كما أن رهب اسم من أسماء مصر ومعناها الغنود والتصرف والتكبر والاعجاب.

انظر فى هذا الخصوص: =

وإذا ما انتقلنا إلى اللغة الانجليزية - حيث نكون بصدد لغة عالمية أكثر شيوعاً واستخدماً وتداولاً - لوجدنا أن كلمة Terror والتي ترجع في أصولها إلى الفعل اللاتيني Ters والتي تعنى الترويع أو الرعب والهول ومشتقاتها تدور معظمها حول هذه المعانى المحددة^(١).

وبالانتقال إلى اللغة الفرنسية - حيث استعمل أو استخدم لفظ الارهاب لأول مرة فى النطاق السياسى - لوجدنا أن كلمة Terreur أو Terrorisme لها نفس المعانى السابقة^(٢).

وقد أرجع Bailly وBreal فى قاموسهما اللاتينى الأصل اللغوى لكلمة - Terroris- me أو Terreur إلى الفعل السنسكريتى Tras والذى يحمل نفس المعنى الذى يشير إليه الفعل اللاتينى Tres وهو معنى الرجفان والخوف^(٣).

= - طاهر أحمد الزاوى، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٥٩) الجزء الأول، ص ٢٧١ - ٢٧٢.

- ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٦١) الجزء الأول، ص ٣٧٧ - ٣٧٨.

- الشيرازى، القاموس المحيط (القاهرة: المكتبة الحسينية، ١٣٤٤هـ) الجزء الأول، ص ٧٦.

- الزمخشري، أساس البلاغة (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٢٣) الجزء الأول، ص ٣٨٥.

- لويس معلوف، المنجد فى اللغة والأدب والعلوم (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٦)، ص ٢٨٦.

- البستاني، كتاب دائرة المعارف (بيروت: مطبعة المعارف، ١٨٨٤)، المجلد الثامن ص ٦٨٧.

- سعيد الخورى، أقرب الموارد فى فصحى العربية والشوارد (بيروت: المطبعة اليسوعية ١٨٨٩)، ص ٤٣٧.

(١) للتعرف على المزيد من مشتقات الكلمة واستخداماتها أنظر:

Phelip Babcock et al., Webster's Third New International Dictionary (Massachusetts:

Merrian - Webster Inc., 1986,) p.2361.

وانظر أيضاً:

Charlton T. Lewis et al., Latin Dictionary (England: Oxford University Press, N.D.)

p-1861.

(٢) انظر فى هذا الخصوص:

- A. Beaujean, Diction naire de la Langue Francaise (Edit ions Universitaires, N.D. et

N.P), pp.1183-1184.

(٣) راجع:

- د. عبد الوهاب حومد، الاجرام السياسى (بيروت: دار المعارف، ١٩٦٣)، ص ٢٢١.

ومن هنا يتبين لنا - إجمالاً - أن لفظ ارهاب يشير معانى الخوف أو التخويف والرعب أو الإرعاب.

ب - التعريف النظرى للإرهاب:

تكتنف محاولة التعريف بأية ظاهرة من الظواهر لاسيما فى نطاق العلوم الاجتماعية بصورة عامة العديد من الصعوبات، ويواجه الباحث فى هذا الخصوص بكم هائل من التحديات التى تجعل من محاولته هذه أمراً غير متيسر أو غير دقيق وغير محدد، ولا غرو فى ذلك فالظواهر الاجتماعية هى ظواهر مركبة ومتعددة الأبعاد يختلط فيها العنصر النفسى بالعناصر الاجتماعية والمادية والثقافية والتاريخية، وهذه الظواهر تتميز خاصة فى جوانبها السيكولوجية بالغموض وتختلط بالانفعالات والطبائع والأمزجة الفردية الأمر الذى يشكل فى مجموعه صعوبة بالغة ازاء محاولة القيام بمهام الملاحظة والرصد والتعريف بالظواهر.

وعلى ذلك فإن التعريفات فى نطاق العلوم الاجتماعية تسودها سمة عدم التجانس وعدم الترابط الأمر الذى يمثل مصدراً من مصادر تنوع نتائج الأبحاث وتباينها إن لم يكن تناقضها فى أحيان كثيرة فى هذا الميدان، على أن ذلك وإن كان يمثل جانباً سلبياً فى هذا المجال إلا أنه يمثل فى نفس الوقت دعوة إلى المزيد من الدقة العلمية ويفتح آفاقاً من المعرفة العلمية كما يشير ذلك أيضاً إلى أن هناك الكثير الذى يجب عمله وأن المجال متاح لانجاز الكثير فى هذا الخصوص. وإذا ما انتقلنا من التجريد والعمومية إلى التخصيص والتحديد أى إذا ما انتقلنا إلى مفهوم الارهاب لوجدنا أنفسنا إزاء ملاحظات عدة أهمها:

الملاحظة الأولى:

ليس هناك اتفاق واضح ومحدد فيما بين المتخصصين حول مفهوم الارهاب - شأنه فى ذلك شأن سائر المفاهيم فى العلوم الاجتماعية - فما قد يعتبره البعض إرهاباً ينظر إليه البعض

الآخر على أنه عمل مشروع^(١).

الملاحظة الثانية:

تداخل مفهوم الارهاب مع عدد من المفاهيم الأخرى القريبة منه في المعنى ومن ثم قد يختلط في أذهان البعض مفهوم الارهاب مع مفاهيم أخرى كمفاهيم العنف السياسى أو الجريمة السياسية أو الجريمة المنظمة.

الملاحظة الثالثة:

أن مفهوم الارهاب قد يثير لأول وهلة حكماً قيمياً ينطوى على الرفض والانكار للأعمال الارهابية ولكن الأمر وقد تعلق بالبحث الأكاديمى لأحدى الظواهر المؤثرة والفعالة في مجريات الأمور لا نغير اهتماماً للأحكام القيمية التى تقع في نطاق اهتمام فروع أخرى من المعرفة الإنسانية^(٢).

الملاحظة الرابعة:

أن مفهوم الارهاب مفهوم ديناميكى متطور وتختلف صورته وأشكاله وأنماطه ودوافعه اختلافاً زمنياً ومكانياً، فزمنياً يتباين الارهاب من فترة لأخرى في المكان الواحد ويتباين في الزمن الواحد من مكان لآخر كما يتباين بتباين الثقافات القائمة في مجتمع دون آخر أو حضارة دون أخرى.

Eric Morris et al., Terrorism: Threat and response Houndmills: Mc Millan Press, 1987), (١) P.27.

Yonah Alexander (ed.), International Terrorism: National, Regional and Global Perspectives (New York: Praeger Publishers 1976), p. 344.

- (٢) من أهم الصفات التى يتميز بها العلم والتى ينبغى أن تتوفر فى الأبحاث العلمية هي العمومية والحيادية لأن الدوافع والأحكام القيمية التى تعبر عن الذاتية إنما تقلل دائماً من القيمة العلمية للدراسة إن لم تكن تتعارض مع الأسلوب العلمى تعارضاً يكاد يكون تاماً، انظر فى السمات العامة للعلم:
- دكتور صلاح قنصوه، فلسفة العلم (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨١)، ص ٥٥ وما بعدها.
 - د. علياء شكرى وآخرون، قراءات معاصرة فى علم الاجتماع (الطبعة الثانية، القاهرة: دار الكتاب للتوزيع، ١٩٧٩) ص ٢١٤ وما بعدها.
 - د. فاروق يوسف أحمد، «محاضرات فى مناهج البحث العلمى» (محاضرات غير منشورة أقيمت على طلاب الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧).

وانطلاقاً من هذا المنطق الاجمالي - وهو منطق البحث عن المزيد من الدقة في التعريف بالظواهر والمفاهيم الواقعة في نطاق العلوم الاجتماعية فسوف نستعرض أهم التعريفات لمفهوم الارهاب ثم تتبع ذلك بمحاولة ذاتية لتقديم تعريف محدد وشامل لمختلف جوانب الظاهرة موضوع البحث والدراسة على أن هذا سيكون من خلال جوانب أربعة لعلها مجتمعة تلقى قدراً مقبولاً من الضوء على الظاهرة نتلمس جوانبها وتتعرف على أبعادها ونستكشف آفاقها :

أولاً: التعريف القاموسى والموسوعى للإرهاب.

ثانياً: مساهمات الفقه الدولى فى التعريف بالارهاب.

ثالثاً: مساهمات المنظمات الدولية - ممثلة فى الاتفاقيات الدولية - فى التعريف بالارهاب.

رابعاً: مساهمات المتخصصين فى مجال أبحاث الظاهرة.

وفيما يلى عرض لأبرز المساهمات فى هذا المجال.

أولاً: التعريف الموسوعى والقاموسى للإرهاب:

- فى موسوعة السياسة نجد أن الارهاب يعنى «استخدام العنف - غير القانونى - أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالاغتيال ولتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسى معين مثل كسر روح المقاومة والإلتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال وبشكل عام استخدام الإكراه لاختضاع طرف مناوئ لمشينة الجهة الارهابية»^(١).

- وفى المعجم العربى الحديث نجد أن كلمة ارهاب تعنى الأخذ بالعسف والتهديد، والحكم الإرهابى هو الحكم القائم على أعمال العنف^(٢).

- وفى القاموس السياسى نجد أن كلمة ارهاب تعنى «محاولة نشر الذعر والفرع لأغراض سياسية، والارهاب وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية لأرغام الشعب على الخضوع

(١) د. عبد الوهاب الكيالى وآخرون، موسوعة السياسة (الطبعة الثانية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥) الجزء الأول، ص ١٥٣.

(٢) د. خليل الجر، المعجم العربى الحديث (باريس: مكتبة لاروس، ١٩٧٣) ص ٦٧.

والاستسلام لها والمثال التقليدى هو قيام حكومة الارهاب ابان الثورة الفرنسية عام ١٧٩٣»^(١).
- وفى المعجم الوسيط نجد أن «الارهابيين» وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية^(٢).

- وفى موسوعة لاروس نجد أن كلمة ارهاب **Terrorisme** تشير إلى مجموع أعمال العنف التى ترتكبها المجموعات الثورية، والارهابى **Terroriste** هو ذلك الشخص الذى يمارس العنف، وقد ارتبط وصف ارهابى بزعماء الثورة الفرنسية من اليعاقبة الذين أقاموا حكماً من الرعب والارهاب فى فرنسا ١٧٩٣^(٣).

- وفى قاموس السياسة نجد أن كلمة ارهابى **Terrorist** تعنى الشخص الذى يلجأ إلى العنف والرعب ليحقق أهدافه السياسية التى كثيراً ما تتضمن الإطاحة بالنظام القائم^(٤).

- وفى قاموس العلوم الاجتماعية نجد أن كلمة الارهاب تشير إلى «نوع خاص من الاستبداد غير المقيد بقانون أو قاعدة ولا يعير اهتماماً بمسألة أمن ضحاياه وهو يوجه ضرباته - التى لا تأخذ نمطاً محدداً - إلى أهدافه المقصودة بهدف خلق جو من الرعب والخوف وشل فاعلية ومقاومة الضحايا»^(٥).

- وفى قاموس اكسفورد نجد أن كلمة ارهاب **Terrorism** تعنى سياسة أو أسلوب يعد لإرهاب وافزع المناوئين أو المعارضين لحكومة ما، بينما كلمة ارهاب **Terrorist** فتستخدم للإشارة إلى الأسلوب الذى مارسه اليعاقبة وعملاؤهم إبان الثورة الفرنسية كما أن

(١). أحمد عطية الله، القاموس السياسى (الطبعة الثالثة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨) ص ٤٥.

(٢). د. هيثم كيلانى، «ارهاب الدولة بديل الحرب فى العلاقات الدولية»، مجلة الوحدة (العدد ٦٧، إبريل ١٩٩٠)، ص ٢٤ نقلاً عن: المعجم الوسيط، الجزء الأول، ص ٣٧٦.

(٣). Grand Larousse Encyclopedique (Paris: Librairie Larousse 1964) Tome dixieme, p.261.

(٤). Florence Eliott and Michael Summerskill, A dictionary of politics (U.S.A: Ponguin Books, 1961), p.329.

(٥). Julius Gould (ed) A Dictionary of the Social sciences (London: Tavistock Publications Limited, 1964) p.719.

كلمة «ارهابى» تشير بوجه عام إلى أى شخص يحاول أن يدعم آراءه بالإكراه أو التهديد أو الترويع^(١).

- وفي الموسوعة العالمية نجد أن الارهابى هو ذلك الشخص الذى يمارس العنف وهو لا يعمل بمفرده ولكنه ينخرط فى إطار جماعة أو نظام معين وذلك وفقاً لاستراتيجية محددة^(٢).
- وفي قاموس السياسة الحديثة نجد أن كلمة ارهابى تستخدم لوصف المجموعات السياسية التى تستخدم العنف كأسلوب للضغط على الحكومات لتأييد الاتجاهات المنادية أو المطالبة بالتغيرات الاجتماعية الجذرية^(٣).

* * *

ثانياً: مساهمات الفقه الدولى فى التعريف بالارهاب:

بذل المتخصصون فى القانون الدولى العام جهوداً ملموسة فى مجال التعريف بالارهاب وتحديد طبيعته وتوضيح جوانبه، وإن كانت هذه المساهمة وحدها تعد غير كافية لتفهم الظاهرة وتلمس طبيعتها وأبعادها حيث غلبة الطابع والنظرة القانونية على معظم ما قدم فى هذا الصدد، وفيما يلى أبرز وأوضح المساهمات التى يمكن من جماعها الاحاطة خيراً بموضوع الارهاب وطبيعته:

- يعرف د. عبد العزيز سرحان الارهاب بقوله «يمكن تعريف الارهاب الدولى بأنه كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولى بمصادره المختلفة، وهو بذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولى.. ويعد الفعل إرهابياً دولياً وبالتالى جريمة دولية سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة كما يشمل أيضاً أعمال التفرقة العنصرية التى تباشرها بعض الدول»^(٤).

(١) William Little et al. The Shorter Oxford English Dictionary (London: Oxford University Press, 1967)pp. 2155 - 2156.

(٢) Encyclopedia Universalis (France: Soutine Tirso, 1985) p. 956.

(٣) David Robertson, A Dictionary of Modern Politics (London: Europa Publication Limited, 1985), P.314.

(٤) د. عبد العزيز سرحان، «حول تعريف الارهاب الدولى وتحديد مضمونه» المجلة المصرية للقانون الدولى (المجلد التاسع والعشرون، ١٩٧٢)، ص ١٧٣ - ١٧٤.

- ويرى د. عبد الوهاب حومد أن «الارهاب مذهب يعتمد للوصول إلى أهدافه على الذعر والإخافة، وهذا المذهب ذو شقين: شق اجتماعي يرمى إلى القضاء على نظام الطبقات القائم بمجموعه وتحت مختلف أشكاله فيكون النظام الاجتماعي بمجموعه هدفاً مباشراً له وشق سياسي يهدف إلى تغيير أوضاع الحكم رأساً على عقب ولا يتردد في ضرب ممثلي الدولة لضرب الدولة ذاتها»^(١).

- وينظر د. صلاح الدين عامر إلى الارهاب على أنه «الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي وبصفة خاصة جماع أعمال العنف (حوادث الاعتداء الفردية أو الجماعية أو التخريب) التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين لخلق جو من عدم الأمن وهو ينطوي على طوائف متعددة من الأعمال أظهرها أخذ الرهائن واختطاف الأشخاص وقتلهم ووضع المتفجرات أو العبوات الناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة والتخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة»^(٢).

- على حين يعرف د. عصام رمضان الارهاب بأنه «استخدام أو التهديد باستخدام العنف ضد أفراد ويعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو يودى بها أو تهديد الحريات الأساسية للأفراد لأغراض سياسية بهدف التأثير على موقف أو سلوك مجموعة مستهدفة بغض النظر عن الضحايا المباشرين»^(٣).

- بينما يرى الفقيه الفرنسي جورج لافاسيير أن الارهاب هو «الاستخدام العمدى والمنظم لوسائل من طبعها إثارة الرعب بقصد تحقيق بعض الأهداف»^(٤).

- والإرهاب في نظر الفقيه جونز برج Niko - Gunzburg هو الاستعمال العمدى

(١) د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠.

(٢) د. صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٧)، ص ٤٨٦ - ٤٨٧.

(٣) د. عصام صادق رمضان، «الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي»، مجلة السياسة الدولية (العدد ٨٥، يوليو ١٩٨٦)، ص ٢٤.

(٤) د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، الإرهاب الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦)، ص ٤١.

- د. محمد تاج الدين الحسيني، «مساهمة في فهم ظاهرة الإرهاب الدولي»، مجلة الوحدة، العدد السابق ذكره، ص ٢٣.

للولوسائل القادرة على أحداث خطر عام يهدد الحياة أو السلامة الجسدية أو الصحية أو الأموال العامة (١).

- ويرى الفقيه ليمنكن Lemkin أن الاهاب يقوم عل تخويف الناس بواسطة أعمال العنف (٢).

- ويعرف الفقيه سوتيل الارهاب بأنه « العمل الاجرامى المقترف عن طريق الرعب أو العنف أو الفزع الشديد من أجل تحقيق هدف محدد » (٣).

- وينظر الأستاذ ألوازي Aloisi إلى الارهاب على أنه بمثابة كل فعل يرمى إلى قلب الأوضاع القانونية والاقتصادية التى تقوم على أسسها الدولة (٤).

ويعرف جيفانوفيتش الارهاب بأنه « الأعمال التى من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الاحساس بتهديد أيا كان ويتمحض عنها الاحساس بالخوف بأية صورة » (٥).

- ويرى سالدانى Saldani أن الارهاب هو منهج لتطويع الجماهير وشل حركة زعمائها بواسطة الإكراه السيكولوجى والترهيب الاجرامى (٦).

- وينظر نومي جال أور Noemi Gal - or إلى الارهاب على أنه « طريقة عنيفة أو أسلوب عنيف للمعارضة السياسية وهو يتكون من العنف والتهديد به وقد يتضمن التهديد أو العنف البدنى الحقيقى وأيضاً بالنسبة للتهديد أو ممارسة العنف النفسى وقد يمارس الارهاب ضد أبرياء أو ضد أهداف لها ارتباط مباشر بالقضية التى يعمل الارهابيون من أجلها (٧).

* * *

(١) د . عبد العزيز مخير عبد الهادى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤ .

(٢) المرجع السابق، ص ٤٣ .

(٣) د . محمد تاج الدين الحسينى، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣ .

(٤) د . عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠ .

(٥) د . محمد تاج الدين الحسينى، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣ نقلاً عن،

A Sottile, Le Terrorisme International, p.96.

(٦) المرجع السابق، نفس الصفحة نقلاً عن،

Waciorski, "Le Terrorisme politique" (Paris: Pedone 1939)p.90.

Noemi Gal- Or, International Cooperation to Suppress terrorism (London: Croom Helm, 1985), P.2.

ثالثاً: مساهمات المنظمات الدولية - ممثلة في الاتفاقيات الدولية - في التعريف بالارهاب:

من أبرز المساهمات في هذا الخصوص ما ورد في المادتين الأولى والثانية من اتفاقيات جنيف الخاصة بمنع وقمع الارهاب لعام ١٩٣٧ والتي أبرمت في اطار عصبة الأمم كذلك ما ورد من تحديد لأفعال معينة تدخل في عداد الأفعال الإرهابية والتي نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب والتي أبرمت في اطار المجلس الأوروبي عام ١٩٧٧، هذا فضلاً عن المساهمات التي تقدمت بها وفود الدول إلى اللجنة الخاصة بتعريف الارهاب الدولي والمنبثقة عن اللجنة الخاصة بالارهاب التي أنشأتها الأمم المتحدة عام ١٩٧٢، وفيما يلي توضيح موجز لهذه المساهمات:

أ - اتفاقية جنيف الخاصة بمنع وقمع الارهاب لعام ١٩٣٧:

جاءت اتفاقية جنيف الخاصة بمنع وقمع الارهاب لعام ١٩٣٧ نتيجة لجهود دولية بذلت في اطار عصبة الأمم وذلك في أعقاب حادث اغتيال الملك الكسندر ملك يوغسلافيا ووزير خارجية فرنسا في مدينة مرسيليا عام ١٩٣٤^(١). وهذه الاتفاقية وإن لم تدخل في حيز التنفيذ بسبب عدم تصديق الدول عليها باستثناء دولة واحدة هي الهند إلا أنها كانت بمثابة الخطوة الأولى على طريق التعاون الدولي من أجل منع وقمع الارهاب^(٢).

وقد تضمنت هذه الاتفاقية في مادتيها الأولى والثانية تعريفين للارهاب أحدهما وصفي وقد ورد في المادة الأولى والآخر عددي أو حصري وقد ورد في المادة الثانية منها وما نحن نتعرف عليهما:

- نصت المادة الأولى على أن الإرهاب يعني «الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة والتي يكون من شأنها إثارة الفرع والرعب لدى شخصيات معينة أو جماعات من الناس أو لدى الجمهور».

(١) لمزيد من المعلومات راجع:

Yonah Alexander (ed) op, cit, P.323.

Leonard B. Weinberg and B. Davis, Interoduction to political Terrorism (New York: Mc Graw - Hill Publishing Company, 1989). p32.

Noemi Gal - Or op. cit., PP. 80 - 81. (٢)

- أما المادة الثانية فد حددت وعددت مجموعة من الأفعال التي تعتبر أفعالاً إرهابية وهذه الأفعال هي :

١ - الأفعال العمدية الموجهة ضد الحياة أو السلامة الجسدية أو صحة أو حرية الفئات التالية :

أ - رؤساء الدول أو الأشخاص الذين يمارسون اختصاصات رئيس الدولة وخلفائهم بالوراثة أو التعيين.

ب - أزواج الأشخاص المشار إليهم في البند السابق.

ج - الأشخاص المكلفين بوظائف أو مهام عامة عندما ترتكب ضدهم هذه الأفعال بسبب ممارسة هذه الوظائف أو المهام.

٢ - التخريب أو الإضرار العمدى بالأموال العامة أو المخصصة للاستعمال العام المملوكة لطرف آخر متعاقد أو تخضع لإشرافه.

٣ - الإحداث العمدى لخطر عام من شأنه تعريض الحياة الإنسانية للخطر.

٤ - محاولة ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة.

٥ - صنع أو تملك أو حيازة أو تقديم الأسلحة أو الذخائر أو المفرقات أو المواد الضارة بقصد تنفيذ جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة^(١).

ب - الاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب لعام ١٩٧٧ :

تعتبر الاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب لعام ١٩٧٧ انجازاً هاماً على صعيد التعاون

(١) راجع في هذا الشأن :

Yonah Alexander (ed) op. Cit., p.152.

Noemi Gal Or, Op, cit, p. 140.

Leonard B. Weinberg and Paul B. Davis. op. cit..p. 166.

- د . محمد تاج الدين الحسيني ، مجلة الوحدة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤ .
- د . عبد العزيز مخيمر عبد الهادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٥ وما بعدها .
- د . عصام صادق رمضان ، مجلة السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .

الاقليمى من أجل وضع حد للجرائم الارهابية^(١)، وقد جاءت هذه الاتفاقية نتيجة لتزايد الأنشطة الارهابية فى القارة الأوروبية مما حدا بدول المجلس الأوروبي إلى ضرورة التحرك لوضع حد لتلك الأعمال الارهابية وضمان عدم افلات مرتكبيها من العقاب والمحاكمة، وقد أقر المجلس الأوروبي فى ستراسبورج هذه الاتفاقية فى ٢٧ يناير ١٩٧٧^(٢).

وقد تضمنت هذه الاتفاقية فى مادتها الأولى تعريفاً حصرياً للإرهاب بمعنى أنها قد أوردت طائفة من الأفعال التى تعد من قبيل الأفعال الإرهابية وهى:

١ - الجرائم المنصوص عليها فى اتفاقية لاهاي ١٩٧٠ والخاصة بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات.

٢ - الجرائم المنصوص عليها فى اتفاقية مونتريال ١٩٧١ والخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة والموجهة ضد سلامة الطيران المدنى.

٣ - الجرائم الخطيرة التى تتضمن الاعتداء على الحياة والسلامة الجسدية أو الحرية للأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية والجرائم التى تشمل الخطف وأخذ الرهائن أو احتجازهم غير المشروع.

٤ - جرائم استعمال المفرقات والقنابل والأسلحة الآلية والمتفجرات والرسائل المفخخة إذا ترتب على هذا الاستخدام تعريض الأشخاص للخطر.

٥ - محاولة ارتكاب أى من هذه الجرائم السابقة أو الاشتراك فيها^(٣).

(١) Noemi Gal Or, Op. cit, p. 75.

(٢) Eric Morris et al., op. cit., p. 124.

(٣) انظر دراسة تفصيلية لهذه الاتفاقية فى:

Noemi Gal - Or, Op. cit., p. 232.and seq.

- وانظر نص الاتفاقية هذه فى:

Ibid., PP. 370 and seq.

- وراجع فيما يتعلق بهذه الاتفاقية:

Leonard B. Weinberg and Paul Davis, op. cit.p.168.

ج - جهود الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة الخاصة بالارهاب

واجهت اللجنة الخاصة بتعريف الارهاب والمنبثقة عن اللجنة الخاصة بالارهاب والتي شكلتها الأمم المتحدة خلافات جوهرية وعميقة فيما يتعلق بمحاولة الاتفاق على تعريف محدد ومقبول من سائر وفود مختلف الدول، وأدركت اللجنة أن وراء تلك الاختلافات مفاهيم اجتماعية وسياسية وقانونية وفكرية متعارضة ومن ثم وصلت إلى قناعة مؤداها استحالة الوصول إلى تعريف محدد يضم في جنباته ويصهر في بوتقته تلك الخلافات والاتجاهات المتعارضة، على أن هذا لا يمنعنا من استعراض بعض التعريفات التي تقدمت بها وفود بعض الدول المشاركة في اللجنة:

- وفقاً للاقتراح المقدم من مجموعة عدم الانحياز فإن الأفعال التالية تدخل في سياق أفعال الارهاب الدولي:

- أعمال العنف والقمع التي تمارسها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية أو الأجنبية ضد الشعوب التي تناضل من أجل التحرر والحصول على حقها المشروع في تقرير المصير والاستقلال ومن أجل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

- قيام الدول بمساعدة التنظيمات العنصرية أو المرتزقة التي تمارس أعمالها الارهابية ضد دول أخرى ذات سيادة.

- أعمال العنف التي يرتكبها أفراد أو مجموعات والتي من شأنها أن تعرض للخطر حياة الأبرياء أو تنتهك الحريات الأساسية دون الاخلال بالحقوق غير القابلة للتنازل كالحق في تقرير المصير والاستقلال لكل الشعوب الخاضعة لسيطرة الأنظمة الاستعمارية والعنصرية أو أية أشكال أخرى من السيطرة الأجنبية أو الحق المشروع في الكفاح وبصفة خاصة كفاح حركات التحرير الوطني.

- أعمال العنف التي يرتكبها أفراد أو مجموعات لتحقيق كسب شخصي والتي لا تنحصر آثارها في نطاق دولة واحدة^(١).

(١) انظر في هذا الخصوص:

- د. محمد تاج الحسيني، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥ نقلاً عن:

A.G. Supplement No 28 (A/9028), p. 23.

- د. عصام صادق رمضان، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

- أما الاقتراح الفنزويلي المقدم للجنة سالفه الذكر فيعرف الارهاب الدولي بأنه « كل استخدام للعنف أو التهديد به يعرض للخطر أو يهدد حياة الأبرياء أو يخاطر بالحرريات الأساسية يرتكبه فرد أو مجموعة من الأفراد على اقليم دولة أجنبية أو في أعالي البحار أو على متن طائرة في حالة طيران فوق البحار المفتوحة بعد إثارة الفزع لتحقيق هدف سياسى وذلك بالإضافة إلى أعمال الارهاب الدولي غير الانسانية التي تتخذها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية»^(١).

- ويشير الاقتراح الفرنسي إلى الارهاب الدولي على أنه « عمل مستهجن يتم ارتكابه على اقليم دولة أخرى بواسطة أجنبي ضد شخص لا يحمل نفس جنسية الفاعل بهدف ممارسة الضغط في نزاع لا يعد ذا طبيعة داخلية»^(٢).

- هذا وقد تضمن الاقتراح الأمريكي المقدم في هذا الخصوص تعريفاً للارهاب يشمل كل ما من شأنه أن يتسبب على وجه غير مشروع في قتل شخص أو إحداث ضرر بدنى فادح به أو خطفه أو محاولة ارتكاب هذا الفعل أو الاشتراك في ارتكاب أو محاولة ارتكاب مثل هذه الجرائم^(٣).

* * *

رابعاً، مساهمات المتخصصين في مجال أبحاث الظاهرة في التعريف بها :

لا يوجد اجماع فيما بين الباحثين والمتخصصين على تعريف محدد واضح للارهاب^(٤) فالبعض يعرض تماماً عن محاولة التعرض للتعريف بالارهاب استناداً إلى غموض التعبير وعدم وضوحه وتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى ومن ثم لا يرون حاجة بأنفسهم إلى التعريف بالارهاب، وفي هذا الخصوص يقول أحد الباحثين « إننى لن أحاول تعريف الإرهاب لأننى أعتقد أن مناقشة التعريف لن تحقق تقدماً في دراسة المشكلة التي نتعامل معها»^(٥). وهذا الرأي وإن

(١) د . محمد تاج الدين الحسيني، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) د . عصام صادق رمضان، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٤) Eric Morris et al, op. cit. p. 22.

(٥) انظر،

د . أحمد جلال عز الدين، الارهاب والعنف السياسى (الطبعة الأولى، القاهرة: دار الحرية. ١٩٨٦)، ص ٢٥.

كان له بعض المنطق إلا أنه يعبر عن قصور في التحليل العلمى إذ أن تعقد الظاهرة وتنوعها - شأنها فى ذلك شأن مفاهيم العلوم الاجتماعية - لا يبر ولا يجعل من المقبول الاعراض عن هذا الجانب فلعل من مجموع المساهمات الفكرية فى هذا الصدد ما يمكننا من الوصول - بدرجة أو بأخرى - إلى تعريف محدد وواضح لمفهوم الإرهاب، هذا ويركز البعض الآخر على سرد وتحديد وقائع وأفعال معينة يعتبرونها محوراً للممارسات الإرهابية فيعتبرون أن الإرهاب هو بمثابة القتل والاغتيال والاختطاف والتخريب والتدمير واحتجاز الرهائن وتفجير القنابل والسطو والنهب وإحراق المباني والمنشآت العامة^(١)، بينما يتجه فريق ثالث إلى تحديد سمات عامة للعمل الإرهابى منتهين إلى أن العمل الإرهابى يتميز بأنه،

- عمل عنيف يعرض الأرواح والممتلكات للخطر أو يهدد بتعريضها للخطر.

- أنه موجه إلى أفراد أو مؤسسات أو مصالح تابعة لدولة ما.

- يقوم به أفراد أو جماعات مستقلون أو مدعومون من دولة ما.

- قصده تحقيق أهداف سياسية^(٢).

وها نحن نورد بعض المساهمات الفكرية فى هذا الخصوص سعياً نحو اكتمال الصورة ووضوح الرؤية واستجلاء لمختلف جوانب الموقف،

- تعود أولى المحاولات العلمية للتعريف بالإرهاب إلى عام ١٩٣٠ حيث عرف هاردمان فى مقال له بموسوعة العلوم الاجتماعية الإرهاب بأنه «المنهج أو النظرية الكامنة وراء النهج الذى بمقتضاه تسعى مجموعة منظمة أو حزب ما للوصول إلى أهدافه المعلنة بالاستخدام المنهجى للعنف بصورة أساسية»^(٣).

وتوالى بعد هذه المحاولة الفكرية العديد من المحاولات الجادة التى ساهمت بدرجة أو بأخرى فى توضيح المفهوم وتقريبه للأذهان، ومن بين هذه المساهمات نورد المساهمات التالية

(١) Leonard B. Weinberg and B. Davis, op. cit. p.5.

- قتحى على حسين، «اختطاف الطائرات والإرهاب الدولى»، مجلة السياسة الدولية (العدد ٩٣، يول و ١٩٨٨)، ص ٢٢٧.

(٢) د. هيثم كيلانى، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

(٣) مطيع مختار، «محاولة فى تحديد مفهوم الإرهاب وممارسته من خلال النموذج الأمريكى» مجلة الوحدة العدد السابق ذكره، ص ٦٢ نقلاً عن

W. Laqueur, "Terrorisme" (Paris, P.U.F. 1979) p 147.

لنعقبها بمساهمة ذاتية تلقى قدراً معقولاً ومقبولاً من الضوء على هذا المفهوم الديناميكي المطاط الذي لم يحظى مفهوم غيره بنفس القدر الذي حظى به من الغموض والتداخل والتشابك،

- يعرف إريك موريس Erik Morris الارهاب بأنه «استخدام أو التهديد باستخدام عنف غير عادى أو غير مألوف لتحقيق غايات سياسية وأفعال الارهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق تأثير نفس أكثر منه تأثير مادي»^(١).

- ويعرفه ريمون أرون Raymond Aron خبير العلوم السياسية بأنه «عمل من أعمال العنف ترجح فيه كفة التأثير النفسى على كفة النتائج المادية»^(٢).

- ويضيف ليونارد ب. وينبرج قوله بأن «الارهاب هو كل جريمة ذات دافع سياسى وتهدف إلى التأثير على وتعديل سلوك المستهدفين بالعملية الارهابية»^(٣).

- ويشير ليسلى س. جرين Leslie C. Green إلى أن الارهاب هو أى نشاط يتضمن تهديداً لأولئك المستهدفين بالفعل العنيف وعليه فهو يشمل أى فعل مرتبط بالإبتزاز السياسى حيث يسعى الفاعل إلى تأمين تحقيق أهداف أو غايات معينة ليست بالضرورة مرتبطة بصورة مباشرة بالضحية المستهدفة»^(٤).

- ويعرف سليم قوريشى Saleem Qureshi الارهاب بأنه «استخدام العنف من أجل احداث حالة من الخوف والإذعان لدى الضحية وهدف الإرهاب هو ضمان تغيير أو تعديل فى سلوك الضحية ذاتها أو استخدامها كعبرة للغير»^(٥).

- أما جينكنز Jenkins فيعرف الارهاب بأنه «التهديد بالعنف أو الأعمال الفردية للعنف والذي يهدف أولاً إلى إشاعة الخوف والرعب وأن الارهاب عنف من أجل ليس فقط التأثير على الضحية الحالية ولكن فى الحقيقة فإن الضحية يمكن ألا تكون على صلة إطلاقاً بقضية الارهابيين وأن الخوف هو الهدف المرجو وليس الآثار الجانبية للارهاب»^(٦).

(١) Eric Morris et al. op cit, p.25.

(٢) Idem.-

(٣) Leanard B. Weinbery and paul B. Davis, op. Cit. p.6.

(٤) Yonah Alexander (ed), op. cit. p. 4.

(٥) Ibid. p.151.

(٦) Jenkins B. International terrorism: A New Mode of Conflict (los Anglos, Crescent, -1975) p.1.

- ويرى جاي ميلان أن الارهاب نوع من الحرب النفسية يهدف إلى تحقيق غرضين هما : إخافة الخصم ونشر قضية الارهابيين»^(١).

- أما د. أحمد رفعت فيعرف الارهاب بأنه : «عمل من أعمال العنف موجه إلى ضحية معينة بقصد إثارة حالة من الرعب والفرع لمجموعة من الأفراد بعيدين عن مسرح العمل الارهابي»^(٢).

- على حين يعرف د. أحمد جلال عز الدين الارهاب بأنه «عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية»^(٣).

- بينما يرى د. أسامة حرب أن الارهاب هو «فعل أو أفعال العنف البدني الذي يستهدف إيذاء الكيان الإنساني جسدياً إلى حد القتل وينطوي هذا الفعل على انتهاك عمدي للقواعد الاخلاقية والعرفية والقانونية للسلوك الإنساني بفرض بث الشعور بالخوف وعدم الأمن ويتصف هذا الفعل بالطابع الرمزي بمعنى أنه يحمل رسالة ما إلى كافة الضحايا المحتملين الآخرين ليزرع الرعب في قلوبهم، ويستهدف هذا الفعل التأثير على السلوك السياسي للدولة أو الدول التي ينتمى إليها الضحايا»^(٤).

ويسترعى الانتباه في التعريف الأخير هذا الوضوح والدقة غير أنه يقصر الارهاب على العنف البدني دونما إشارة إلى العنف الفكري أو عنف الكلمة والذي يستهدف محو الفكر القائم وغرس فكر جديد بأسلوب قسري وعلى غير رغبة المستهدفين بذلك فضلاً عن اغفاله للجانب المتعلق بالتهديد باستخدام العنف والذي قد يحدث من الآثار ما قد لا يحدثه الاستخدام الفعلي للعنف.

(١) د. أحمد جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.

(٢) د. السيد عبد المطلب غانم، «ندوة العنف والسياسة في الوطن العربي» مجلة السياسة الدولية (العدد ٩٠، أكتوبر ١٩٨٧، ص ٢٤٩).

(٣) د. أحمد جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

(٤) د. جلال عبد الله معوض، «ندوة العنف والسياسة في الوطن العربي» مجلة المستقبل العربي (العدد ١٠١، يوليو ١٩٨٧)، ص ١٧١.

مساهمتنا الخاصة في التعريف بالارهاب*

الارهاب من وجهة نظرنا هو كل استخدام أو تهديد باستخدام عنف غير مشروع وقسرى لخلق حالة من الخوف والرعب بقصد تحقيق التأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد أو حتى المجتمع بأسره وصولاً إلى هدف معين يسعى الفاعل إلى تحقيقه^(١)، وهذا العنف يتسم بالطابع الرمزي أى أن العمل العنيف أو التهديد به يحمل فى طياته رسالة ما - أو تأثير نفس معين - توجه إلى فئة أو مجموعة أو مجتمع بأسره متجاوزاً بذلك نطاق الضحية المباشرة أو الهدف المباشر للعمل الارهابى والذي قد لا يكون له أدنى صلة بقضية الارهابيين. وعليه فالعمل الارهابى يتكون من عناصر رئيسة لابد منها:

- استخدام أو تهديد باستخدام عنف على وجه غير مشروع وغير مألوف.
- يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو الدولة ذاتها.
- يوجه ضد فرد أو مجموعة من الأفراد أو ضد المجتمع بأسره.
- يهدف إلى خلق حالة من الرعب والفرع.
- بث رسالة ما وخلق تأثير نفسى معين يسمح بالتأثير على المستهدفين بالعمل الارهابى.
- عادة ما يتجاوز العمل الارهابى حدود الهدف المباشر له الذى قد لا يكون له أدنى صلة بقضية الارهابيين.

* * *

بعد هذا العرض السريع لمختلف الجوانب المتعلقة بالتعريف بمفهوم الارهاب ننتقل إلى محاولة التمييز بين مفهوم الارهاب والعنف السياسى لنستبين الفواصل القائمة بينهما تحقيقاً للمزيد من الفهم لظاهرة الارهاب وطبيعتها وأبعادها.

(١) الفاعل هنا قد يكون فرداً أو جماعة أو حتى الدولة ذاتها عندما تقود الارهاب فى الدخل أو الخارج

الفصل الثاني

الإرهاب والعنف السياسي

قد يختلط الارهاب فى أذهان البعض بالعنف السياسى نظراً للتقارب الشديد القائم بينهما، فكل منهما يهدف إلى تحقيق غايات وأهداف سياسية وكل منهما بمثابة استخدام أو تهديد باستخدام وسائل عنيفة وبصورة منظمة وعلى وجه غير مشروع لتحقيق تلك الغايات والأهداف وكل منهما يمثل خروج على المألوف والمتعارف عليه من قيم وعلاقات، فإذا كان الأمر كذلك فما هى إذن الفواصل القائمة بينهما؟ للتعرف على هذه الفوارق نبدأ بدراسة مختلف الجوانب والقضايا المرتبطة بموضوع العنف ثم بعد ذلك نتلمس أوجه التباين والاختلاف القائمة بين الارهاب والعنف السياسى.

العنف : القضايا والأبعاد :

ارتبط العنف - بصورة عامة - بوجود الكيان البشرى، وعليه فإن تاريخ العنف يبدأ حيث ظهر الخلاف والنزاع - على اختلاف صورة ودرجاته بين - بنى البشر^(١).

وظاهرة العنف - بصورة عامة - تختلف باختلاف المجتمعات وتباين الحضارات وترتبط بصورة دائمة بحالة المجتمع والقيم السائدة فيه، ففى مجتمع إفريقى ما يعتبر تقديم الذبائح البشرية أمراً طبيعياً ولا يعد عنفاً على حين ينظر هذا المجتمع القاتل إلى التنافر بين الجماعات البشرية على أنه عنف لا يحتمل وجرم لا يغتفر، كذلك فإن ذبح بقرة فى مجتمع من الهندوس يمثل قمة العنف وقمة الخروج على كل شئ بينما لا يشير نفس الموقف أى شئ فى مجتمع مسلم.. إلخ، وهكذا يبدو بجلاء أن العنف يختلف باختلاف نظام القيم والمعايير السائد فى

(١) لعل الصورة الأولى للعنف والتي وقعت على ظهر البسيطة بين بنى البشر هى التى تتمثل فى قيام قابيل بقتل أخيه هابيل - وهما ابنى آدم عليه السلام - والتي وردت الإشارة إليها فى القرآن الكريم فى الآيات من ٢٧ - ٣١ من سورة، المائدة ، أنظر فى ذلك:

- محمد على الصابونى، مختصر تفسير ابن كثير (بيروت : دار القرآن الكريم، بدون تاريخ نشر، المجلد الأول، ص ٥٠٥.

- لجنة القرآن الكريم، المنتخب فى تفسير القرآن الكريم (الطبعة السادسة، القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٨) ص ١٠٥.

- محمد على الصابونى، صفوة التفاسير (حلب : دار الرشيد، بدون تاريخ نشر، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

- فيليب برنو وآخرون، المجتمع والعنف ترجمة إلياس زحلاوى (الطبعة الثانية، دمشق : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥) ص ٥.

المجتمعات المختلفة وعلى ذلك فإن مظاهر العنف وأنماطه ودوافعه وصوره وأشكاله تتعدد وتتنوع وتتباين بحيث يصعب رد ذلك إلى أنماط محددة أو الوقوف على عوامل ثابتة تكمن وراء ظهوره وتفجره، يقول الفيلسوف بول ريكور في هذا الصدد « إن البصر يظل قاصراً عندما يتحرى امبراطورية العنف »^(١).

وعلى الرغم من ذلك لم تعر العلوم الاجتماعية بشكل ظاهر أى اهتمام ولم تتخذ أى دراسة جدية حول الانعكاسات السياسية لنمو وتزايد ظاهرة العنف معتبرة التصرف العنيف فعل خارج عن العادة وغير وصفى^(٢)، غير أن محاولة جادة للتفكير فى العنف والتنظير له جاءت على يد « جورج سوريل » وذلك فى كتابه « تأملات حول العنف » فى القرن التاسع عشر^(٣).

وبمرور الوقت ومع تطور العلوم الاجتماعية بصورة مضطردة زاد الاهتمام بدراسة العنف ومظاهره وأنماطه حتى لقد شهد الوقت الراهن محاولات لإنشاء علم خاص بالعنف وهو علم العنف Violencology كفرع مستقل من المعرفة العلمية يتميز بالخصوصية فى نطاق موضوعات أبحاثه وفى أساليب ووسائل معالجة موضوعاته انطلاقاً من حقيقة التعاون الكامل المشترك بين العلوم الاجتماعية والطبيعية مستخدمين فى بعض الأحيان الوسائل والأساليب التحليلية للعلوم الطبيعية^(٤)، كما قامت على تدريس مشكلة العنف عشرات المعاهد العلمية والمراكز الجامعية والهيئات الحكومية والمنظمات الاجتماعية فى العديد من الدول.

ولقد ساهمت عوامل كثيرة فى إبراز دور ومضمون العنف فى الوقت الراهن نوجز أهمها فى النقاط التالية:

- اتساع مجال ونطاق الأنشطة التى تمارسها الدول فى الوقت الراهن وخروج الدول عن الأطر التقليدية لوظائفها الأساسية.

(١) المرجع السابق، ص ٩٧.

(٢) ف. دينيوف، نظريات العنف فى الصراع الايديولوجى ترجمة د. سحر سعيد (الطبعة الأولى، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٨٢) ص ١٦.

(٣) د. عبد الوهاب الكيالى وآخرون، موسوعة السياسة (الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦) الجزء الرابع، ص ٢٥٥.

(٤) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤ - ١١٥.

- اتساع الفجوة القائمة بين فئات المجتمع المختلفة ثقافياً ومعيشياً واجتماعياً وهذه الظاهرة يمكن تلمسها بوضوح فى معظم المجتمعات النامية أو الآخذة فى النمو^(١).

- الطفرة التكنولوجية الهائلة التى انعكست بدورها على تطور انتاج الأسلحة ومختلف أدوات العنف وأيضاً على تقدم وتطور وسائل الاتصال والاعلام^(٢).

وعليه فإن قضية العنف إنما تكتسب خصائصها الحديثة من التطورات الراهنة فى المجتمع الدولى، وفى تناول قضية العنف بالتحليل والدراسة يميل البعض إلى التعميم أى إلى دراسة وتحليل كل عمل أو فعل عنف من منطلق واحد عام وشامل دونما تفرقة بين أعمال العنف الفردية والعنف كظاهرة اجتماعية وسياسية وبدون تمييز بين الدوافع الفردية للعنف كالنزاع الأسرى والشجار. وأعمال العنف التى يرتكبها المعتوهون والمصابون بأمراض عقلية وبين الدوافع العامة الكامنة وراء العنف الاجتماعى السياسى (رفع الظلم - المطالبة بالمساواة سواء كانت فى المجال الاقتصادى أو الثقافى أو السياسى، المطالبة بتحسين الأوضاع والظروف المعيشية أو مطالب التحرر القومى والوطنى والسعى للحصول على الاستقلال وحق تقرير المصير)، هذا الخلط لا يجد ما يبرره أو يستند إليه لامنطقياً ولا واقعياً بل يعبر عن قصور فى تحليل وقائع الظواهر الاجتماعية. إن أحد العيوب الأساسية فى هذا الصدد يتمثل فى المزج بين أعمال العنف العابرة وأعمال الاجرام ذات الطابع الفردى وبين مظاهر العنف الاجتماعى والسياسى رغم ما بينهما من تفاوت من حيث الطبيعة ومن حيث العوامل ومن حيث الشروط التى تحدد كل منهما. يقول الفيلسوف الأمريكى أرانجورن فى هذا الصدد «لا يمكن فهم طبيعة أى علم عنف بالنظر إليه مجرداً خارج الموقف الملموس الذى نشأ وتجلّى فيه... وفى فحص أى سلوك عنف ينبغى علينا بالضرورة أن ننقل أنفسنا إلى ذلك الموقف الفريد تاريخياً والملموس نوعياً الذى نشأ فيه وأن نضع أنفسنا فى مكان المشاركين فى تلك الأحداث»^(٣).

وثمة مأخذ فى هذا الخصوص يتمثل فى استخدام لفظ «العنف الاجتماعى» و«العنف

(١) انظر فى ذلك،

د. أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث (الطبعة الأولى، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) راجع،

- ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٣.

السياسى» كمترادفين سواء فى المؤلفات العلمية أو فى التعبيرات الدارجة على حين أن هناك فوارق واضحة بين المفهومين لفظاً ومضموناً، فهناك اختلافات تتعلق بالأساليب والدوافع والأشكال والأنماط والأبعاد والوسائل والنتائج، فعلى حين أن العنف السياسى يرتبط بظهور الدولة ويتبع أهداف محددة على المستويين الداخلى والخارجى فضلاً عن صفته التنظيمية نجد أن العنف الاجتماعى أوسع وأشمل نطاقاً وأسبق من ظهور الدولة فى شكلها المعاصر ويتضمن كل مظاهر القمع والقوة فى مختلف مجالات الحياة ويحتوى بين ظهرائيه العنف السياسى أيضاً^(١).

وفى هذا المقام سوف نتناول - على نحو سريع - بعض التعريفات الأساسية لمفهوم العنف السياسى وأنماطه وتطبيقاته والعوامل المسببة والمثيرة له ومظاهره وصوره حتى يمكننا التعرف بطريقة واضحة على المفهوم بما يمكننا من التمييز بينه وبين مفهوم الارهاب.

التعريف بمفهوم العنف السياسى

تتعدده التعريفات المتعلقة بمفهوم العنف السياسى وتتنوع وتتفاوت إلى حد كبير وقد تتناقض فى الكثير من الأحيان وهذا الأمر وإن كان يخضع للمنطق العام المتعلق بطبيعة التعامل مع المفاهيم والظواهر التى تندرج فى اطار العلوم الاجتماعية حيث عدم الثبات والاتفاق على أسس محددة تحكم التعريف بتلك الظواهر، مع التسليم بهذا إلا أننا ونحن بصدد مفهوم العنف السياسى نجد أنفسنا إزاء مفهوم يخضع فى التعامل معه لمؤثرات عديدة ومتنوعة منها ما هو علمى ومنها ما هو ايدىولوجى أو سياسى، وفى هذا الخصوص يقول الفيلسوفان جروندى K. W. Grundy وفينشتين M. A. Weinstein بأنه «لا يوجد تعريف دقيق واحد للفظـة «عنف»، إن رجال السياسة الذين يمثلون أقطاباً اجتماعية مختلفة وحتى نفس الأشخاص تبعاً للغايات المرجوة فى لحظة معين يعطون معنى مختلف للفظـة عنف فى أى أحداث ملموسة مرتبطة باستعمال العنف، وكل فريق من رجال السياسة يرى منبع العنف فى التجربة المشتركة للحياة اليومية»^(٢).

وعلى أى الأحوال فإن الحقيقة هذه لا تمنعنا من الوقوف على بعض المساهمات الأساسية

(١) المرجع السابق، ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٠.

فى هذا الخصوص للتعرف على بعض جوانب المفهوم . من الناحية اللفظية فإن كلمة عنف-Violence مشتقة من الكلمة اللاتينية Violentia والتي تعنى إظهاراً غير مراقب للقوة رداً على استخدام متعمد للقوة^(١)، أما من الناحية النظرية فيمكن أن نشير إلى الاسهامات التالية فى هذا الخصوص:

- يرى بير فيو أن العنف هو « ضغط جسدى أو معنوى ذو طابع فردى أو جماعى ينزله الإنسان بالإنسان بالقدر الذى يتحمله على أنه مساس بممارسة حق أقر بأنه حق أساسى أو بتصور للنمو الإنسانى الممكن فى فترة معينة » وهذا التعريف يضع فى المرتبة الثانية مادية الفعل العنيف^(٢).

- أما د . ريمون فيقول: « ندعو عنفاً كل مبادرة تتدخل بصورة خطيرة فى حرية الآخر وتحاول أن تحرمه حرية التفكير والرأى والتقرير وتنتهى خصوصاً بتحويل الآخر إلى وسيلة أو أداة من مشروع يمتصه ويكتنفه دون أن يعامله كصنو حر وكفؤ^(٣) ».

- ونجد أ . بيرو يذهب إلى القول بأن « العنف يحدث كلما لجأ شخص أو جماعة لهم قوتهم إلى وسائل ضغط بقصد إرغام الآخرين مادياً على اتخاذ مواقف لا يريدونها أو على القيام بأعمال ما كانوا لولا ذلك قاموا بها ومن الواضح أن هذا التعريف يضع مادية العنف فى المقام الأول من الاهتمام.

- ويقول ج . فرويند « سوف نطلق اسم العنف على القوة التى تهاجم مباشرة شخص الآخرين وخبراتهم بقصد السيطرة عليهم بواسطة الموت والتدمير والاضعاع أو الهزيمة ».

- ويرى ج . لافو أن العنف هو « جميع أشكال الضغط والسيطرة والاستغلال شريطة أن تصل إلى حد المس أو التهديد بمس الأفراد أو الجماعات جسدياً^(٤) ».

- ويعرف لورنس Lauerence العنف بأنه « مجموعة الأعمال التى ينتج منها أو يمكن أن ينتج عنها التسبب فى أذى كبير للحياة أو لشروطها المادية ومن ذلك نذكر أى أذى

(١) المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٢) فيليب برنو وآخرون مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٤) المرجع السابق، ص ١٤٢.

بيولوجى ينتجه أو ضغوط جسدية شديدة أو تخريب للممتلكات أو آلام نفسية تترتب على حدوثه»^(١).

- يقول عالم الاجتماع الأمريكى هـ . نيبورج H. Nieburg بأن العنف هو « أفعال التدمير والتخريب والحاق الأضرار والخسائر التى توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات والتى تكون آثارها ذات صفة سياسية من شأنها تعديل أو تقييد أو تحويل سلوك الآخرين فى موقف المساومة والتى لها نتائج على النظام الاجتماعى »^(٢).

- أما عالما الاجتماع الأمريكيان هـ جراهام H. Greham وت. جير T.Gurr فيذهبان إلى القول بأن العنف هو « سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدى بالأشخاص أو خسارة بأموالهم وبعض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدى طابعاً جماعياً أو فردياً »^(٣).

- أما تيد هندريش فيقول بأن العنف السياسى هو اللجوء إلى القوة لجوءاً كبيراً أو مدمراً ضد الأفراد أو الأشياء، لجوءاً إلى قوة يحظرها القانون، موجهاً لأحداث تغيير فى السياسة، فى نظام الحكم أو فى أشخاصه ولذلك فإنه أيضاً موجه لإحداث تغييرات فى وجود الأفراد فى المجتمع وربما فى مجتمعات أخرى^(٤).

بعد هذا العرض للتعريفات السابقة يتبين لنا أنها - أى تلك التعريفات - تتفاوت فيما بينها من حيث تركيز بعضها على موضوع العنف أى طبيعة الأفعال التى يقترن بها العنف ومن حيث إعطاء الأولوية فى الاهتمام بالجوانب المادية أو الجوانب النفسية المعنوية للعنف، هذه التعريفات وإن كان كل منها منفرداً لا يعطى صورة للعنف إلا أنها مجتمعة تساهم وبدرجة مقبولة نسبياً فى توضيح والتعريف بالمفهوم موضع الدراسة.

ب - أنماط العنف السياسى وتصنيفاته:

تعدد تصنيفات العنف وتتنوع بتنوع زاوية البحث وايدىولوجية الباحث وثقافته

(١) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

(٢) د. أحمد جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٣) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١.

(٤) تيد هندريش، العنف السياسى ترجمة عبد الكريم محفوض وعيسى طنوس (الطبعة الأولى، بيروت، دار المسيرة، ١٩٨٦)، ص ١٤٢.

والأسس التي يقوم عليها التصنيف وسنعرض في التالي لأهم تلك التصنيفات والأنماط:

١ - العنف المبرر والعنف غير المبرر:

يفرق الفيلسوف الأمريكي جيرت Gert بين العنف المبرر Justifying Violence ويقصد به استخدام القوة على أسس شرعية وهذا لا يتم إلا بواسطة الدولة من خلال أجهزتها المنشأة لهذا الغرض وبين العنف غير المبرر والذي يعنى به ممارسة القوة على أسس غير مشروعة تقوم بها حركات المعارضة وغيرها من الجماعات المختلفة^(١).

٢ - العنف الآتى من أعلى والعنف الآتى من الأسفل:

يميز البعض بين ما يعرف بالعنف الآتى من أعلى أى ذلك العنف الذى تستخدمه الأجهزة الحكومية تجاه الجماعات المعارضة والخارجة على النظام وبين ما يعرف بالعنف الآتى من أسفل ويقصد به ذلك العنف الذى تقوده مجموعات عرقية أو اثنية أو طبقية أو دينية معينة ضد سلطات نظام الحكم القائم تحقيقاً لهدف تسعى إليه تلك المجموعات^(٢).

٣ - العنف المشروع والعنف الغير مشروع:

يفرق البعض فى هذا الخصوص بين ما يسمى بالعنف المشروع والذي يقصد به مختلف أنواع أعمال العنف من قمع وعقاب وإجراءات بوليسية وعسكرية تقوم بها سلطات الدولة الرسمية بهدف قمع حركات الاحتجاج ومحاولات شق عصا الطاعة وبين ما يسمى بالعنف غير المشروع أى أعمال العنف والمقاومة التى تلجأ إليها الجماعات المختلفة فى مواجهة السلطات الحاكمة، ويغالى البعض فى الأمر فيذهب إلى اعتبار العنف الذى تمارسه الأوساط الحاكمة فى بعض الدول من خلال أجهزة خاصة تقوم الدولة بإنشائها هو عنف شرعى بصورة مطلقة بغض النظر عن ظروف ومدى استخدام ذلك العنف وأهدافه وطبيعته من يوجه إليهم ذلك العنف^(٣).

(١) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢٣.

٤ - العنف المباشر والعنف الغير مباشر

استناداً إلى أشكال ومظاهر العنف يفرق البعض بين العنف المباشر وهو العنف الذى يقترن باستخدام القوة بصورة مكشوفة (الحرب - العصيان المسلح - إلخ...) وبين العنف غير المباشر أو المستتر الذى لا يقترن باستخدام القوة (الضغوط الفكرية والنفسية، مراقبة الحياة الخاصة، والدمج المفروض، والتحكم فى السلوك... إلخ) ^(١).

٥ - العنف الثورى والعنف الرجعى

يقول بهذه التفرقة بين نمطى العنف الثورى والعنف الرجعى منظرو الفكر الماركسى الذين يرون أن العنف الثورى هو ذلك العنف الذى تستخدمه الطبقة العمالية تجاه الأقلية المستغلة من أجل أحداث درجة شاملة من التغيير فى مختلف أرجاء المجتمع بينما يعد العنف الذى تستخدمه البورجوازية المستغلة فى مواجهة الطبقة العاملة يعد عنفاً رجعياً وفقاً لوجهة النظر الماركسية هذه ^(٢).

٦ - العنف الفردى والعنف الجماعى

يميز البعض بين العنف الفردى ويقصد به ذلك العنف الذى يمارسه فرد بذاته لتحقيق أهداف وغايات شخصية وهذا النوع من العنف عادة ما يستبعد من اطار العنف السياسى باعتبار أنه بمثابة جريمة بالمعنى الدقيق للكلمة أما العنف الجماعى فيقصد به ذلك العنف الذى تمارسه مجموعات تحقيقاً لأهداف عامة مجردة عن الغاية أو المصلحة الذاتية ^(٣).

٧ - العنف النفسى والعنف الهروبى

كتب البعض عما يعرف بالعنف النفسى وهو الذى يشمل كل الأعمال المسيئة إلى نفس

(١) فيليب برنو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٢.

(٣) د. السيد عبد المطلب غانم، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٨.

- فيليب برنو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

وكرامة الفرد أو الجماعة ويعبر هذا النمط من العنف عن أشكال الضغط غير المباشرة والمستترة على وعى الناس ونفسياتهم، وهذا النوع عادة ما تتمثل أدوات ممارسته وعلى نحو أساسى فى وسائل الاعلام والدعاية^(١).

وقد أشار آلان بيرو إلى ما يسمى بالعنف الهروبى من خلال التعبير بالطرق الخاصة اللانمطية كالأدب الساخر أو الفن الشعبى والثقافة الشعبية التى لا تعدو فى حقيقتها سوى أن تكون بمثابة احتجاجات تتركز على عنصر السخرية والمفاجأة، وهذا النوع من العنف هو عبارة عن عمليات تنفيس وتحويل أكثر منها اعتراض حقيقى^(٢).

* * *

ج - أسباب العنف ومثيراته:

تتعدد أسباب العنف وتتنوع مصادره ومثيراته وتتعدد بالتالى أشكاله وصوره وتتباين وتتفاوت فى المدى والنطاق والآثار التى تنجم عن كل منها، ويعزى ذلك التعدد إلى اختلاف الرؤية العلمية للظاهرة فعلى حين يرجع البعض العنف إلى أسباب نفسية سيكولوجية يرى البعض الآخر أن العنف مرده إلى مورثات المملكة الحيوانية التى لم يتخلص الإنسان بعد من أسارها، بينما يذهب فريق ثالث إلى تحميل العوامل الإدراكية مسئولية العنف، وها نحن نعرض سريعا للملامح الأساسية لتلك الاتجاهات:

- العدوانية الغريزية للطبيعة البشرية:

يرجع البعض أعمال العنف والميل إلى العدوان إلى غريزة فطرية فى الطبيعة البشرية، فالإنسان الذى أفلت منذ زمن حديث نسبيا من إसार مملكة الحيوان لا يزال ذو علاقة وثيقة بها

(١) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.
(٢) فيليب برنو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

ولم يتخلص بعد من مورثاتها التي تجعل بنى البشر أكثر ميلاً إلى العنف وتقوى فيهم الرغبة فى السيطرة على الآخرين (١).

- التفسير السيكولوجى -

يعزى الكثيرون العنف إلى أسباب نفسية (سيكولوجية) كامنة فى الكيان الذاتى الداخلى للفرد دون أن يعيروا اهتماماً يذكر إلى الظروف والأوضاع المحيطة بذلك الفرد وعليه فإن موضوع العنف هو موضوع نفسى لا موضوع اجتماعى، وفى هذا المضمار يذهب فرويد إلى القول بأن الحالة النفسية للإنسان هى أساس كل أعماله (٢).

العوامل الذاتية (الادراك المعاكس) -

العوامل الذاتية أو الادراك المعاكس للظواهر والأحداث هى العامل الرئيسى - وفقاً لهذا المنظور - فى إثارة العنف، وقد ذهب عالم الاجتماع الأمريكى وايت إلى القول بأن الحروب تندلع لا بسبب النزاعات الاجتماعية والعسكرية بل بسبب سوء التفاهم المتبادل بين طرفى النزاع، ولأن كل طرف يتصور بشكل ذاتى متحيز ما يفكر فيه الناس على الجانب الآخر للحدود ومن ثم تصبح المشكلة متعلقة بأنماط تفكير متعاكسة وسوء تفاهم متبادل بين الأطراف المختلفة (٣)، وقد تضمنت مقدمة دستور هيئة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو U.N.E.S.C.O إشارة إلى هذا التفسير حين أشارت إلى أن « جهل الواحد طرق الآخرين وحياتهم كان سبباً عاماً خلال تاريخ الجنس البشرى لذلك الشك وانعدام الثقة بين شعوب العالم الذين بهما كثيراً ما انقلبت اختلافاتهم إلى حرب » (٤).

(١) المرجع السابق، ص ٥٨ وما بعدها.

- ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤ - ١٢٥.

- د. ناصيف يوسف حتى، النظرية فى العلاقات الدولية (الطبعة الأولى، بيروت، دار الكاتب العربى، ١٩٨٥)، ص ٢٠٧.

(٢) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٢.

- د. ناصيف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٩.

(٣) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٢ - ١٩٣.

(٤) « الدفاع عن السلام » الوثائق الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (القاهرة، مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات، ١٩٤٦)، ص ١١.

الأسباب الفسيولوجية العصبية:

أرجع البعض من أمثال دلجادو Delgado وسكنر Skinner العنف إلى أسباب عصبية فسيولوجية حيث تبدو مشكلة العنف بمثابة مشكلة سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية مشيرين إلى أنه «يمكن اعتبار العدوانية البشرية رد فعل سلوكي صفته المميزة استعمال القوة في سبيل إلحاق خسارة بالناس أو الأشياء»^(١).

الآثار السلبية للتقدم العلمي والتكنولوجي:

يرجع فريق من العلماء والباحثين العنف إلى التأثير السلبي للثورة العلمية والتقنية، وهذا الاتجاه يعرف بالاتجاه التكنولوجي، فالعنف إذن - ووفقاً لهذا الاتجاه - يأتي بدرجة أساسية من تكتيك (تقنية) الانتاج والتقدم العلمي والتكنولوجي، ومن أقطاب هذا الاتجاه عالم الاجتماع الكندي ماك لوهان Mc Luhan الذي يرى أن كل مظاهر العنف الحالي إنما تقع مسئوليتها على كاهل التقدم التكنولوجي والعلمي ويقول آرون «إن انفجار العنف في العالم المعاصر هو الثمن المرتفع الذي يجب أن تدفعه البشرية لقاء تقدم الحضارة»^(٢).

الأفكار التي نادت بها المدرسة الواقعية:

يرجع البعض العنف إلى الأفكار التي نادت بها مدرسة الواقعية السياسية التي تتمدح القوة وتدعو لها والتي كان من أشهر منظريها مورجتنا ووكينان، وتذهب هذه المدرسة إلى القول بأن القانون الأزلي للصراع من أجل السلطة هو المقرر الأساسي لكل الواقع الاجتماعي في كل الحقب التاريخية^(٣).

(١) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٦.

(٣) للمزيد من المعلومات حول أفكار المدرسة الواقعية راجع: - د ناصيف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ وما بعدها.

الأفكار الثورية التحررية

يرجع الكثيرون ظهور واتساع نطاق العنف إلى الأفكار الثورية والتحررية التي شهدتها أقطار عديدة ومن ثم أدت هذه الأفكار إلى اعتماد المزيد من أعمال العنف لتحقيق الاستقلال والتخلص من السيطرة الأجنبية^(١).

السيطرة والعدوان

حيث أدت الميول التوسعية والعدوانية لدى بعض الشعوب وتطلعاتها للاستيلاء على مقدرات الآخرين إلى زيادة اتساع دائرة العنف من أجل بسط الهيمنة وتدعيم النفوذ في مواجهة مختلف شعوب العالم الآخذ في النمو^(٢).

الانفجار السكاني

يرجع البعض أعمال العنف في الحياة الاجتماعية إلى الانفجار السكاني الملحوظ في الأونة الأخيرة حيث يترتب على الكثافة السكانية العالية انتشار أعمال ومظاهر العنف التي يمكن أن تقع بين الأفراد أو بين الجماعات وذلك نتيجة لانتشار البطالة وانخفاض مستويات المعيشة والخدمات العامة التي يحظى بها الفرد^(٣).

التفاوت في الجوانب المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية

يرجع البعض أعمال العنف إلى التفاوت في الجوانب المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية كالتفاوت في الثروة والدخل وما يتبع ذلك من تفاوت في مستويات المعيشة وكذلك التفاوت في الجوانب المتعلقة بالحياة السياسية كالتفاوت في التمتع ببعض المزايا والحقوق السياسية، ووفقاً لهذا الاتجاه فإن ذلك التفاوت يعتبر السبب الكامن وراء أعمال العنف الداخلية (أي في إطار المجتمع الواحد) أما في حالة تعدد المجتمعات والشعوب فيتعلق

(١) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٨.

التفاوت في هذه الحالة باستحواز شعوب معينة أو شعب ما دون غيره على مساحات كبيرة قد تكون لها أهمية تاريخية أو دينية معينة فيثور العنف حينئذ بسبب السعى نحو تحقيق قدر من المساواة أو السيطرة على تلك المناطق^(١).

الاضطهاد والاحساس بالظلم

الاضطهاد يكون سبباً أو دافعاً للعنف، فحيث يشعر البعض أنهم دون مستوى البشر وأن إنسانيتهم قد استلبت منهم وحيث يكون الفرد محروماً بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقه الأساسية أو عندما يحدث اعتداء على بعض أو كل تلك الحقوق حينئذ يكون الفرد أو الجماعة على قناعة باقدامه على ممارسة العنف باعتباره السبيل الذي سوف يغير من تلك الأوضاع^(٢).

رؤيتنا الذاتية

من الواضح أن أى من تلك التفسيرات على حدة لا يصلح بصورة كافية لتفسير العنف وتوضيحه وهى وأن كانت مجتمعة تساهم فى إلقاء المزيد من الضوء على الأسباب الكامنة وراء أعمال العنف إلا أنها تجاهلت أو لم يتبادر إلى أذهان القائلين بها عامل أو عنصر هام يتمثل فى البعد عن الأخلاقيات والمبادئ السامية التى جاءت بها كافة الأديان السماوية والتى هذبت كثيراً من طبائع النفس البشرية ووضعت قيوداً مقنعة على جموح الرغبات الغريزية لدى الفرد، هذا الابتعاد التدريجى عن القيم الأخلاقية التى نادت بها الأديان ارتبط به ازدياد تدريجى فى معدل العنف بمختلف أشكاله وأنماطه، إن تفسيرات مثل الميول العدوانية للفرد أو المورثات الكامنة فيه من المملكة الحيوانية أو العوامل النفسية الكامنة أو العصبية الفسيولوجية ليست سوى تفسيرات جزئية محدودة لا تعبر عن حقيقة عامة ولا تشكل قانوناً عاماً يحكم مسار السلوك البشرى على مر العصور والأزمان، لقد شهدت البشرية حضارات كانت مليئة

(١) تيد هندريش، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥، وانظر أيضاً،

ليستر بيرسون، الدبلوماسية فى عصر الذرة ترجمة عبد السلام شحاته (القاهرة: شركة التوزيع المتحدة، ١٩٦٠)، ص ٩٥.

(٢) تيد هندريش، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

- فيليب برنو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٩.

- ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

السمع والبصر حيث وحقت تقدماً كبيراً فى شتى الميادين لكنها - أى تلك الحضارات - لم تفرز تياراً عاماً من العنف يمكن أن نقول عنه إنه نتاج لتلك الحضارة أو ذلك التقدم العلمى وذلك لسبب رئيسى غاب عن أذهان الجميع ألا وهو عالم الأخلاقيات والمبادئ السامية التى غرستها تلك الحضارة فى نفوس مواطنيها فكانت مبادئ الأخوة والتسامح والتعاون والتآخى والتضامن هى الطابع العام المميز للسلوك البشرى فردياً أو جماعياً فى ظل تلك الحضارات^(١).

أما الآن وفى غياب تلك المبادئ وفى ظل سيادة المادية وروح المنفعة والمصلحة والانانية والذاتية فى المجتمعات المعاصرة تزداد صور العنف وتتنوع وتتفاقم حتى غدت عامل تهديد ومصدر إفناء للحضارة الانسانية المعاصرة.

إذن تتلخص رؤيتنا لأسباب العنف فى القول بأن العنف هو وليد ونتاج افتقار حضارة الانسان الحديثة إلى الرقى الروحى والسمو الأخلاقى الذى يمثل - وبكل تأكيد - صمام الأمان إزاء أية مظاهر عنيفة يمكن أن تهدد ما حققته البشرية من تقدم وحضارة ورقى.

* * *

١- - مظاهر العنف السياسى وصوره

تعدد مظاهر العنف السياسى وتتنوع صورته وأشكاله بحيث يصبح من الصعب الإحاطة بها وحصرها فيما يلى سنتحدث بصورة موجزة عن المظاهر الرئيسة للعنف السياسى فى النطاقين الداخلى والخارجى (أى فيما بين الدول والشعوب).

أولاً: مظاهر العنف السياسى وصوره على المستوى الدولى (فيما بين الدول)؛

سنركز فى هذا الخصوص على صورتين للعنف إحداها تقليدية وتتمثل فى الحروب بمختلف صورها وأخرى غير تقليدية والتى تتمثل فى السيطرة الواقعية للدول الغنية على مقدرات الدول الأخذة فى النمو؛

(١) وذلك كما كان عليه الحال فى الحضارة الاسلامية فى عهودها الزاهرة حيث ملأت الدنيا حضارة ورقياً مادياً وخلقياً وتألقت فى ظلها المدنية والمبادئ السامية ولم تشهد ذلك التناقض الذى نراه الآن بين المدنية والقيم والمبادئ الأخلاقية.

الحروب:

الحرب هي صورة متصاعدة من صور العنف فيما بين الدول وهي تمثل في ذات الوقت قمة التصعيد للخلافات فيما بين أعضاء المجتمع الدولي، وتتنوع الحروب بتنوع غاياتها ومقاصدها والأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من ورائها، كما تتباين الحروب وتباين مدى وحجم الإمكانيات والمعدات العسكرية المستخدمة فيها كذلك تختلف باختلاف عدد الدول المشاركة فيها وفي نطاق العمليات التي تشملها وحجم الخسائر التي تنجم عنها^(١).

وعلى حين يستبعد البعض الحروب التي تدور بين الأمم والدول من نطاق العنف السياسي^(٢)، نجد أن البعض الآخر ومن بينهم الباحث ميلر ينظر إلى الحرب على أنها درجة متصاعدة وحادة من العنف السياسي فيما بين الدول^(٣).

والحروب وإن كانت قديمة ومنذ الأزل إلا أنها أخذت في العصر الحديث صوراً أشد قسوة وأكثر فتكاً وأوسع نطاقاً وتزايدت بصورة مضطردة وأخذت معدلات مرتفعة في أعداد الضحايا والخسائر البشرية هذا فضلاً عما تحدثه الحروب من خسائر مادية وعلى نطاق متسع، ولقد أوضح هذه الحقيقة عالم الاجتماع الأمريكي Getting جيتينج الذي قام بعمل جدول احصائي قارن فيه بين عدد الحروب وعدد القتلى في فترات زمنية متفاوتة وتوصل من خلاله إلى وضع قانون قال فيه «إنه كلما تطورت الحضارة كلما ازدادت أعداد الحروب وازدادت بالتالي أعداد ضحايا تلك الحروب»، فقد أشار إلى أنه في الفترة ما بين ١٨٢٠ - ١٨٢٩ وقعت ٩٢ حرباً قتل خلالها ٨٠٠٠٠٠ فرد أي بنسبة واحد في الألف من عدد السكان في تلك الفترة (مليار فرد) وفي الفترة ما بين ١٨٦٠ - ١٨٩٩ نشبت ١٠٦ حرباً قتل بسببها ٤,٦ مليون فرد أي بنسبة أربعة في الألف من عدد السكان آنذاك (١,٣ مليار فرد) وفي الفترة ما بين ١٩٠٠ - ١٩٤٩ نشبت ١١٧ حرب قتل خلالها ٤٢ مليون فرد أي بسبة اثنين وواحد من عشرة في المائة من عدد السكان (٢ مليار فرد).

(١) انظر في تعريف الحرب:

- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ص ٤٤٢.

وانظر في تصنيف الحروب والنزاعات:

- د. ناصيف يوسف حتى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٤ وما بعدها.

(٢) تيد هندريش، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(٣) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.

أحمد جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ١٢٨.

ووفقاً لتوقعاته فإن الأمر إذا استمر بهذا المعدل فسوف تنشب حروب على المدى البعيد يمكن أن تهلك البشرية وتدمر الحضارة الإنسانية^(١).

وإذا كان المقام الا يتسع للتعرض لكل ما يتعلق بموضوع الحرب من تفاصيل وتفريعات فلا يفوتنا أن نمر سريعاً على الصور الرئيسة للحرب للإحاطة خبراً ببعض جوانب الموضوع وذلك فى الاطار العام الذى نستهدف من خلاله التمييز بين الارهاب والعنف السياسى .

الحرب الشاملة،

هى تلك الحرب التى تشمل جميع امكانيات ومرافق الدولة ولا تقتصر عملياتها على الميادين والمجالات العسكرية فحسب بل تمتد لتشمل كافة المرافق الاقتصادية كما يشارك فيها الغالبية العظمى من المواطنين كما تستخدم الدولة جميع ما لديها من أسلحة عسكرية أو اقتصادية أو دعائية لتحقيق النصر، وإن كان البعض يرى أن الحروب الحديثة والتى تعتبر الحرب الشاملة إحدى صورها - عادة ما لا يكون فيها منتصر أو مهزوم إذ يخرج الطرفان وقد أصابت قدراته وامكانياته درجة ما من الدمار والانهيار ويصبح العائد (المنفعة) من استخدام القوات المسلحة لحل الخلاف أو النزاع القائم بين الطرفين ضئيلاً ومحدود القيمة^(٢).

الحرب العالمية،

هى حرب متسعة النطاق يشارك فيها عدد كبير من الدول وعادة ما تنقسم الدول فيها إلى فريقين متعارضين كل فى مواجهة الآخر وتدور عملياتها فى عدة أقاليم أو على مستوى دولى وتشارك فيها القوى العظمى، وتعد صفة العالمية اضافة إلى صفة الشمول من السمات التى تميز الحروب فى العصر الحديث، وقد شهد العالم حربين عالميتين ، الأولى ١٩١٤ - ١٩١٩ ، والثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، هلك خلالهما الحرث والنسل وخربت الدور والقصور

(١) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩١.

(٢) د. محمود اسماعيل محمد، «استخدام القوة المسلحة فى العصر النووى»، مجلة السياسة الدولية (العدد ٢٤، ابريل ١٩٧١)، ص ٧٧.

والضياع وأزهقت فيها أرواح الملايين من بنى البشر^(١).

الحرب المحدودة:

هى حرب صغيرة أو اقليمية وهى حرب محدودة من حيث عدد الدول الداخلة فيها ومحدودة من حيث نطاق الإقليم الذى تدور فيه كذلك فهى محدودة من حيث الأهداف التى ترمى إلى تحقيقها ومن حيث كم العنف الذى تحتويه والنتائج التى تتمخض عنها، وعادة ما تعمل القوى العظمى على حصر واحتواء تأثير هذه الحروب ومنع تفاقمها والحيولة دون تحولها إلى حرب شاملة يصبح احتمال استخدام الأسلحة النووية فى عملياتها أمراً قائماً^(٢).

الحرب الوقائية:

هى عمليات عسكرية تقوم بها دولة ما ضد أخرى لتأمين مصالحها القومية العليا وضمان أمنها القومى، وتحدث الحرب الوقائية إذا نشأ ما يمكن أن يمثل تهديداً لذلك الأمن القومى وتلك المصالح العليا كأن تنشئ دولة ما مطارات عسكرية أو أن تقيم صواريخ هجومية أو أن تشرع فى بناء صناعات عسكرية نووية تشكل تهديداً للمصالح الاستراتيجية لدولة أخرى ومن ثم تبادر الأخيرة بشن الحرب الوقائية لإزالة مثل هذا الخطر، هذا ويدخل الكثيرون أعمال الحصار البحرى التى فرضتها الولايات المتحدة حول كوبا ١٩٦٢ إبان ما يعرف بأزمة الصواريخ الكوبية أو أزمة خليج الخنازير فى نطاق الإجراءات الوقائية^(٣).

العمليات العسكرية الحدودية المؤقتة:

هى صورة من صور العنف فيما بين الدول لكنها أقل حدة وأقل تأثيراً من الحروب

(١) د . أحمد جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩ .

(٢) د . محمود اسماعيل محمد، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٨١ .

See also:

ADictionary of Modern Politics, op. cit., p.190.

(٣) للمزيد من التفاصيل حول أزمة الصواريخ الكوبية راجع:

- د . محمود اسماعيل محمد، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢ وما بعدها .

المصغرة التي تقع فيما بين الدول، وهى عبارة من عمليات عسكرية محدودة جداً من حيث الفترة الزمنية التي تستغرقها ومن حيث مسرح عملياتها حيث عادة ما تتركز على جانبى الحدود بين دولتين لسبب أو آخر كما أنها محدودة أيضاً من حيث أعداد القوات المشاركة فيها، فعادة ما تنشعب تلك العمليات بين نقاط المراقبة الحدودية بين الدولتين^(١).

السيطرة الواقعية للدول الغنية على مقدرات الدول الآخذة فى النمو

صورة غير تقليدية من صور العنف فيما بين الدول وهى صورة أصبحت أكثر نطاقاً وأكثر خطورة من صور العنف التقليدية لأنها تساهم فى احداث المزيد من تراكمات العنف والتوتر على المستوى الدولى ومن ثم يصبح العالم بأسره على شفا ثورة بركان من العنف تحركه فى طياتها طبيعة الواقع الدولى الذى نعيشه والذى يدعم بصورة أساسية سيطرة الدول الغنية على مقدرات الدول النامية أو الآخذة فى النمو، فمعظم الدول النامية أو دول العالم الثالث تعتمد فى دخلها القومى على ايراداتها من تصدير المواد الخام الأولية إلى الدول الصناعية المتقدمة، وعادة ما تعتمد الدول النامية فى صادراتها على مادة خام أولية^(٢)، تحتكر استيرادها دولة واحدة بعينها، فمثلاً كانت فرنسا هى المستورد الأول للكروم القادم من الجزائر وكذلك بالنسبة لكوبا فقد كانت الولايات المتحدة السوق الرئيسى لتصريف انتاجها من السكر، كذلك البترول الخام الذى تصدره بعض الدول العربية وتحتكر استيراد معظم انتاجه بعض الدول الصناعية الكبرى، فماذا يحدث لو أن تلك الدول الصناعية تمكنت من خلال التكنولوجيا التصنيعية المتطورة أن تنتج بدائل لتلك المواد الخام وأن تستغنى عن تلك المواد الأولية، لقد وضعت الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٠ - وكانت هى المشتري الوحيد للسكر الكوبى - حدا لصفقاتها مع كوبا وعرضت آنذاك أربعة ملايين من الكوبيين للمجاعة بين يوم وليلة، كذلك فقد فقدت زراعة الكروم فى الجزائر - بصورة مفاجئة - سوقها الوحيد فى فرنسا

(١) د. أحمد جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

(٢) للمزيد من المعلومات فى هذا الخصوص انظر:

- سامح محمود أبو العينين، «أبعاد أزمة المديونية الافريقية»، مجلة السياسة الدولية (العدد ٩٢، يوليو ١٩٨٨)، ص ١٧٠.

- وانظر فى موضوع تبعية الدول النامية للدول الغنية ومظاهر تلك التبعية -

- د. حورية توفيق مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥)، ص ١٣٥ وما بعدها.

ومن ثم تعرضت تلك الزراعة لخطر الكساد وتهددت دخول هؤلاء الزراع وإيرادات الجزائر من تصدير ذلك المحصول^(١)، هذا فضلاً عن أن أسعار المواد الأولية هذه لا تتبع إيقاعات سعر المنتجات الصناعية الأمر الذى يحدث تدهوراً فى معدلات التبادل وانخفاضاً فى قيمة صادرات الدول النامية أما الاستثمارات الداخلية لهذه البلدان فإنها تصاب بتأثير مضاعف؛ أولاً: من حيث حجم المال الذى يمكن تخصيصه لهذا الغرض والذى يتوقف عليه المستقبل.

ثانياً: نتيجة لعدم استقرار الموارد - بسبب تقلب الأسعار - فإنه يتعذر القيام بأى برنامج أئمانى متماسك وبعيد المدى^(٢).

هذه التبعية وتلك السيطرة الصارمة لا يمكن أن يترتب عليها سوى تراكمات من العنف قد يعبر عن ذاته بصورة سافرة بين لحظة وأخرى وعلى أكثر من مستوى ونطاق.

ثانياً: مظاهر العنف السياسى وصوره فى النطاق الداخلى:

القاعدة العامة التى تحكم التعامل مع صور العنف ومظاهره هى أنه لا يمكن الاحاطة بكل مظاهره وصوره لأنه ظاهرة متطورة مع تطور المجتمعات وتطور الحضارات بل - وكما سبق أن ذكرنا - يختلف مفهومه ومضمونه من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى ناهيك عن التفاوت المرتبط باختلاف الفترات الزمنية والتطورات المتلاحقة فى المنجزات التكنولوجية والعلمية، ومع الأخذ بهذه الحقيقة فى الحسبان فإننا سنقتصر فى عرضنا لمظاهر العنف السياسى فى النطاق الداخلى - أى داخل الدولة الواحدة - على الصور الرئيسة للعنف والتى تتمثل فى:

- الاضطرابات والمظاهرات العامة.

- الانقلابات.

- الثورات.

- الحروب الأهلية.

(١) فيليب برنو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ٣٠ - ٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٧.

١ - الاضطرابات والمظاهرات العامة

صورة محدودة من صور العنف السياسى وذلك للتعبير عن مطالب محددة قصيرة المدى كالمطالبة بتحسين أوضاع فئات معينة من العاملين أو رفع الأجور والمرتبات أو للاحتجاج على وضع مميز أو قرار متخذ فيه إجحاف بفئة أو طائفة معينة وعادة ما تكون هذه الاضطرابات عفوية وغير منظمة تنظيمياً دقيقاً^(١).

٢ - الانقلابات

تعتبر الانقلابات من أكثر صور العنف السياسى شيوعاً خاصة فى دول العالم الثالث وعلى وجه الخصوص دول أمريكا اللاتينية^(٢)، والانقلاب صورة متصاعدة من صور العنف السياسى تقوم به فئات قيادية سواء فى الجيش أو فى الحكومة وذلك بهدف الاستيلاء على الحكم ويتم خلال الانقلاب إحكام السيطرة على المؤسسات الرئيسة فى الدولة والأبنية الحكومية الرئيسة والمرافق الهامة وذلك ضماناً لنجاح الانقلاب وقد يترتب على الانقلاب تغيير فقط فى أشخاص النخبة الحاكمة دون تغيير فى هيكل النظام كما قد يترتب على الانقلاب تغيير فى الاثنين معاً.

٣ - الثورات

الثورة صورة متسعة ومتصاعدة من العنف السياسى، تشارك فيها طوائف عديدة من الشعب قد تؤيدها فئات من الأوساط الحاكمة ذات الميول الاصلاحية، والثورة لا تأتى بصورة فجائية بل تتم كمحصلة لسنوات عديدة من التذمر والسخط وعدم الرضى عن أوضاع وسياسات وممارسات نظام الحكم القائم وتستهدف أحداث تغييرات كلية وشاملة فى سائر الأوضاع القائمة (السياسية - الثقافية - الاقتصادية - الاجتماعية) وقد يستخدم فيها العنف الدموى على أوسع نطاق وقد تتم بصورة سلمية بيضاء دون إراقة دماء ومن حيث مدى العنف

(١) د. أحمد جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٢) شهدت ١٨ دولة من ٢٢ دولة فى أمريكا اللاتينية انقلابات ناجحة بينما تعرضت الأربع الأخرى لمحاولات انقلابية والارجنتين فقط شهدت ثمانية محاولات انقلابية فى غضون ثلاثة أعوام فقط ٥١ - ١٩٥٢ انظر

Eric Morris et al op. cit. p.74

تأخذ الثورة موقعاً وسطاً بين الانقلاب والاضطرابات من ناحية والحروب الأهلية من ناحية أخرى^(١).

٤ - الحرب الأهلية،

تمثل درجة عالية وخطيرة من درجات العنف السياسى وهى تمثل ذروة العنف السياسى وقمته داخل الدولة، وتدور رحى الحرب الأهلية بين فريقين أو أكثر فى إقليم دولة واحدة، يملك كل فريق قواته المسلحة المنظمة والمزودة بالعتاد العسكرى، ويستهدف كل فريق السيطرة على مقدرات الأمور وتسيير دفة الحكم والاستحواز على النفوذ والسلطان فى مواجهة الفريق الآخر وعادة ما يترتب على الحروب الأهلية تدمير الاقتصاد الوطنى واضعاف مركز الدولة وسلطانها وقوتها كما تتيح الحروب الأهلية عادة الفرصة للتدخلات الأجنبية^(٢)، حتى أن الدولة التى تقع فريسة للحرب الأهلية تصبح أراضيتها مسرحاً للصراعات بين الدول الكبرى حيث تساند كل من الدول الكبرى فريق دون آخر وتمده بالعون والمساندة أملاً فى نجاحه فى الاستيلاء على الحكم وإقامة حكومة تكون عميلة أو تابعة لذلك المعسكر أو لتلك الدولة.

* * *

التمييز بين الارهاب والعنف السياسى

بعد هذا العرض الموجز لظاهرة العنف السياسى وأبعادها وأنماطها وصورها وأسبابها ومثيراتها يمكننا أن نميز بين العنف السياسى والإرهاب على النحو التالى:

(١) د. أحمد جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

(٢) وعلى سبيل المثل نتذكر التدخل الألمانى الإيطالى فى الحرب الأهلية الأسبانية حيث أمدت الدولتان - ألمانيا وإيطاليا - قوات الجنرال فرانكو بالرجال والعتاد، وقد لعبت هذه المساعدات العسكرية دوراً حاسماً فى انتهاء تلك الحرب لصالح قوات الجنرال فرانكو، للمزيد انظر:

Rene Allerecht - Carrie Itly From Napoleon to Mussolini (New York: Colimlia university press, 1950) p.255.

-Rafael Altamira, A Hisstory of Spain From the Beginming to the Present Day, traslated - into English by Muna lee (Fist Edition New York: D. Van Nostrand Company, 1949)p. 624.

- الارهاب هو صورة من صور العنف السياسى ولكنه يختلف عن الصور الأخرى اختلافاً
بيناً فى الجوانب التالية:

- أهداف الارهاب عادة ما تكون الدعاية لقضية ما^(١) يرغب الارهابيون فى إثارتها
وجذب انتباه العالم نحو أبعادها وجوانبها وتطوراتها^(٢) وذلك على نحو مغاير للأهداف التى
يسعى إلى تحقيقها مرتكبو أعمال العنف السياسى الأخرى.

- الارهاب هو الصورة الوحيدة من صور العنف السياسى التى يحرص الفاعلون من خلال
قيامهم بالعمل العنيف على تجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر للعمل العنيف^(٣) ليصل تأثيره
إلى أفراد أو طوائف أخرى مستهدفة بالعمل الارهابى وذلك عبر رسالة أو إحياء ما ينطوى عليه
الفعل الارهابى^(٤) فى حين أن صور العنف السياسى الأخرى عادة ما تكون أهدافها مباشرة
دون التركيز على المؤثرات النفسية ودون أن تأخذ الطابع الرمزي الذى يتميز به الفعل
الارهابى.

- العمل الارهابى عادة ما يركز على التأثير على عقل وقلب الجماهير أى التركيز على
ما يفكر فيه الناس وما يشعرون به وهذا يؤثر بدوره على سلوكهم^(٥)، وهذا الأمر ليس قائماً
بصورة مطلقة فيما يتعلق بصور العنف السياسى الأخرى.

- القائم بالعمل الارهابى عادة ما ينظر إليه على أنه مرتكب لجرم عادى دون أن يراعى
فى ذلك الهدف السياسى الذى يسعى الارهابى إلى تحقيقه وذلك على النقيض من موقف
مرتكبي صور العنف السياسى الأخرى حيث عادة ما يؤخذ الباعث السياسى فى الاعتبار عند
محاكمته وتوقيع العقاب عليه.

- العمل الارهابى يعتمد وبصورة أساسية وجوهرية على استخدام وسائل الاتصال
الجماهيرية فى تحقيق أهدافه وتوصيل رسالته ونشر قضيته وهذا الاعتماد على وسائل الاعلام
والاتصال الجماهيرية ليس محورياً فى معظم صور العنف السياسى الأخرى^(٦).

(١) Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op, cit. p.10.

(٢) Noemi Gal Or, op. cit, p. 5.

(٣) Leonard B. W einberg and paul Davis op. cit. p. 9.

(٤) Ibid. p.7.

(٥) Eric Morris et al op cit. p 44.

(٦) Noemi Gal Or, Op, cit, p. 15.

- فى الكثير من الأحيان يأخذ العمل الإرهابى بعداً دولياً بصورة أو أخرى بينما صور العنف السياسى الأخرى قليلاً ما تأخذ ذلك الطابع وعادة ما تأخذ طابعاً داخلياً أو إقليمياً^(١).

- الطابع القيمى الذى يحيط بأعمال الارهاب فما قد يعتبره البعض ارهاباً ينظر إليه آخرون على أنه نضال مشروع من أجل الحرية^(٢). على حين لا تحظى الصور الأخرى للعنف السياسى وبنفس القدر بهذا الطابع القيمى.

هذه هى أهم الاختلافات الجوهرية والفواصل القائمة بين الارهاب كصورة من صور العنف السياسى وبين ماعداه من صور العنف السياسى الأخرى.

(١) Ibid, p.6.

(٢) Yonah Alexander I (ed) op. cit. p. 344.

Eric Morris et al. op cit, p.27.

Naemi Gal or, op. cit, p. 61.

الفصل الثالث

الإرهاب وحرب العصابات

قد يشور في الأذهان تداخل أو خلط بين الإرهاب وحرب العصابات نظرا للتشابه القائم بينهما في بعض الأساليب التي تتبعها الجماعات الإرهابية مع بعض الأساليب التي تعتمدها وحدات حرب العصابات فضلا عن أن كليهما ينطوي على عنف منظم بالإضافة إلى أن لكل منهما أهداف سياسية، وانطلاقاً من الرغبة في توضيح المفاهيم واستجلاء الغموض الذي يحيط بها والسعى نحو تمييز الإرهاب عما سواه من المفاهيم والمسائل والموضوعات التي قد تتداخل معه سنتناول حرب العصابات من خلال التعريف بها والتوضيح لطبيعتها وخصائصها ومميزاتها لنقف وفقاً لذلك على أوجه التباين والاختلاف التي تميز الإرهاب عن حرب العصابات.

١ - التعريف بحرب العصابات أو الغوريلا:

ليس لاصطلاح غوريلا Guerrilla تعريف محدد فقد استخدمه البعض للإشارة إلى المقاومة الشعبية المسلحة ويستخدمه البعض الآخر للإشارة إلى حرب العصابات ويذهب فريق ثالث إلى استخدام المصطلح للتعبير عن المدلولين معا بينما يتجنب فريق آخر استخدام هذا المصطلح ويستعيضون عنه باستخدام اصطلاح resistance movements^(١) أو اصطلاح حرب التحرير Partisan خاصة عند وصف حروب الثورة الروسية والمقاومة الصينية للغزو الياباني للصين^(٢).

ولغويا فإن كلمة Guerrilla هي كلمة أسبانية تعنى حرفيا الحرب الصغيرة لأن هذه الكلمة هي تصغير لكلمة Guerra التي تعنى الحرب بالأسبانية^(٣).

كما يطلق على الأفراد المشاركين في حرب العصابات مسميات مختلفة منها Guerrillas و Members of resistance movements irregulars وإن كنا نميل إلى ترجيح اصطلاح الثوار Partisans على غيره من المصطلحات باعتباره أكثر دلالة وشمولا.

(١) د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣ وما بعدها.

(٢) أحمد حمروش، حرب العصابات (الطبعة الثالثة، القاهرة: دار الكاتب العربي) ١٩٦٧، ص ٦.

(٣) Collin Smith, Diccionario Espanol - Ingles (Glasgow: collins & Co. I td

1983), pp. 289 - 290

ونظريا فإن هناك العديد من التعريفات المتعلقة بحرب العصابات أو الغوريلا نورد بعضاً منها للتعرف على مضمون المصطلح ومدلوله:-

ففى موسوعة السياسة نجد أن حرب العصابات تعنى أسلوب من أساليب حرب الشعب حيث يلتحم الشعب بكافة طبقاته فى معركة المصير فى مواجهة العدو^(١).

وفى القاموس السياسى نجد أن حرب العصابات تعنى قتال يأخذ صورة الحرب التى يقوم بها عادة جماعات من المواطنين ضد قوات الأعداء النظامية أو ضد جيش نظامى للحكومة القائمة وتتألف كل جماعة من عدد محدود من المواطنين المدربين على القتال واستخدام الأسلحة الصغيرة^(٢).

ويشير معجم السياسة الحديثة إلى أن مجموعات الغوريلا عبارة عن جنود تحارب خلف خطوط العدو متحدية القوات التقليدية من خلال أسلوب الهجمات المتكررة والمفاجئة^(٣).

وفى الموسوعة البريطانية الجديدة نجد أن حروب الغوريلا تعنى نمط من الحروب تخوضه قوات غير نظامية فى نطاق محدود من خلال عمليات محدودة ضد القوات العسكرية التقليدية^(٤).

ومن جماع ما سبق يمكن أن نخلص إلى تعريف محدد وشامل لحرب العصابات أو الغوريلا على أنها طريقة أو أسلوب للقتال المحدود يقوم به فئة من المقاتلين وذلك فى ظروف مختلفة عن الظروف المعتادة للحروب وذلك على وجه الخصوص خلف خطوط العدو سواء كان العدو متمثلاً فى قوات نظامية أجنبية أو قوات نظامية وطنية وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه الفئة من المقاتلين من المتمردين من القوات الحكومية أو من القوات غير النظامية، وهذا التعريف يتمشى وما ذهبت إليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر C . I . C . R فى تعريفها لـ Guerrilla على أنها أسلوب خاص من أساليب شن الحرب وليست طائفة

(١) د . عبد الوهاب الكيالى وآخرون، موسوعة السياسة، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (١٩٨١) الجزء الثانى، ص ١٩٤.

(٢) القاموس السياسى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٠.

(٣) A Dictionary of Modern Politics op. cit. pp. 144 - 145.

(٤) The New Encyclopedia Britannica (Chicago: Helen Hemin Gmay Benton, Publisher, 1983), Volume, p. 458.

من طوائف النزاعات المسلحة^(١).

ب - طبيعة حرب العصابات وخصائصها

حرب العصابات هي حرب صغيرة لا تخضع لقواعد ثابتة^(٢) وهي في أحد أبعادها شكل من أشكال حرب الأعصاب^(٣)، وتتميز عملياتها بالقسوة حيث قد يلجأ رجال العصابات إلى قتل الجرحى والأسرى بسبب تعذر إمكانية نقلهم إلى مواقع تركز وحدات العصابات^(٤)، كما تتميز تلك العصابات أيضاً بطابع المفاجأة والمباغطة^(٥).

هذا وتقتضى عمليات حرب العصابات بالإضافة إلى الترتيب المحكم واستخدام التكتيكات المتغيرة وفقاً للظروف القائمة - درجة عالية من التنسيق فيما بين المجموعات المختلفة للعصابات، وفيما بينها وبين القوات النظامية من ناحية وبين جماهير الشعب من ناحية أخرى^(٦).

كما تتطلب عمليات حرب العصابات الاستخدام المرن للقوات حيث تصبح المرونة أحد العناصر الأساسية في عمليات حرب العصابات وذلك لكسب المبادرة وتغيير الموقف مع العدو لصالح مجموعات العصابات وذلك على ضوء نوع المهمة المستهدف القيام بها وترتيبات العدو فضلاً عن طبيعة الأرض ومكان تنفيذ تلك المهمة، كما تعد إمكانية والقدرة على الفرار من السمات الأساسية لمجموعات العصابات وكما يقول ماو «إن الفرار هو الوسيلة الأساسية للخروج من السلبية ولاستعادة المبادرة»^(٧)، وعلى ذلك فإن عمليات وحدات حرب العصابات ليست عمليات عفوية، إنها تحتاج إلى تخطيط مستمر وتقييم للموقف ووضع مخطط

(١) د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

(٢) أوبري ديكسون وأوتو هيلبرون، حرب العصابات من كارل ماركس إلى مارتسي تونج إلى تونر ترجمة لويس الحاج (الطبعة الأولى، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٦)، ص ٧٤ - أحمد حمروش، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

(٣) أوبري ديكسون وأوتو هيلبرون، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.

(٤) مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

(٥) ماوتس تونج، المشاكل الاستراتيجية لحرب العصابات ترجمة سعد رحى (الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٦)، ص ١٦.

(٦) المرجع السابق، ص ٣٨.

(٧) المرجع السابق، ص ٢١.

للمعاملات بصورة دقيقة وواقعية ومن ثم فإن الوحدات المختلفة للعصابات يجب أن تأخذ في اعتبارها كافة الاحتمالات والاعتبارات الأمر الذي يجعل من احتمالات تنفيذ أهدافها واردة بل وفي حكم المؤكد .

ويتربط على ما سبق أن حرب العصابات تتعارض والتفكير التقليدي والمحافظة وتحتاج إلى نوع من القيادة يجمع بين طابعي المركزية واللامركزية في آن واحد ، المركزية في المسائل والأمور الاستراتيجية أما اللامركزية فتكون في الجوانب التكتيكية والعمليات والمعارك ^(١) .

وعادة ما تكون عمليات حرب العصابات في مؤخرة العدو وفي الخطوط الداخلية وليست في خطوط المواجهة مع قوات العدو النظامية أي بصورة عامة في المناطق التي تحتلها القوات المعادية بعد انهيار المقاومة الوطنية النظامية ^(٢) ، وتميل وحدات العصابات إلى انتقاء واختيار أماكن إقامة قواعد تركزها بصورة دائمة في المناطق الجبلية ، وهذه القواعد عادة ما تكون قوية وحصينة وتلعب دوراً أساسياً في أنشطة وحدات العصابات بينما تكون القواعد التي تقيمها العصابات في السهول بمثابة قواعد موسمية مؤقتة ذات أهمية ثانوية ، كما قد تكون للعصابات قواعد في مناطق البحيرات ومصبات الأنهار وذلك كمركز لأنشطة القراصنة وعصابات البحار ^(٣) .

وعادة ما يستخدم رجال حرب العصابات الطرق الوعرة الشائكة غير المألوفة في ظروف جوية قاسية لتحاشي مراقبة العدو الجوية والبرية للتسلل خلف خطوط العدو ومواقعه حيث يقومون بتنفيذ عملياتهم والإنسحاب الفوري قبل أن يكتشف أمرهم ^(٤) ، وعلى ذلك فإن حرب العصابات تلعب دوراً أكبر في الغابات أكثر من الأماكن التي لا شجر فيها وفي الأماكن الأهلة بالسكان أكثر من الأماكن الخالية منهم هذا فضلاً عن إمكانية الاستفادة من الزراعات العالية في الحقول حيث يمكن لرجال العصابات الاختباء فيها بسهولة بعد تنفيذ مهامهم كما قد يستخدمون أيضاً الطرق المحاطة بالأشجار لنفس الغرض ^(٥) .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(٢) أوبري ديكسون وأوتو هيلبرون مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ .

(٣) ماوتس تونج ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ .

(٤) معين أحمد محمود ، العمل الفدائي (الطبعة الأولى ، بيروت : المكتب التجاري للطباعة والنشر ، ١٩٦٩) ، ص ٤٢ .

(٥) أوبري ديكسون وأوتو هيلبرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤ .

وعلى وجه الإجمال فإن الأماكن الجبلية والغابات والطرق المحاطة بالأشجار والسفوح ومفارق الطرق والممرات الضيقة والزراعات الموسمية المرتفعة كأعواد الذرة وغيرها والنقط الاستراتيجية على طول الأنهار وفي القرى والمناجم والأحراش والمستنقعات عادة ما تمثل أفضل المواقع بالنسبة لرجال حرب العصابات لممارسة أنشطتهم والقيام بمهامهم من جهة وللمفرار والاختباء فيها من جهة أخرى^(١).

أما فيما يتعلق بأعداد وحدات العصابات فلا يشترط فيها شروط محددة وليس هناك تحديد معين للأعداد العاملة في كل وحدة من الوحدات فيمكن أن تضم الوحدة الواحدة ألف رجل بينما تضم وحدة أخرى ٥٠ رجل أو حتى عشرة رجال، وعلى أى الأحوال فإن ألف وحدة تضم كل منها خمسين فرداً أفضل من خمسين وحدة تضم كل منها ألف فرد^(٢).

ج - المبادئ الأساسية في حرب العصابات،

تبلورت الملامح الأساسية لحرب العصابات عبر مجموعة من المساهمات الفكرية التي قدمها أبرز قادة ومنظرو حرب العصابات وهم كارل ماركس وماوتسى تونج ولورنس وجياب، فقد ساهم كل منهم في بلورة بعض من المبادئ الأساسية لهذا النمط من أنماط العنف المنظم وفيما يلي إطلالة سريعة على نظرة كل منهم ومساهمته في هذا الخصوص:-

يعد كارل ماركس أول من أدرك أهمية هذا النمط من الحروب والنتائج التي يمكن أن تتحقق من تطبيقه، يقول ماركس في هذا الخصوص «أن أمة تكافح من أجل حريتها تستطيع أن تلقى وراء ظهرها بما وضع للحرب من قوانين وقيود، ويمكن للأمة الصغيرة أن تواجه عدوا أقوى منها بعصابات الأنصار»^(٣)، وهذا المبدأ وهو «إمكانية أن تواجه أمة صغيرة عدوا أقوى منها» هو من المبادئ الأساسية والهامة من مبادئ حرب العصابات وبتطبيق هذا المبدأ تمكنت شعوب كثيرة من الاستقلال وتحرير أوطانها

(١) أحمد حمروش، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢) أوبرى ديكسون وأوتو هيلبرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧.

- أحمد حمروش، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

(٣) أوبرى ديكسون وأوتو هيلبرون، مرجع سبق ذكره، ص ٩ نقلا عن -

كارل ماركس، New Rheinische Zeitung, No. 161, 1er Avril, 1849.

وبلورة وإقامة نظم الحكم التى تتفق وأمالها ونظرتها إلى المستقبل ولا أدل على ذلك من النجاح الذى حققته الثورة الروسية عام ١٩١٧ والتى استخدم خلالها هذا النمط من الحروب بنجاح تام وقد أشار ستالين إلى هذه الحقيقة فى العديد من المواقف والمناسبات ^(١).

وتأتى المساهمة الأساسية فى هذا المضمار من خلال الأسس والمبادئ العامة التى وضعها قائد الثورة الصينية ماوتسى تونج والتى بمقتضاها تحددت الأطر النظرية العامة لحرب العصابات، ومن المبادئ الرئيسة التى قال بها الزعيم الصينى -

- مبدأ « أن نحاول بقدر الإمكان المحافظة على قوانا الذاتية وإبادة قوة العدو ».

- مبدأ « اجمعوا قوة كبيرة لتضربوا فصيلة صغيرة للعدو ».

- مبدأ « تجزئ الكل إلى أجزاء وجمع الأجزاء فى كل واحد ».

- مبدأ « الأرض المحرقة ».

- مبدأ « اضرب واهرب ».

فيما يتعلق بالمبدأ الأول فنجد أن حرب العصابات تنطلق وشأنها فى ذلك شأن كافة صور الحرب - من هذا المبدأ الهام الذى تعتمد عليه فاعلية عمليات حرب العصابات ولتحقيق هذا المبدأ فإن هناك مجموعة من الخطوط الرئيسة التى ينبغى أن تأخذ طريقها للتحقيق وهى -

- أخذ المبادرة وبمرونة تامة ووفقا لخطة مرسومة للقيام بهجمات دفاعية سريعة فى إطار حرب طويلة المدى خاصة عندما يكون الهدف من حرب العصابات تحرير الوطن من الوجود الأجنبى وحينئذ يكون التنسيق فعالاً مع الحرب النظامية.

- إقامة القواعد التى تنطلق منها قوات حرب العصابات فى كل من عملياتها الدفاعية والهجومية.

- تنمية القدرة الحركية للقوات والوحدات العاملة وتنمية وتقوية العلاقات القائمة بين قيادات وأفراد الوحدات العاملة فى إطار حرب العصابات ^(٢).

والمبدأ الثانى - وهو لا يقل أهمية عن المبدأ الأول - عادة ما يلجأ رجال حرب

(١) أوبرى ديكسون وأوتو هيلبرون ، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(٢) ماوتس تونج، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

العصابات إلى تنفيذه والعمل به وبصفة خاصة عندما يكون الهدف من عملية العصابة إبادة العدو وفي هذه الحالة يتم التركيز على وحدة صغيرة العدد للعدو وضعيفة العدد والعتاد، يقول ماو في هذا الصدد « يجب أن نطوق جزءاً من العدو إن لم يكن كله وأن نبيد جزءاً من القوات المطوقة إن لم يكن كلها وأن نصيبهم بخسائر فادحة إن لم نأسرهم جميعاً، إنه فقط بالتأثير المتراكم لعدد من مثل معارك الإبادة هذه ستمكن من تغيير الموقف بيننا وبين العدو لصالحنا » (١).

وهذا المبدأ - وهو مبدأ تجزئ الكل إلى أجزاء وجمع الأجزاء في كل واحد - ذو شقين الشق الأول وهو تجزئ الكل إلى أجزاء وعادة ما يتم تنفيذه والالتزام به في حالات الرغبة في إرباك العدو وتشتيت مجهوده ومناوشته وذلك من خلال الهجمات السريعة والخاطفة والمفاجئة، أما الشق الثاني فعادة ما يكون الإلتزام به في حالات السعى نحو إبادة العدو خاصة في المواقع الثابتة له والضعيفة نسبياً.

أما مبدأ « الأرض المحرقة » وهو أيضاً من المبادئ الهامة فيعنى منع العدو من استغلال امكانيات وموارد الأراضي المحتلة لصالحه وحرمانه منها وذلك بإتلاف الزروع والآلات والمؤسسات الصناعية... إلخ. من الموارد الاقتصادية المتاحة في الإقليم أو الأقاليم المحتلة (٢).

ومبدأ « اضرب واهرب » يعد من المبادئ الأساسية والجوهرية في هذا الخصوص وتتبع معظم الوحدات العاملة في هذا الإطار هذا الأسلوب من العمل العسكري والذي يعنى القيام بمجموعة من العمليات السريعة والسرية والمفاجئة ضد وحدات العدو مع التركيز على نقاط ضعف العدو - كضعف الإمدادات وعدم الخبرة بطبيعة الأقاليم المحتلة - والانسحاب أو الهروب السريع بعد تنفيذ العمليات وذلك لإضعاف وحدات العدو وبث جو من القلق والإضطراب في صفوف قواته (٣).

(١) المرجع السابق، ص ١٧ - ١٨.

(٢) أوبري ديكسون وأوتو هيلبرون، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

- أحمد حمروش، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

- معين أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

(٣) Leonard B. Weinberg and Paul B. Paveis, op. cit. p. 6.

- ماوتس تونغ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

- أوبري ديكسون وأوتو هيلبرون، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

وقد أضاف الجنرال نيجوين فون جياب قائد جيش التحرير الفيتنامي لمسات إضافية إلى المبادئ العامة لحرب العصابات^(١)، وكانت أهم مساهماته متمثلة في مبدأ «تجميع قوات العدو عند تفرقها وتفريقها عند تجمعها»، يقول الجنرال جياب في هذا الصدد «عندما تجدد أن قوات العدو تجمعت فعليك أن تجبرها على التفرق وعندما تجد أنها تفرقت فعليك أن تجبرها على التجمع بحيث تظل هذه القوات النظامية في حالة ارتباك ومن ثم تفقد صفتها النظامية ويصبح من السهل توجيه الضربات السريعة والمفاجئة لها»^(٢).

كما قدم القائد الإنجليزي الكولونيل لورنس مساهمات ذات قيمة في هذا السياق بلورها في كتابه «أعمدة الحكمة السبع» وذلك كثمرة للخبرة التي اكتسبها من قيادته لبعض القوات العربية غير النظامية حيث قام بمهاجمة خطوط الإمدادات التركية ومؤخرة وجناحي الجيش التركي مما أدى إلى حدوث حالة من التوتر في صفوف تلك القوات الأمر الذي ترتب عليه شل فاعلية قطاعات عريضة من القوات التركية والألمانية وتحجيم عملياتها وجعلها قاصرة على مجرد الدفاع عن مواقعها ضد هجمات القوات العربية غير النظامية التي قادها الكولونيل لورنس إبان الحرب العالمية الأولى^(٣)، يقول لورنس في هذا الإطار «إن حربنا يجب أن تكون حرب جماعات لا تلاحم فيها، غير مظهرين أنفسنا حتى يحين الهجوم»^(٤)، وهذه الصياغة النظرية تؤكد على الطبيعة الذاتية المتميزة لحرب العصابات والمتمثلة على وجه الخصوص في العمل السري والهجوم المفاجئ والمباغت ويضيف لورنس مؤكداً على ضرورة تحرى نقاط ضعف قوات العدو وتركيز العمل العصابي عليها «إن هجوم العصابات يجب أن يوجه إلى نقاط ضعف العدو أكثر من غيرها»^(٥).

(١) إلياس مرقص، عفوية النظرية في العمل الفدائي (الطبعة الأولى، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٧٠)، ص ١٧٢.

(٢) معين أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

(٣) أحمد حمروش، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

- أوبري ديكسون وأوتو هيلبرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

- معين أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٤) أحمد حمروش، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

(٥) أوبري ديكسون وأوتو هيلبرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

- أحمد حمروش، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

د - مهام حرب العصابات

تلعب حرب العصابات دوراً مكملًا للحرب النظامية ضد المعتد أو قد تلعب دوراً كفاحياً مستقلاً ضد القوات المعادية^(١)، والأهداف التي يتجه إليها العمل العصابي لا تخضع لقانون عام أو مطلق، بل تتحدد وفقاً لمنطق الضرورة ومقتضيات الظروف ومن ثم تتعدد الأهداف وتتنوع المهام باختلاف الفترات الزمنية وتفاوت مراحل المقاومة الوطنية^(٢)، وعلى أى الأحوال فإنه يمكن التمييز - فى هذا الصدد - بين نوعين من المهام، المهام الاستراتيجية والتي تتحدد فى العمل على توسيع نطاق المساحات الخاضعة لسيطرة وحدات العصابات وفى المقابل تقليص المساحات الواقعة فى قبضة المحتل والمساحات التي تتنازع السيطرة عليها وحدات العصابات وقوات العدو وليس هذا فحسب بل العمل على إجلاء القوات الأجنبية عن الأراضى المحتلة وتحقيق الاستقلال الوطنى^(٣) والمهام التكتيكية المتمثلة - بصورة أساسية - فى العمل على تحقيق التالى -

- إلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر فى صفوف القوات المعادية.
- فرض الحصار على قواعد تركز العدو وعرقلة خطوط تموينه.
- رفع الروح المعنوية لدى الشعب وإحياء الأمل فى التحرر والتخلص من التواجد الأجنبى فى البلاد.
- العمل على تدمير معنويات قوات الإحتلال وإضعاف الرغبة لدى قياداته فى البقاء فى المناطق المحتلة^(٤).
- التجسس على العدو والعمل كمرشدين.
- عرقلة مواصلات العدو المائية والبرية.
- القضاء على الأطراف المتعاونة مع العدو علناً أو فى الخفاء^(٥).

(١) ماوتس تونج، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

(٢) أحمد حمروش، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(٣) ماوتس تونج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

- معين أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

(٤) ماوتس تونج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(٥) - المرجع السابق، ص ٢٨

- إقامة الحواجز والعراقيل فى طريق العدو وقطع وسائل اتصالاته السلكية والبرقية (١).
- نسف المستودعات والاستيلاء على عدة العدو وعتاده (٢).
- مهاجمة المعسكرات لتحرير الأسرى والقيام بعمليات الاستطلاع واعمال الكمائن وتطوير المظليين (٣).
- ويلخص الأستاذ معين محمود فى كتابه « العمل الفدائى » العناصر الأساسية اللازمة لتحقيق التأثير والفعالية لوحداث حرب العصابات والتي وردت فى تنظيم ماوتس تونج لاستراتيجية وتكتيك حرب العصابات فى العناصر التالية (٤) :
- أ - أن تدور عمليات حرب العصابات فوق رقعة واسعة من الأرض تتوزع عليها القوات المعادية بطريقة مبعثرة الأمر الذى يؤدى إلى خلق جبهة طويلة ومواجهة واسعة تتيح لرجال حرب العصابات اختيار المكان والزمان المناسبين للقيام بهجماتهم وتنفيذ مهامهم فضلا عن أن هذا الاتساع لرقعة الميدان يجعل من الصعوبة بمكان أن يحافظ العدو على أمن قواعده أو القيام بعمليات مطاردة سريعة.
- ب - أن يحظى أفراد العصابات بالتأييد المعنوى والمادى من الشعب.
- ج - أن يتوفر الدافع القوى لدى رجال العصابات للقيام بهذا اللون من النضال.
- د - أن يكون لدى رجال وحدات العصابات القدرة على مواجهة الصعاب وتحمل الظروف القاسية التى تحيط بعمليات حرب العصابات.
- هـ - أن تتوفر لدى أعضاء وحدات العصابات قدرات عالية من التنظيم والتدريب والمهارات العسكرية.
- و - أن تتوفر لهم وسائل الإمداد والتموين.
- ز - أن يكون لهم قادة عسكريين محترفين لإعطائهم المشورة والتوجيه.
- ح - أن يكون هناك تنسيق كامل بين وحدات العصابات والجيش النظامى.

(١) أوبرى ديكسون وأوتو هيلبرون ، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨ .

(٢) أحمد حمروش ، مرجع سبق ذكره، ص ٧ .

(٣) أوبرى ديكسون وأوتو هيلبرون ، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦ .

(٤) معين أحمد محمود ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥ .

هذا وتستخدم وحدات العصابات فى تنفيذ مهامها مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتفجرات والقنابل اليدوية والتي قد تحصل عليها خلال عملياتها ضد العدو أو من المواطنين المقيمين فى مناطق أنشطة وحدات العصابات، وتأخذ أنشطة العصابات صوراً شتى تتراوح ما بين الهجمات المباغتة ونصب الكمائن وتلقيم سبل وطرق المواصلات وتفجير ونسف الجسور والكبارى وتعطيل المعدات والآلات التى يستعملها العدو^(١).

هـ - دور حروب العصابات فى عمليات التحرر الوطنى ومقاومة العدوان

تعود البدايات الأولى لحرب العصابات إلى الخبرة الصينية القديمة، فقد عرف الصينيون هذا النمط من الحروب عام ٣٦٠ ق م حيث استخدم الإمبراطور هوانج هذا الأسلوب فى كفاحه ضد تسى ياو^(٢).

كما عرفت أوروبا أيضاً هذا النمط من الحروب فى القرن الحادى عشر استخدمت المقاومة الإنجليزية هذا النمط من الحرب فى مواجهة الغزوات المستمرة التى قام بها الملك وليم الفاتح فى ذلك التاريخ مثلما استخدمته قبل ذلك فى مواجهة الحملات المتكررة التى قامت بها فصائل الإمبراطورية الرومانية القديمة^(٣).

هذا وقد لعبت حرب العصابات دوراً هاماً وحيوياً فى العصر الحديث إذ كانت تقريباً الأسلوب الأوحى للشعوب المغلوبة على أمرها من أجل تحقيق التحرر الوطنى والتخلص من التواجد العسكرى الأجنبى على ترابها الوطنى، فقد شن الهنود الحمر حملات مفاجئة لها طابع العصابات على الوحدات الإنجليزية الغازية^(٤)، كما شهدت حرب الإستقلال الأمريكية هذا النمط من العمليات العسكرية فضلاً عن استخدام هذا النمط من الحروب على ايدى عصابات أعداء الثورة الفرنسية فى مواجهة قوات الثورة آنذاك كما عرقتة الخبرة الأسبانية عندما واجهت

(١) أوبرى ديكسون وأوتو هيلبرون ، مرجع سبق ذكره، ص ١٠١ وما بعدها.

- ماوتس تونج، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥ وما بعدها.

- أحمد حمروش، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨ وما بعدها.

(٢) أوبرى ديكسون وأوتو هيلبرون ، مرجع سبق ذكره، ص ٩ نقلاً عن -

China at War de chungking, Vol. 11, No. 4, Avril 1939, P.8.

(٣) أحمد حمروش، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

(٤) المرجع السابق، ص ١٦.

العصابات الأسبانية الجيوش النابليونية الغازية ١٨٠٨ وهنا جاء الاستخدام الأول لكلمة غوريلا للإشارة إلى هذه المقاومة المسلحة التي خاضها الشعب الأسباني فى تلك الفترة التاريخية^(١).

ثم استخدمت بعد ذلك فى كثير من أنحاء العالم ومن أشهرها الحرب التى شنها الأمير شامل فى القوقاز ضد القوات الروسية ودامت ٢٥ سنة متوالية ولم تنتهى حتى اعتقل عام ١٨٥٩ وحرب البوير ضد البريطانيين فى جنوب افريقيا حتى عام ١٩٠٢^(٢) هذا وقد شهد العقد الثالث من القرن العشرين أعظم تجربة متكاملة لحرب العصابات، تلك التجربة التى خاضها الشعب الصينى من أجل صياغة أسلوب جديد لحياته ومن أجل دفع العدوان اليابانى عن أرضه بقيادة منظر حرب العصابات الزعيم ماوتس تونج، وتعتبر فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها من أعظم الفترات التاريخية التى شهدت هذا النمط من الحروب، فقد مارست جميع الشعوب التى خضعت للسيطرة النازية المقاومة المسلحة بأسلوب حرب العصابات وبصفة خاصة الشعب الروسى حيث واجهت القوات النازية مقاومة مركزة خاصة فى منطقة أوكرانيا السوفيتية، وقد كتب جوبلز - وزير الدعاية النازى - فى مذكراته بتاريخ ٢٩ ابريل ١٩٤٢ قائلاً «إن ما تقوم به العصابة الروسية قد قلب خطوط القيادة الألمانية رأساً على عقب»^(٣)، وقد واجه الشعب الفيتنامى البطل القوة الأمريكية الضاربة بهذا الأسلوب الثورى ونجحت الثورة الجزائرية فى انتزاع الحرية والإستقلال من السيطرة الفرنسية عبر هذا النمط من المقاومة المسلحة... إلخ هذه التجارب الرائعة التى قدمتها لنا خبرات الشعوب المختلفة فى سبيل حريتها واستقلالها وتحررها الوطنى.

(١) د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

- إلياس مرقص، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(٢) القاموس السياسى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٦.

(٣) أوبرى ديكسون وأوتو هيلبرون، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

- أوجه التباين بين الإرهاب وحرب العصابات -

بعد هذا العرض الموجز لأساسيات وخصائص وطبيعة حرب العصابات وبمقارنة ذلك وما ورد فى موضع سابق - حول الإرهاب يمكن أن نحدد أهم أوجه التباين والتمايز بين الإرهاب وحرب العصابات فى العناصر التالية :-

- ١ - الاسلوب المستخدم فى كل من الإرهاب وحرب العصابات.
- ٢ - نطاق أنشطة كل منها.
- ٣ - طبيعة الأشخاص المستهدفين بعمليات الفريقين.
- ٤ - أهداف كل منها.
- ٥ - موقف الفقه الدولى من العناصر العاملة فى كل من حرب العصابات والإرهاب.

١ - الأسلوب المستخدم :

تمارس وحدات العصابات أنشطتها بقوات عسكرية تقليدية ^(١) من خلال أسلوب الهجمات المفاجئة وفقا لمبدأ اضرب واهرب حيث يتم التركيز على المباني الحكومية، ووحدات الجيش ومراكز الشرطة الضعيفة التسليح والقليلة العدد والإختفاء السريع عند ظهور مقاومة حكومية قوية بينما يمارس الإرهابيون أنشطتهم بأسلوب مختلف حيث عادة ما لا يفرقون بين المقاتلين وغير المقاتلين ولا يميزون بين الأهداف العسكرية والمدنية وعادة ما لا تتركز عملياتهم ضد المباني الحكومية أو القوات العسكرية الحكومية فى الكثير من الحالات ^(٢).

٢ - نطاق أنشطة وعمليات كل منهما :

فما يتعلق بأنشطة وعمليات حرب العصابات فهى تتركز بصورة أساسية - وكما سبقت الإشارة إلى ذلك - فى الأماكن الجبلية والغابات والسفوح ومفارق الطرق والقرى والأحراش والمستنقعات بينما تتركز الأنشطة الإرهابية - بصفة خاصة - فى المناطق والأماكن الحضرية،

(١) Eric Morris et al, op. cit, P. 27.

(٢) Leonard B. Weinberg and B. Davis, op. cit, p. 7.

فالأوتوبيسات المكتظة بالركاب والمقاهى والمطاعم والأندية الإجتماعية والرياضية ودور السينما والمسرح تغدو هدفاً ملائماً للأنشطة الإرهابية.

٣ - طبيعة الأشخاص المستهدفين بعمليات الفريقتين :

عادة ما يكون أفراد القوات المسلحة الحكومية هم المستهدفين أساساً بعمليات رجال العصابات وقد يتجه نشاطهم أيضاً إلى غيرهم من الأفراد الذين يلعبون دوراً غير مباشر في القتال مثل متعهدي توريدات الجيش أو المدنيين الذين يؤدون خدمات ما إلى أفراد الجيش الحكومي، أما الأفراد المستهدفين بأعمال الأنشطة الإرهابية فهم عادة ما يكونون من نوعية خاصة ومعظمهم من غير العسكريين كوزير ما أو زعيم ديني أو اجتماعي أو حتى المواطن العادي أو راكب الطائرة أو مرتاد دور السينما أو حتى أطفال المدارس فالجميع يصبح هدفاً للأنشطة الإرهابية دونما تمييز.

٤ - أهداف كل من الإرهاب ومجموعات العصابات :

أهداف أنشطة مجموعات حرب العصابات - وكما سبق توضيح ذلك - تتمثل في غطتين أو نوعين من الأهداف؛ الهدف الاستراتيجي ويتمثل في السعي نحو التقليل التدريجي للمساحات المحتلة - أي التي يسيطر عليها المحتل - والعمل في طريق التحرر والتخلص النهائي من الوجود العسكري الأجنبي والأهداف التكتيكية التي تنحصر أساساً في إلحاق أكبر قدر من الخسائر المادية والمعنوية في صفوف العدو، على حين تستهدف العمليات الإرهابية الدعاية وإثارة المشاعر تجاه القضايا التي يعمل من أجلها الإرهابيون وعادة ما تنطوي الأنشطة الإرهابية على توجيه رسالة معنية ذات مضمون محدد مستهدفين بذلك التأثير على السلوك السياسي للدولة أو الدول التي ينتمى إليها الضحايا^(١).

(١) د. جلال عبد الله معوض، مجلة المستقبل العربي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧١.

٥ - موقف الفقه الدولى من العناصر العاملة فى كل من حرب العصابات والإرهاب :

الأفراد العاملون فى وحدات العصابات عادة ما يشكلون نواة للجيش النظامى فى حالة نجاح عملياتهم والإستيلاء على مقاليد الحكم فى البلاد وذلك مثلما حدث فى كوبا عام ١٩٥٩ وفى الصين وفيتنام وكمبوديا .. إلخ ويتجه الفقه الحديث إلى اعتبار رجال العصابات محاربين شرعيين يستحقون معاملة أسرى الحرب شريطة أن تتوافر فيهم شروط أربعة هى :-

- أن يكون لهم زى موحد وعلامة بارزة يمكن ملاحظتها عن بعد .

- حمل السلاح على وجه ظاهر .

- أن تكون لهم قيادة مسئولة .

- أن يلتزموا فى عملياتهم العسكرية بقوانين وأعراف وتقاليد الحرب ^(١) .

على حين أن الأمر يختلف اختلافا كبيرا فيما يخص أفراد المجموعات الإرهابية فبالإضافة إلى أنهم لا يتمتعون بذلك الوضع - الذى هو لرجال وحدات العصابات - فإن جرائمهم لا تدخل فى عداد الجرائم السياسية بما تعنيه هذه الجرائم من تميز عن الجرائم العادية وهذا ما أقرته مقررات المؤتمر الدولى السادس لتوحيد القوانين الجنائية والذى عقد فى كوبنهاجن فى الفترة ما بين ٣١ أغسطس إلى ٣ سبتمبر ١٩٣٥ ^(٢)، وكذلك فإن الاتفاقية الجماعية لتسليم المجرمين المعقودة بين الدول العربية لا تدخل الجرائم الإرهابية فى عداد الجرائم السياسية ^(٣) .

(١) معين أحمد محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣ .

- أوبرى ديكسون وأوتو هيلبرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١١ .

(٢) د . عبد الوهاب حومد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٤ .

(٣) د . توفيق محمد الشاوى ، محاضرات فى التشريع الجنائى فى الدول العربية (القاهرة : معهد الدراسات العربية ، ١٩٥٤) ، ص ٦٧ .

الفصل الرابع

الإرهاب والإجرام السياسى

قد نتساءل: إذا كان الإرهاب ذا مدلول ومغزى سياسى فما الذى يميزه إذن عن الإجرام السياسى؟ باعتبار أن كل منهما يعبر عن عنف منظم من جانب وله طابع ومغزى سياسى من جانب آخر. الإجابة على هذا التساؤل تقتضى منا أن نلقى الضوء على معنى الجريمة السياسية وأهم التعريفات الواردة بخصوصها ومعيار التمييز والتفرقة بينهما وبين ماعداها من جرائم عادية ثم تنتقل بعد هذه الإحاطة بطبيعة وأبعاد الجريمة السياسية لتتعرف على أهم ما يميز الأعمال الإرهابية عن الجرائم السياسية.

أ - التعريف بالجريمة السياسية

تكتنف محاولة التعريف بالجريمة السياسية صعوبات شتى الأمر الذى يجعل من مسألة التوصل إلى تعريف دقيق لها مسألة غير متيسرة إن لم تكن مستحيلة، ولعل الصعوبة هنا تكمن فى وصف سياسى الذى يميز الجريمة السياسية عن الجريمة العادية، ذلك الوصف الفاضل المطاط غير المحدد وغير الثابت والذى يخضع دائماً للنزوات والأهواء لاسيما من جانب رجالات الحكم فما قد يعتبره البعض جريمة سياسية يخرج به البعض الآخر من هذا الإطار السياسى ويدرجه فى الاطار العادى للجرائم هذا فضلاً عن تفاوت واختلاف المدلول السياسى للجرائم من مجتمع لآخر فى فترة زمنية واحدة أو فى المجتمع الواحد بتفاوت وتباين الفترات الزمنية التى تترى وتتعاقب على ذلك المجتمع^(١)، وعلى أى الأحوال فإن هذه الحقيقة لم تمنع البعض من خوض مضمار التعريف بالجريمة السياسية، وفيما يلي بعض من هذه المساهمات التى من جماعها يمكن أن تتلمس الإطار العام لما يسمى بالجريمة السياسية:

- فى القاموس السياسى نجد أن الجريمة السياسية تعنى «الجرائم التى يكون الباعث على ارتكابها سياسياً أو التى ترتكب لغرض سياسى أو بدافع سياسى ولو كانت تتضمن أفعالاً من قبيل الجرائم العادية كالقتل أو التخريب، ويعتبر البعض كل جريمة ترتكب ضد الدولة

(١) الأستاذ على منصور، الجرائم السياسية: بحث مقدم للمؤتمر الرابع لاتحاد المحامين العرب (بغداد: الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب، نوفمبر ١٩٥٨)، ص ٢٠٩.
- د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٧.
- د. أحمد جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

جريمة سياسية ما دامت تهدد سلامتها الداخلية أو الخارجية وهي جرائم ترتبط عادة بالاضطرابات السياسية^(١).

- وفي مقررات المؤتمر الدولي السادس لتوحيد قانون العقوبات - الذى انعقد فى كوبنهاجن فى الفترة من ٣١ أغسطس حتى ٣ سبتمبر ١٩٣٥ - نجد أن الجريمة السياسية تعنى « الجرائم الموجهة إلى تنظيم الدولة أو سير أجهزتها وكذلك ضد الحقوق التى تتفرع عنها للمواطنين وكذلك تعتبر جرائم سياسية جرائم القانون العام التى تكون تنفيذاً للجرائم المشار إليها والجرائم التى ترتكب لتسهيل جريمة سياسية أو لاعتانة فاعلها على الفرار من العقوبة... ولا تعتبر جرائم سياسية الجرائم التى تخلق خطراً عاماً أو حالة ارهاب Terreur »^(٢).

- ويعرف Falereguettes الجريمة السياسية بأنها كل عمل يقصد منه بطرق جنائية تعديل أو تحوير أو هدم أو قلب النظام السياسى وإثارة اضطرابات أو كراهية لنظام الحكومة فهى إذن الجريمة التى تهاجم بها الحكومة فى ذاتها معتبرة فى نظامها السياسى وحقوقها المعترف بها^(٣).

- ويرى الفقيه الفرنسى Roux أن الاجرام السياسى هو الاجرام الموجه ضد المجتمع لا بوصفه مالكا لأموال أو لحقوق ولا ضد فرد من أفرادها ولو كان يقوم بأعباء وظيفة عامة وإنما هو الاجرام الموجه ضد المجتمع بوصفه أمة وضد الشكل الدستورى الذى اختارته لنفسها وضد المؤسسات العامة^(٤).

- ويعرف فيدال الجرائم السياسية بأنها الجرائم التى تنطوى على الأفعال المحرمة التى تصطدم مع النظام السياسى للدولة سواء من جهة الخارج أو من جهة الداخل والذى يميزها عن الجريمة العادية طبيعة الحق المعتدى عليه والبواعث التى تدفع المجرم السياسى لارتكاب جريمته السياسية^(٥).

- ويرى الفقيه الألمانى فون ليست Von Liszt أن الاجرام السياسى يشتمل على

(١) القاموس السياسى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٤.
(٢) الأستاذ على منصور، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٢.
- د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣ - ١٠٤.
(٣) الأستاذ على منصور، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٠.
(٤) د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠١.
(٥) الأستاذ على منصور، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٠.

مجموع الأفعال المعاقبة الموجهة ضد حقوق المجتمع السياسية أو ضد حقوق المواطنين السياسية^(١).

- أما الفقيه الإيطالي لمبروزو Lombroso فيقول إن الاجرام السياسى هو كل اعتداء عنيف على الحقوق التى وضعتها الأكثرية لحماية النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى وضعته الجمعية لنفسها وارتضته^(٢).

- ويقول د. عبد الوهاب حومد «نقصد بكلمتى الاجرام السياسى الجرائم الموجهة ضد الشكل السياسى لمجموعة معينة من الناس تعيش فى شكل دولة شريطة أن يكون الدافع إلى هذا الاجرام منزهاً عن الغايات الشخصية»^(٣).

وبالإضافة إلى ما سبق فقد وردت فى بعض الأحكام القضائية فى عدد من الدول إشارات إلى طبيعة الجريمة السياسية ونسوق على سبيل المثال بعضاً من أحكام القضاء الفرنسى التى تناولت مضمون وطبيعة هذا النوع من الجرائم، ففى حكم صادر فى ٢٤ يوليو ١٩٢٩ عن محكمة استئناف نيم كانت الإشارة إلى أن الجريمة السياسية هى الجريمة التى يكون غرضها الوحيد هدم أو تغيير النظام السياسى فى ركن من أركانه أو تغيير نظمه بطريق غير مشروع أو المساس بتنظيم السلطات العامة أو تعريض استقلال الأمة أو سلامة أراضيها وعلاقات الدولة الفرنسية بغيرها من الدول للخطر^(٤).

- وقضت محكمة استئناف نانى فى ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ بأن جوهر الجريمة السياسية أن تكون اعتداء على الشكل الدستورى للبلاد أو على النظم السياسية فيها وأن تكون متجهة مباشرة إلى الحكومة^(٥).

- وإضافة إلى ما سلف فقد تعرضت بعض التشريعات للتعريف بالجريمة السياسية

(١) د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة نقلاً عن -

- لمبروزو ولاسكى، الجريمة السياسية والثورات، ص ٢٦٠.

(٣) د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(٤) الأستاذ على منصور، مرجع سبق ذكره، ص ٣١١ نقلاً عن -

Dalloz Repertoire, vol. 15, 1929, P.563.

(٥) الأستاذ على منصور، مرجع سبق ذكره، ص ٣١١.

نذكر منها على سبيل المثال التشريع الألماني والتشريع الإيطالي^(١).

- ففي التشريع الألماني - استناداً إلى القانون الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٩ بشأن تسليم المجرمين في الجرائم السياسية المادة الثالثة منه - نجد أن الجرائم السياسية تعنى الجرائم الموجهة مباشرة إلى وجود الدولة أو إلى سلامتها أو إلى رئيس الدولة أو عضو في الحكومة أو إلى هيئة عامة أو إلى الحقوق المدنية الخاصة بالتصويت أو الانتخاب أو الترشيح وكذلك الجرائم التي من شأنها المساس بالعلاقات الطيبة بين الدولة والدول الأجنبية، وهذا التعريف يعد أول تعريف رسمي للجرائم السياسية^(٢).

- أما التشريع الإيطالي الصادر في عام ١٩٣٠ فقد عرف في مادته الثامنة الجريمة السياسية بأنها الجريمة التي تمس مصالح الدولة أو حقوق الفرد السياسية وأن الجريمة العادية تعتبر سياسية إذا أوجت بها كلياً أو جزئياً بواعث سياسية^(٣).

من خلاصة ما تقدم يتضح لنا أن ما يطلق عليه جريمة سياسية هي جريمة تتوافر فيها العناصر التالية:

- يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص على وجه منظم أو غير منظم.
- أن هذه الجريمة منفصلة عن الأهواء والأغراض الشخصية ويكون الدافع لارتكابها سياسياً.
- أن هذا النوع من الجرائم موجه ضد الدولة أو شكل نظام الحكم أو النظام السياسي القائم وما يتصل به من هيئات ومؤسسات وما يضمنه من حقوق مدنية للأفراد^(٤).

(١) لا يعتد التشريع المصري بالفرقة بين الجرائم العادية والجرائم السياسية ومن ثم لا يأخذ بما يترتب على هذه التفرقة من نتائج حيث نظر المشرع المصري إلى كل حالة على حده وفقاً للظروف والأوضاع والملابسات المحيطة بها. للمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص انظر:-

- الأستاذ على منصور، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٦ وما بعدها.

(٢) د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٨.

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤) حول مضمون الجريمة السياسية انظر:-

- د. عبد العزيز محمد سرحان، الإطار القانوني لحقوق الإنسان في القانون الدولي (الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٧)، ص ٣٠.

ب - التفرقة بين الجرائم السياسية والجرائم العادية :

هناك معياران للتفرقة والتمييز بين ما هو سياسى وبين ما هو غير سياسى من جرائم فهناك المعيار الشخصى أو النفسى أو الذاتى Subjective والمعيار الموضوعى أو المادى ob jective وفيما يلى نبذة مختصرة عن كل من المعيارين :

- المعيار الشخصى أو الذاتى :

هو المعيار الأقدم ويركز على الباعث أو الهدف الذى يرمى إليه مرتكب الجريمة كمحرك للتمييز بين الجريمة العادية والجريمة السياسية^(١)، ويميل هذا التيار إلى ترجيح كفة النظرة التى ترى فى الجرم السياسى تمايزاً وتبايناً عن الجرم العادى حيث أن الأخير يرتكب بدوافع أنانية ولتحقيق مكاسب ومنافع شخصية بينما الجرم السياسى يرتكب استجابة لدوافع ومقاصد ترتبط بولاء للمبدأ وإخلاص للعقيدة، وهذا التيار يرمى إلى توسيع مفهوم الإجرام السياسى بحيث يشمل الجرائم العادية التى ترتكب بدافع سياسى^(٢).

وقد تعرض هذا المعيار لبعض الانتقادات منها :

- أنه يوسع نطاق الجرائم السياسية بحيث أنه يدخل فى عدادها الكثير من الجرائم العادية من منظور أن أى اعتداء لا يخلو بدرجة أو بأخرى من عنصر سياسى.
- صعوبة تحديد أو حصر البواعث الحقيقية الكامنة وراء الجرائم ذات المدلول السياسى وخاصة فى نطاق الجرائم المرتبطة^(٣).

(١) د . عبد العزيز مخيمر عبد الهادى، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢.

(٢) د . أحمد جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

- د . عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٢.

(٣) الجرائم المرتبطة Connexes هي الجرائم العادية التى تقع متصلة بظروف سياسية كأن تكون هناك حالة ثورة أو حرب أهلية تحدث قبلها أو أثناءها أو فى أعقابها جرائم عادية تتصل بتلك الأوضاع السياسية كأفعال القتل والنهب والحريق التى تحدث فى ظل تلك الظروف، وتتميز هذه الجرائم عن الجرائم المختلطة Complexes حيث يقع الاعتداء على حق فردى للشخص أو الدولة كشخص عادى لتحقيق غرض سياسى كأن يقتل الجانى رئيس الدولة بغية تعديل نظام الحكم أو تزيف أوراق النقد لا لنفع ذاتى وإنما لزعة الثقة فى اقتصاديات الدولة. أنظر فى ذلك الأستاذ على منصور، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١.

المعيار المادى أو الموضوعى

وفقاً لهذا المعيار فإن التركيز يكون منصّباً على طبيعة الفعل فى حد ذاته وطبيعة المصالح الموجه إليها ذلك العمل بغض النظر عن البواعث التى دفعت بالمتهم إلى الاقدام على الفعل أو ارتكاب الجرم^(١)، فتعدو الجريمة سياسية إذا كان الفعل الذى تنطوى عليه موجهاً ضد الحكومة باعتبارها مركز القوة السياسية والقائمة على حماية الدولة واستقرار النظام والأمن فى المجتمع الذى ارتضى ذلك النمط من الحكم، ووفقاً لهذا المعيار يمكن تصنيف الجرائم السياسية على النحو التالى:

- جرائم ترتكب ضد سلامة الدولة الداخلية وتشمل شكل الحكومة وتنظيم السلطات العامة والمؤسسات الدستورية والحقوق السياسية التى تنظمها هذه المؤسسات لحق مثل حق الترشيح وحق الانتخاب... إلخ.

- جرائم ترتكب ضد سلامة الدولة الخارجية وتشمل استقلال الدولة وسلامة أراضيها وعلاقاتها مع الدول الأجنبية ولاسيما جريمة التجسس^(٢).

واستناداً إلى هذا المعيار تخرج كل من الجرائم المرتبطة والجرائم المختلطة من نطاق الجرائم السياسية ولعل هذا يعد من أوجه القصور التى تشوب هذا المعيار من معايير التمييز بين الأنماط العادية والأنماط السياسية من الجرائم.

وفضلاً عن هذين المعيارين يوجد اتجاه ثالث للتوفيق بين المعيارين لتلافى أوجه القصور التى تشوب كل منهما على حدة^(٣).

ج - التمييز بين الارهاب والاجرام السياسى

المحك أو المعول الأساسى فى التمييز بين الارهاب والاجرام السياسى يتركز فى الهدف والقصد من وراء القيام بأعمال الإرهاب وارتكاب الجريمة ذات الطابع السياسى، فأعمال

(١) د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادى، مرجع سبق ذكره، ص ٣١١.

(٢) د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠١.

- د. أحمد جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

(٣) الأستاذ على منصور، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٢.

الارهاب عادة ما تحمل فى طياتها أهداف تتجاوز نطاق الفعل العنيف وتنطوى على رسالة ما يتم توجيهها من خلال العمل الارهابى بقصد التأثير على قرار أو موقف معين للسلطة السياسية القائمة^(١) بينما ليس الأمر كذلك بالنسبة للجرائم السياسية وعليه فإنه وإن كان جائزاً القول بأن كل ارهاب ينطوى على فعل أو عمل من أعمال العنف له طابع سياسى فإنه لا يمكن القول بأن كل جريمة سياسية تنطوى على ارهاب.

- وتتضح التفرقة بصورة جلية فى مقررات المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التى عاجلت القضايا المتعلقة بالجرائم السياسية وأعمال الارهاب، فوفقاً للاتفاق الدولى الذى انعقد فى جنيف فى ١٦ مايو ١٩٣٧ لمكافحة الارهاب فإن جرائم الارهابيين لا تدخل فى نطاق أو اطار الجرائم السياسية ولا تمت إليها بأى صلة^(٢)، وإذا ما نظرنا إلى مقررات المؤتمر الدولى السادس لتوحيد قانون العقوبات والذى التأم فيما بين ٣١ أغسطس و٣ سبتمبر ١٩٣٥ بمدينة كوبنهاجن لوجدنا أن الارهاب لا يدخل فى عداد الجرائم الارهابية السياسية^(٣).

ووفقاً للاتفاقية الجماعية لتسليم المجرمين المعقودة بين الدولة العربية فإن الجرائم الارهابية لا تدخل فى عداد الجرائم السياسية^(٤).

ومن الجدير بالذكر أن إخراج الجرائم الارهابية من دائرة الجرائم السياسية^(٥) يرتب

(١) Leonard B. Weinberg and paul B. Davis op cit, pp 8-10.

(٢) الأستاذ على منصور، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٩.

(٣) د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ٢٠٤.

(٤) لم تكتف الدول العربية بالمعاهدات الثنائية فيما بينها بل رأت أنه من الضرورى وضع نظام عام وموحد لتسليم المجرمين فيما بينها عن طريق معاهدة جماعية أقرها مجلس جامعة الدول العربية فى جلسة ١٠ مايو ١٩٥٣، وقد نصت المادة الرابعة من تلك المعاهدة على أربعة أنواع من الجرائم لا تعد من الجرائم السياسية وهى:

١ - جرائم الاعتداء على الملوك ورؤساء الدول أو زوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم.

٢ - جرائم الاعتداء على أولياء العهد.

٣ - جرائم القتل العمد.

٤ - الجرائم الارهابية.

للمزيد من التفاصيل حول هذه المعاهدة الجماعية انظر:

- د. توفيق محمد الشاوى، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢ وما بعدها.

(٥) انظر استثناء الارهابيين من مبدأ عدم تسليم المجرمين السياسيين:

Yonah Alexander (ed) op. cit, p. 6.

آثار عديدة تتعلق بمقدار العقوبة الموقعة وطريقة تنفيذها وجواز التسليم من عدمه^(١)، فمقدار العقوبة الموقعة على الجرائم السياسية عادة ما تحكمها اعتبارات خاصة تميزها عن العقوبات التي توقع على الجرائم العادية، فوفقاً لقانون العقوبات الفرنسي - على اختلاف مراحله وتطوره - فإن عقوبة الجريمة السياسية تتراوح ما بين النفي في مكان حصين والتجريد المدني أي الحرمان من الحقوق المدنية بينما عقوبة الجرائم العادية تكون حدودها الاعدام والحبس العادي، وحذت حذو القانون الفرنسي العديد من التشريعات في كثير من الدول.

وإضافة إلى هذا التمايز البين في مقدار العقوبة فإن الأفعال الاجرامية التي ينطبق عليها وصف سياسي عادة ما تخضع للتغير والتبدل ومن ثم يكون المجرمون السياسيون في مقدمة من يتمتعون بالعفو في الكثير من الاحيان، هذا على خلاف الجرائم العادية التي تدخل التشريعات المختلفة الجرائم الارهابية في عدادها^(٢).

كذلك الأمر فيما يتعلق بمبدأ تسليم المجرم السياسي^(٣)، حيث استقر الفقه الدولي - قولاً وعملاً - على مبدأ حماية المجرم السياسي واستثنائه من مبدأ التسليم، وقد كان التشريع الفرنسي سباقاً في هذا المضمار، إذ أكدت القوانين الفرنسية المتعاقبة على عدم جواز تسليم المجرمين السياسيين انطلاقاً من حقيقة أن المجرم السياسي لا يخشى منه خطر على الدولة التي يلجأ إليها فضلاً عن أن اتيانه أو إقدامه على ارتكاب الجرم السياسي عادة ما لا يكون نابعاً عن ميول اجرامية في نفسه أو جنوح نحو تحقيق منفعة ذاتية خاصة عن طريق وسائل أو سبل اجرامية لأنه عادة ما يدافع عن رأى يتجرد به عن الأنانية والدوافع الذاتية، بينما لا يتمتع

(١) الاستاذ على منصور، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣١.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٣٤.

(٣) من القواعد الدولية أنه إذا ارتكب مجرم جريمة في دولته ثم هرب إلى دولة أخرى فعلى هذه أن ترده إلى دولته بشروط منها:

- أن تكون الجريمة عادية وغير سياسية.
 - أن تكون على درجة معينة من الخطورة.
 - أن يكون معاقباً عليها في قانون الدولتين.
 - ألا يحاكم المجرم - بعد تسليمه - إلا على الجريمة التي سلم من أجلها.
- انظر في ذلك:

- المستشار على منصور، الشريعة الاسلامية والقانون الدولي العام (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الاسلامية، ١٩٧١) ص ١٠٣.

المجرم العادى بهذا الوضع بل عمل المجتمع الدولى على بذل كافة الجهود فى سبيل تمكين العدالة من المجرمين الفارين من دولهم إلى دولة أخرى، وتقوم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) بدور رئيسى ومتميز فى هذا الخصوص (١).

تلك - باختصار - الجوانب المميزة للجرائم الارهابية عن الجرائم السياسية فماذا عن الفوارق القائمة بين الارهاب والجريمة المنظمة؟ هذا ما سيجيب عليه الفصل التالى.

* * *

(١) انظر دراسة تفصيلية عن منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانتربول) فى :
- د . محمد منصور الصاوى، أحكام القانون الدولى المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية (الاسكندرية : دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٤)، ص ٦٤٣ وما بعدها.

الفصل الخامس

الارهاب والجريمة المنظمة

تحمل الجرائم - على وجه العموم - فى طياتها درجة عالية من الخطورة الموجهة ضد أمن واستقرار المجتمعات البشرية فهى تمثل تهديداً لمختلف نواحي الحياة الاجتماعية كما تساهم فى خلخلة العلاقات والروابط الإنسانية القائمة فى كافة المجتمعات، هذا فضلاً عما تمثله من تهديد للحقوق الأساسية للإنسان ولا سيما حقه فى الحياة والتملك وسلامة البدن والشرف والاعتبار أو هى بوجه عام خروج على القيم والتقاليد والأعراف والمثل التى يقوم عليها مجتمع ما من المجتمعات مهدداً المصالح العامة والخاصة على السواء (١).

وقد تزايدت الجرائم فى الآونة الأخيرة زيادة كبيرة (٢)، كما ونوعاً وتعددت أنماطها وأشكالها وذلك مع تزايد عدد السكان وتشابك مصالحهم وتعارض أهواؤهم وميولهم فضلاً عن الآثار السلبية للمدنية والحضارة المعاصرة التى تتمخض عن ضغوط على الأعصاب وزيادة فى الاضطراب والتوتر (٣)، حتى لقد دعا ذلك الأمر البعض - من أمثال الفيلسوف وعالم الاجتماع الأمريكى Walin - إلى القول بأن القرن العشرين أصبح شاهداً على قفزة لم يسبق لها مثيل لكل أشكال العنف وفى أعداد الضحايا وضخامة التخريب وقوة وسائل العنف (٤)، ومن بين صور الإجرام التى شهد فيها عصرنا الحالى تطوراً كبيراً كما ونوعاً ما يعرف بالجريمة المنظمة التى تحمل قدراً كبيراً من العنف الذى ينطوى على أبعاد متعددة ويرمى إلى تحقيق أهداف متنوعة، والجريمة المنظمة فى الواقع ما هى إلا صورة من صور الجرائم المعتادة غير أن ما يميزها هو أنها تأتى كتيبة لجهد وعمل إجرامى منظم تقوم على اتيانه وتنفيذه عصابات تتسم بالطابع

(١) د. يسر أنور على ود. أمال عبد الرحيم عثمان، علم الاجرام (الطبعة الثانية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١)، ص ٤.

(٢) يشير البعض - على سبيل المثال - إلى احصائية تقول إنه تم اقرار حوالى ستة ملايين عمل إجرامى فى الولايات المتحدة فى عام واحد هو عام ١٩٧١ منها ١٧٦٣٠ جريمة قتل حتى أن ثلاثة مواطنين أمريكيين من أصل مائة تعرضوا لشكل ما من أشكال الجريمة، انظر: - ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨.

(٣) انظر العلاقة بين التحضر والجريمة والاتجاهات المختلفة فى هذا الصدد: - حسين محمد على، الجريمة وأساليب البحث العلمى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٠)، ص ٣٦ وما بعدها.

Clive Emsley (ed) Conflict and stability in europe (London: Croon Helm 1976) pp. 183 and seq.

(٤) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

التنظيمي المحكم وبوجود زعامات قوية مؤثرة فضلاً عن الأعضاء المشاركين بصورة منتظمة في أنشطة تلك العصابات وعليه فإنه يمكن لنا أن نحدد ماهية الجرائم المنظمة بأنها تلك الجرائم التي ترتكبها مجموعات أو منظمات أو عصابات إجرامية منظمة بهدف تحقيق مكاسب ذاتية ومنافع مادية كالاستحواذ على المال والممتلكات والاستيلاء على بعض المنتجات الزراعية أو الصناعية... إلخ وتلجأ لتحقيق ذلك إلى العديد من الوسائل والأساليب كالنصب والاحتيال والتزوير والتخريب والختف والسطو والقتل.. إلخ.

والجريمة المنظمة تتماثل مع الإرهاب في أن كل منهما بمثابة تعبير عن عنف منظم تقوده مجموعات أو منظمات ذات مقدرات وامكانيات تنظيمية كبيرة، تخطط لأعمالها بسرية تامة وتنفذ عملياتها في معظم الأحيان بدقة متناهية، كما تتماثل مع الإرهاب في بعض الأساليب التي تتبعها تلك المنظمات الإجرامية لتحقيق أهدافها حيث عادة ما تعتمد تلك المنظمات على أحداث حالة من الذعر والخوف والرغبة في أوساط المستهدفين لتسهيل تحقيق أهدافها، هذا فضلاً عن امكانية قيام تعاون بين المنظمات الإجرامية والمنظمات الإرهابية وقد يصل هذا التعاون إلى درجة كبيرة من التنسيق لتحقيق أهداف كل منهما^(١).

لكن يثور التساؤل: أنه إذا كانت هناك قواسم مشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة فما هي إذن الفواصل القائمة بين هذين النمطين من العنف المنظم؟ للإجابة على هذا التساؤل ينبغي أن نضع أيدينا على ماهية الجريمة بصفة عامة والجريمة المنظمة على وجه الخصوص وما هي العوامل التي تساهم في إبراز السلوك الإجرامي ودفع الأفراد إلى الوقوع في براثن الجريمة والدخول في عالمها المظلم المخيف ثم نعقب ذلك بالتعرف على أوجه التباين التي تميز العمل الإرهابي عن العمل الإجرامي المنظم.

ماهية الجريمة وطبيعتها

هناك اتجاهان أساسيان يتحكمان في موضوع التعريف بالجريمة في النظم القانونية الداخلية هما:

- الاتجاه الشكلي الذي يركز على العلاقة الشكلية بين الجريمة وقانون العقوبات وعليه

(١) د. أحمد جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

فإن الجريمة هي ما يرتكب من أفعال مخالفة لهذا القانون^(١).

- الاتجاه الموضوعي الذي يهتم بموضوع وكنه الجريمة من زاوية الضرر الذي يلحق - كنتيجة للجريمة - بمصالح المجتمع مما يعرض أمن وكيان ذلك المجتمع للخطر^(٢).
- على حين يأخذ فريق ثالث بالاتجاهين معاً في التعريف بالجريمة^(٣). فيعتبرون أن اصطلاح الجريمة يطلق على « كل فعل أو امتناع يصدر عن ارادة أئمة ويترتب عليه تهديداً بالخطر أو الحاق الضرر بتلك المصالح الجوهرية التي يحميها المشرع تحقيقاً لأهداف الدولة في حفظ وبقاء المجتمع والعمل على تقدمه ونمائه ويفرض المشرع على مرتكبه جزاءاً جنائياً توقعه السلطة القضائية عن طريق الاجراءات التي رسمها المشرع في هذا الشأن »^(٤).

ماهية العوامل المؤثرة في السلوك الاجرامي

والجريمة بهذا المعنى ما هي إلا نتاج عدد من العوامل والمؤثرات منها ما يتعلق بالعوامل الطبيعية ومنها ما يرتبط بالظروف الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والثقافية ومنها ما يعود إلى ذات الفرد مرتكب الجريمة، وإن تفاعل هذه العوامل جميعاً يعد في حقيقة الأمر المحور الذي يعول عليه في ارجاع الجريمة إلى الأسباب الحقيقية الكامنة وراء اقترافها والاقدام عليها وارتكابها^(٥).

وفيما يلي إطلالة سريعة على هذه العوامل لتبدو الصورة واضحة ومكتملة في أذهاننا.

(١) د. محمد عبد المنعم عبد الخالق، الجرائم الدولية، دراسة تأصيلية للجرائم ضد الانسانية والسلام وجرائم الحرب (الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩)، ص ٧٢.

- د. نعمان محمد خليل جمعه، المدخل في العلوم القانونية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦)، ص ٥٢.

(٢) د. محمد منصور الصاوي، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

- محمد عبد المنعم عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

- أحمد فتحي بهنسي، نظريات في الفقه الجنائي الاسلامي (القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٣)، ص ٣٥ وما بعدها.

(٣) د. محمد عبد المنعم عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

(٤) د. يسر أنور على ود. آمال عبد الرحيم عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦، ٨٧.

(٥) د. أحمد فتحي سرور، نظرية الخطورة الاجرامية (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٤)، ص ٢٩، وما بعدها.

أ - العوامل الطبيعية

العوامل الطبيعية مثل الظواهر الجوية والمناخية التي تسود منطقة معينة وتساهم في التأثير على السلوك الاجرامى للفرد بما لتلك الظواهر من انعكاسات على جهاز الفرد العصبى وبنيان ووظائف أجهزة الجسم ومن ثم التأثير على سلوكه بصورة عامة وسلوكه الاجرامى على وجه الخصوص.

ويؤكد الكثير من العلماء والمتخصصين على وجود علاقة قوية بين ظواهر جوية مثل درجة الحرارة والجريمة حيث ينجم عن ارتفاع حرارة الجو فى أشهر الصيف تأثير على الانفعالات النفسية والعصبية للفرد مما قد يدفعه إلى ارتكاب الجرائم خاصة جرائم القتل والضرب والجرائم الجنسية بينما يؤدي انخفاض درجة الحرارة فى أشهر الشتاء وما يصاحبها من احساس بالحاجة والعوز لدى البعض والناجم عن تقلص عدد من الأنشطة وما يخلفه ذلك من بطالة إلى ارتكاب جرائم السرقة والنصب والاحتيال، ومن هؤلاء العلماء الذين قدموا الأدلة على قيام هذه العلاقة العالم الفرنسى كيتليه Queltlet ولاكسان Lacassagne وكور Corre والطبيب الايطالى سيزارى لمبروزو Cesare Lombroso^(١).

ب - العوامل الذاتية التي تعود إلى ذات الفرد

هذه العوامل تنبع من ذات الفرد كالوراثة أى الاستعداد الاجرامى لدى الفرد، والعنصر حيث يقول البعض بوجود علاقة بين تجمعات عنصرية معينة بما تتميز به من نواح مزاجية وبين ارتكابها لأنواع معينة من الجرائم، والجنس حيث من الثابت علمياً أن اجرام النساء يختلف عن اجرام الرجال كما ونوعاً تعبيراً عن الاختلاف فى التكوين الطبيعى للجنسين وتعبيراً عن مدى اختلاف المركز الاجتماعى لكل منهما، والسن حيث تختلف طبيعة الجريمة والبواعث الدافعة إليها باختلاف مراحل نمو الشخصية الإنسانية، ومستوى الذكاء حيث أكدت دراسات عديدة على وجود علاقة بين الجريمة وبين ضعف العقل كما أكدت المشاهدة والتجربة على أن المصابين بالتخلف العقلى تزداد نسبة ارتكابهم للجرائم، والأمراض،

(١) حسين محمد على، مرجع سبق ذكره، ص ١٦ وما بعدها.

كالأمراض العقلية والنفسية والعضوية والتي تلعب دوراً كبيراً في ارتكاب الجرائم، والسكر وإدمان المخدرات حيث تزداد نسبة مرتكبي الجرائم في أوساط مدمني المخدرات^(١).

ج - العوامل الحضارية:

حيث العلاقة بين الجريمة والمستويات الحضارية ومن ثم التفاوت والتباين بين الجرائم التي تحدث في القرى وتلك التي تحدث في المدن حيث تنمو نسبة الإجرام بنمو عدد السكان في تلك المدن^(٢). وتتنوع أنماط الجرائم بتنوع الميول والاتجاهات وتعدد الدوافع واختلاف المسببات^(٣).

د - العوامل الاجتماعية:

حيث التأثير القوي والمباشر للأسرة على تكوين شخصية الفرد وتدعيم القيم الروحية فيه ومن ثم فالتنشئة غير السوية للفرد قد تولد في الطفل مشاعر السخط والحرمان والغيرة والعجز الأمر الذي قد يدفع به مستقبلاً إلى خضم الإجرام، هذا فضلاً عن الدور الملموس الذي تؤديه البيئة المدرسية وبيئة العمل ومجموعات الصداقات والعلاقات الاجتماعية الأخرى والتي تساهم هي الأخرى في دفع الفرد إلى عالم الجريمة^(٤).

هـ - العوامل الاقتصادية:

حيث تلعب هذه العوامل وما يحدث فيها من اضطرابات وتقلبات بين فترة وأخرى دوراً رئيسياً وملموساً في ارتكاب الجرائم ولاسيما الاعتداء على الأموال^(٥).

(١) انظر في تحليل العوامل الذاتية للسلوك الإجرام:

- د. يسر أنور ود. آمال عبد الرحيم عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٢ وما بعدها.

(٢) فيليب برنو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(٣) حسين محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ وما بعدها.

(٤) د. يسر أنور علي ود. آمال عبد الرحيم عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٤ وما بعدها.

(٥) حسين محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨ وما بعدها.

و - العوامل الثقافية

حيث تلعب المؤثرات الثقافية دوراً كبيراً فى التأكيد على وغرس قيم معينة فى نفوس الأفراد بما يقى الفرد من الوقوع فى برائن الجريمة أو بما يجعله أكثر قبولاً لفكرة العمل العنيف وبالتالي الاقدام على ارتكاب الجريمة^(١).

* * *

وإذا ما انتقلنا من العام إلى الخاص أى من الجريمة بوجه عام إلى الجريمة المنظمة على وجه الخصوص لوجدنا أن أهم عنصر مميز لها اضافة إلى مدى ونطاق ومجال ممارستها والأهداف المنتظرة من وراء ارتكابها هو عنصر التنظيم الذى يقوم على التخطيط والتنفيذ معاً، عنصر التنظيم هذا قد يتجسد فى شكل منظمة Organization أو عصابة Gang، وعالم العصابات - الذى يقوم على الجريمة المنظمة - هو عالم فريد تتلاقى فيه الميول الاجرامية المتعارضة والمتباينة ويضم بين جنباته مختلف أنماط المجرمين فهم ما بين مجرم مجنون مصاب بالصرع ومجرم سيكوباتى^(٢) ومجرم بالعادة محترف ومجرم بالعاطفة ومجرم بالصدفة.... إلخ. هذه الأنواع والأنماط المتباينة من المجرمين^(٣).

وما يميز تلك العصابات هو النشاط المنظم والعضوية المحددة الشروط والدور المرسوم لكل عضو فيها والتفاهم والاتفاق على المبادئ والأهداف التى تعمل لها العصابة الاجرامية إضافة إلى وجود الزعامة القوية التى يدين لها سائر الأعضاء بالطاعة والاحترام وتمتلك قدراً كبيراً من السيطرة والتأثير على هؤلاء الأعضاء، والجرائم الغالبة بين العصابات هى جرائم الاعتداء على الأموال بدافع من السعى نحو تحقيق الكسب المادى والحصول على مغانم خاصة^(٤)، على أن مجال نشاط العصابات يتنوع ويتعدد ليشمل مثلاً تجارة المخدرات حيث تملك العصابات العاملة فى هذا المجال من القوة المادية والعسكرية ما يجعل فى مقدورها تهديد حكومات بعض الدول

(١) د . يسر أنور ود . آمال عبد الرحيم عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٨ وما بعدها.

(٢) الحالة السيکوباتية هى نوع من الاضطرابات السلوكية تصيب النواحي المزاجية للفرد فيصبح عاجزاً عن أن يسلك فى حياته سلوكاً قوياً أى تعوزه القدرة على التألف الاجتماعى.

(٣) د . أحمد فتحى سرور، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠ وما بعدها،

(٤) د . صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨ وما بعدها.

أو أن تمارس دوراً في مساندة نظام سياسى ما أو السعى لاستقاطه، وتبدو هذه الأمور واضحة جلية في بعض دول أمريكا اللاتينية حيث تملك تلك العصابات نفوذاً قوياً وعصابات مسلحة تقترب في تسليحها وتنظيمها إلى مستوى الجيوش النظامية، ويمتد نشاط العصابات أيضاً إلى مجال التهريب مثل تهريب النقد وتهريب الأسلحة وتهريب وتداول المطبوعات المخلة بالقيم والآداب ومطبوعات الفحش والدعارة. إلخ من المجالات المتباينة والمتعددة لأنشطة العصابات الاجرامية.

يبقى لنا - فى هذا الخصوص - أن نتساءل عن ماهية الأسباب الكامنة وراء نشأة العصابات وما تمارسه من اجرام منظم، هناك عدة اتجاهات فى هذا الخصوص :

- الاتجاه التقليدى الذى يؤكد على أن ذلك يعود إلى تخطيط المدن حيث عادة ما تنشأ حولها تجمعات عشوائية لا تنعم بالقدر المناسب من الخدمات العامة فضلاً عن مستوى المعيشة المنخفض الذى يسود تلك التجمعات اضافة إلى الكثافة السكانية العالية التى تتميز بها تلك المناطق الأمر الذى يترتب عليه تبلور مجموعات من ذوى الميول العدوانية التى تمارس دورها الاجرامى فى ارتكاب الجريمة المنظمة^(١).

بينما يذهب آخرون إلى القول بأن ذلك عائد إلى التناقض والصراع بين القيم السائدة فيما بين الطبقات القائمة فى المجتمع وهبوط مستوى القيم والاعراف الأدبية والدعاية المكثفة لروح القوة وسيادة روح المنفعة فى المجتمعات الحديثة^(٢).

على حين يرجع فريق ثالث تكوين العصابات الاجرامية إلى طبيعة اقتصادية بحثية حيث يلعب الفقر والحرمان دوراً كبيراً فى بلورة وتكوين عصابات الاجرام المنظم لاشباع رغبات لدى أفرادها لم تنجح السبل المشروعة فى اشباعها لديهم.

أما فريق رابع فيقول بانه لا يمكن ارجاع ظاهرة العصابات الاجرامية إلى تفسير واحد بل يجب أن تؤخذ فى الاعتبار كافة الجوانب والعوامل الاتجاهات ككل متكامل لتفسير تلك الظاهرة الخطيرة - ظاهرة الاجرام المنظم الذى تقوم عليه العصابات الاجرامية - والتى يثور الحديث حالياً عن المخاوف الناجمة عن احتمال امتلاك تلك العصابات لأسلحة ذات قدرة

(١) د. يسر أنور على ود. آمال عبد الرحيم عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٧.

(٢) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

تدميرية كبيرة ولاسيما النووية منها^(١).

- الفواصل القائمة بين الارهاب والاجرام المنظم

بعد هذه الإطلالة السريعة على بعض الجوانب المتعلقة بالجريمة على وجه العموم والمنظمة والتي تقوم عليها العصابات الاجرامية على وجه الخصوص نستطيع أن نتلمس أوجه التباين والتمايز بين الارهاب والاجرام المنظم في العناصر الرئيسة التالية:

- الأهداف المقصودة والدوافع المحركة للنشاط.

- نطاق العمليات.

- النتائج المترتبة على الفعل.

١ - الأهداف المقصودة والدوافع المحركة للنشاط

على حين يسعى الارهابيون إلى تحقيق غايات وأهداف سياسية والدعاية لقضيتهم ومبادئهم عن طريق الفعل العنيفا^(٢). تعمل العصابات الاجرامية على تحقيق غايات وأهداف مادية بحتة ومنافع ومكاسب ذاتية^(٣)، كما أنه بينما يعمل الارهابي مجرداً عن المصلحة الذاتية - في أكثر الأحيان - مدافعاً عن مبادئ ومثل وقضايا مقبولة في نظره ومقتنع بها فإن المجرم عادة ما يعمل لتحقيق منفعة ومصلحته الذاتية دون أن يكون مقتنعاً بفكرة ما أو مبدأ معين وعلى ذلك فالارهابي يعمل بدافع معنوي يتمثل في قناعته التامة بأنه يعمل من أجل مبدأ أو دعوة أو فكرة مشروعة من وجهة نظره بينما يسعى المجرم إلى اشباع حاجة في نفسه تدفعه دائماً إلى ارتكاب المزيد من الجرائم كالحاجة إلى الاستحواذ على المال والممتلكات والكسب المادي والميل إلى السطو وارتكاب أعمال العنف واراقة الدماء.

٢ - نطاق العمليات

أضف إلى ذلك فارق بين الارهاب والاجرام المنظم يتمثل في مناطق تركيز أنشطة كل

(١) د. يسر أنور على ود. آمال عبد الرحيم عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٨.

(٢) Leonard B. Weinberg and paul B. Davis op cit, p. 10.

(٣) Eric Morris et al, op cit. p. 52.

منها فعلى حين تتركز الأنشطة الارهابية عادة فى الحضر فإن الاشطة الاجرامية المنظمة تمتد لتشمل كلا من الحضر والريف على حد سواء وإن كانت المنظمات الاجرامية تكثر من أنشطتها فى المناطق الحضرية أكثر منها فى المناطق الريفية^(١).

٣ - النتيجة المترتبة على الفعل:

بالنسبة للفعل الإجرامى فإنه عادة ما يترك تأثيراً نفسياً له نطاق محدود وعادة ما لا يتجاوز نطاق ضحايا عمليات المنظمات التى تمارس الاجرام المنظم بينما يترك الفعل الارهابى تأثير نفسى ليس له نطاق محدد وعادة ما يتجاوز نطاق ضحايا العمليات الارهابية ليؤثر فى سلوك الضحايا المحتملين الآخرين بهدف تعديل سلوكهم أو لممارسة الضغوط عليهم للتخلى عن قرار أو موقف ما أو لاطهار الكيان السياسى القائم بمظهر الضعف والعجز عن القيام بوظائفه فى حماية المجتمع والمواطنين مما يضعف من مكاتته ويقلل من هيبتة داخلياً وخارجياً^(٢).

تلك باختصار أهم الفوارق التى تميز الارهاب عن الاجرام المنظم رغم عناصر التقارب والتشابه القائمة بينها والتى سبق الاشارة إليها آنفاً.

* * *

Leonard B. Weinberg and paul B. Davis op cit, p. 7. (١)

Ibid. p. 9. (٢)

الفصل السادس

الارهاب والنضال من أجل الحرية
والكفاح من أجل الأستقلال

درجت بعض أبواق الدعاية ووسائل الاعلام الغربية على وصف عمليات التحرير والكفاح الوطنى التى تقوم بها منظمات شعبية أخذت على عاتقها مهمة تحرير شعوبها وأوطانها من ربة التواجد العسكرى الأجنبى فوق ترابها الوطنى بالارهاب، ولاغرو فى ذلك فهذه الحركات التحريرية وأنشطتها المسلحة إنما تمثل فى المقام الأول تهديداً لهذا التواجد الأجنبى وتهديداً لسيطرته وامتصاص لدماء الشعوب المغلوبة على أمرها ومن ثم يكون من الطبيعى أن تصف تلك القوى الاستعمارية نضال الشعوب فى سبيل تحرير أوطانها بصفة الارهاب محاولة أن تنزع عنهم طابع المشروعية الذى اعترف به لهم المجتمع الدولى ومنظماته الدولية العاملة فى مختلف المجالات وكفلت حقوقهم - أى هذه الشعوب - فى المقاومة والنضال بشتى الصور وكافة السبل الموائيق والمعاهدات الدولية ومبادئ القانون الدولى العرفى والاتفاقى.

قد يتشابه الارهاب مع النضال الذى تقوده مجموعات النضال الوطنى فى كون كل منهما يحمل درجة أو أخرى من العنف المنظم كما قد يتشابهها فى الطابع السياسى الذى يغلف أنشطة كل منهما لكن البون شاسع بينهما والفرق كبير، وحتى تكتمل الصورة وتتضح الفوارق القائمة فى هذا المجال نبداً بالتعرف على طبيعة المقاومة التى تقودها المجموعات الشعبية المسلحة لتحقيق التحرر الوطنى ومدى مشروعية هذه المقاومة المسلحة فى ضوء أحكام القانون الدولى العام وذلك لكى نضع أيدينا على أوجه التباين والاختلاف والتمايز بين الارهاب وأنشطة التحرير ذات الطابع المسلح.

طبيعة المقاومة الشعبية المسلحة والتعريف بها

المقاومة الشعبية المسلحة هى ذلك النشاط المسلح الذى تقوم به عناصر شعبية فى مواجهة سلطة تقوم بغزو أرض الوطن أو احتلاله^(١)، وهذا التعريف رغم ضيقه وعدم شموليته إلا أنه يعتبر تعريفاً دقيقاً لهذه الظاهرة التى اعتمدتها شتى الأمم وسائر الشعوب كوسيلة للخلاص الوطنى والتحرر من نير المستعمر والأجنبى.

(١) د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

ويعرف د. صلاح الدين عامر المقاومة الشعبية المسلحة بأنها «عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية من غير أفراد القوات المسلحة النظامية دفاعاً عن المصالح الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية سواء كانت تلك العناصر تعمل في إطار تنظيم يخضع لإشراف وتوجيه سلطة قانونية أو واقعية أو كانت تعمل بناء على مبادراتها الخاصة سواء باشرت هذا النشاط فوق الاقليم الوطنى أو من قواعد خارج هذا الاقليم»^(١).

والمقاومة الشعبية المسلحة بهذا المعنى قديمة قدم التاريخ البشرى، ففي كل حملة عدوانية تشن على شعب من الشعوب سجل التاريخ وعلى مر العصور نماذج خالدة من المقاومة الشعبية المسلحة ضد المعتدى والمحتل الغاصب ومن ثم فقد ظهرت حركات المقاومة الشعبية فى كنف الحروب الدفاعية فى مواجهة الحروب العدوانية حيث ينهض الشعب بعد هزيمة جيشه النظامى لمقاتلة القوات الغازية، وعليه فالمقاومة الشعبية هى نتيجة منطقية لقيام حالة غزو عسكرى عدوانى لاقليم من الأقاليم .

هذا وتتعدد وتتغير صور المقاومة الشعبية فمنها ما هو فردى ومنها ما هو جماعى منظم ومنها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر ومنها ما هو مسلح ومنها ما هو سلمى ويحكمها جميعاً إطار واحد وينظم أنشطتها هدف محدد يتمثل فى التطلع الصادق لانتصار وسيادة الحق والعدل وتحرير الأرض المحتلة وإعادة الحقوق السلبية إلى الشعب صاحب الأرض والحق وإعادة المشردين إلى ديارهم والتأكيد على استقلال الهوية الوطنية^(٢).

هذا وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - على وجه الخصوص - اتساع نطاق حركات المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الأجنبى، وبصدور اعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة عشرة فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ بدأت جذوة المقاومة الشعبية تزداد لهيباً واتشأراً حيث هبت معظم الشعوب المغلوبة على أمرها تنظم صفوفها وتوحد جماعاتها لتخوض حرب شعبية طويلة المدى للخلاص

(١) المرجع السابق، ص ٤١.

(٢) انظر فى أهداف وغايات المقاومة الشعبية:

- أحمد صدقى الدجاني، من المقاومة إلى الثورة الشعبية فى فلسطين (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩)، ص ١٤٧.

- أبو همام، المقاومة عسكرياً (الطبعة الأولى: بيروت: دار الطليعة، ١٩٧١)، ص ١٤.

- معين أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٩.

من الهيمنة الاستعمارية والتسلط العسكرى الأجنبى .

هذا وتتسم المقاومة الشعبية المسلحة بعدد من السمات والخصائص منها :

- النشاط الشعبى حيث يشترك المدنيون فى تلك المقاومة فى اطار مفهوم الجماعة الاقليمية والذين تربطهم روابط تاريخية وثقافية وحضارية مشتركة ويتطلعون إلى غاية واحدة .
- تستخدم المقاومة الشعبية السلاح فى مواجهة العدو المشترك وعادة ما تنفذ عملياتها وفقاً لأسلوب حرب العصابات وإن كان هذا لا يمثل بالضرورة الأسلوب الأوحد فى عمليات المقاومة الشعبية .

- القوة التى تجرى ضدها المقاومة حيث تثور المقاومة فى وقت تهدد فيه الأخطار أرض الوطن من قبل معتد أجنبى دخيل يسعى إلى اخضاع الوطن والسيطرة على مقدراته ومن ثم تسعى تلك المقاومة إلى رد الاعتداء وتحرير الأرض فالدافع هنا هو دافع وطنى لا دافع مصلحى وهنا تتغلب المصلحة الوطنية العامة على سواها من المصالح الفردية الضيقة أو النفعية المحدودة^(١) .

ولنتساءل الآن عن الأسباب والظروف التى تدعو إلى قيام المقاومة الشعبية المسلحة،
الاجابة على مثل هذا التساؤل تكمن بصورة أساسية فى العناصر التالية :

أ - قيام حالة من الغزو المسلح لإقليم من الأقاليم وانهيار المقاومة النظامية المسلحة .
ب - خروج المحتل على قواعد قانون الاحتلال الحربى .
ج - فشل الجهود السياسية العادلة التى تقوم بها الأطراف بما ذلك جهود هيئة الأمم المتحدة^(٢) .

وفيما يلى الملامح الرئيسة لكل عنصر من هذه العناصر :

أ - قيام حالة من الغزو المسلح :

على الرغم من تحريم التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو

(١) د . صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢ وما بعدها

(٢) الياس حنا، الوضع القانونى للمقاومة العربية فى الأرض المحتلة (بيروت : مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٧٢ .

الاستقلال السياسى لأية دولة من الدول، وعلى الرغم من منافاة ذلك لكافة المواثيق والأعراف الدولية^(١)، على الرغم من ذلك نجد من تسوغ له أطماعه التوسعية وميوله العدوانية وطبيعته الهمجية القيام بشن حرب عدوانية ضارباً بكل القيم والمبادئ والأعراف والقوانين عرض الحائط مهدداً بذلك الأمن والسلم والاستقرار الدولى، قيام مثل هذا العمل العدوانى يولد الشعور الوطنى العام والجارف لدى قطاعات عريضة واسعة من فئات الشعب الذين يهبون فرادى أو مجتمعين - خاصة بعد انهيار مقاومتهم النظامية - يحملون السلاح لمقاومة المعتدى الدخيل ومنعه من التمتع بشمار عمله الإجرامى هذا وإرغامه على الجلاء من الأراضى التى استولى عليها عنوة وقهراً^(٢).

ب - خروج المحتل على قواعد قانون الاحتلال الحربى

ما المقصود بقانون الاحتلال الحربى؟ من أين نبعث وكيف تحددت قواعده وأحكامه؟ بماذا يقضى قانون الاحتلال الحربى؟ وما هى الأعباء التى تلقى على عاتق سلطات الاحتلال الحربى تجاه الاقليم المحتل وتجاه المدنيين فى الأراضى المحتلة؟ الإجابة على هذه التساؤلات تشكل محور الموضوع وتلقى الضوء على بعض الظروف التى تدعو إلى قيام المقاومة الشعبية المسلحة.

قانون الاحتلال الحربى يعنى مجموعة القواعد القانونية الدولية التى أقرها المجتمع

(١) فقدت حروب العدوان مشروعيتها فى القانون الدولى الحديث وذلك بالنظر إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية الرئيسية التالية:

- مشروع معاهدة المعونة المتبادلة سبتمبر ١٩٢٣ والذى نص على اعتبار حرب الاعتداء جريمة دولية.
- بروتوكول جنيف فى أكتوبر ١٩٢٤ والذى أخذ بفكرة تحريم حرب الاعتداء ووصفها بأنها جريمة دولية.

- اتفاقيات لوكارنو ١٩٢٦ التى أكدت على أن أى حرب تكون اخلاً بنصوصه تعتبر حرب اعتداء.

- قرار الجمعية العامة لعصبة الأمم بتحريم حرب الاعتداء فى ١٩٢٧.

- ميثاق بريان كيلوج ١٩٢٨ والذى يعد أحد المواثيق الهامة التى استنكرت اللجوء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية كما كان له أثر كبير فى نبذ الحرب باعتبارها أداة لتنفيذ سياسات الدول القومية - راجع نص الميثاق فى:

League of Nations Treaty Series vol. 194. 1929. p. 57.

- ميثاق الامم المتحدة ١٩٤٥ والذى يقوم على أساس تحريم استخدام القوة عن غير طريق الأمن الجماعى وفى غير الدفاع الشرعى.

(٢) د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

الدولى والتي تنظم العلاقة بين سلطات الاحتلال الحربى وبين الاقليم المحتل والمدنيين القاطنين فيه والدولة الأم مالكة الاقليم المحتل وصاحبة السيادة القانونية عليه^(١)، وتتحدد الملامح الرئيسية لقواعد الاحتلال الحربى فى أعمال ومقررات مؤتمر بروكسل ١٨٧٤ وفى نصوص الفصل الثالث من اللائحة الملحقه باتفاقية لاهى الخاصة بالحرب البرية (المواد من ٤٢ - ٥٦) بالإضافة إلى نصوص القسم الثالث من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين فى زمن الحرب (المواد من ٤٧ - ٧٨) وهذه القواعد لها صفة أمر ملزمة لكل الدول سواء الأطراف فيها أم غير الأطراف^(٢).

هذا وتسعى قواعد قانون الاحتلال الحربى إلى تحقيق الآتى:

- التأكيد على الطابع الفعلى المؤقت لحالة الإحتلال الحربى وهذا يفضى بدوره إلى التأكيد على حقيقة عدم جواز قيام سلطات الاحتلال الحربى بضم الاقليم أو الاقاليم المحتلة بالارادة المنفردة من جانب واحد.
- تعيين صلاحيات واختصاصات وسلطات دولة الاحتلال وقواتها العسكرية فى مواجهة الأقاليم المحتلة وفى مواجهة الدولة صاحبة السيادة القانونية على تلك الأقاليم المحتلة.
- التركيز على الاعتبارات الإنسانية والحضارية التى يجب أن تضعها سلطات الإحتلال الحربى فى حساباتها فى تعاملها مع الأقاليم المحتلة والأهلين القاطنين بها^(٣).
- ولنتقل الآن إلى محاولة التعرف على مسئوليات سلطات الاحتلال الحربى تجاه كل من الاقليم أو الأراضى المحتلة، المدنيين القاطنين بها، دولة الأصل صاحبة الاقليم المحتل.

(١) د. عز الدين فوده، الاحتلال الاسرائيلى والمقاومة الفلسطينية فى ضوء القانون الدولى العام (بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٩)، ص ٦٣.

(٢) انظر تفصيلاً فى هذا الخصوص:

د. محى الدين على عسماوى، حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربى (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٢)، ص ١٩٥ وما بعدها.

(٣) انظر فى تفصيل هذه الحقائق التى يسعى قانون الاحتلال الحربى إلى تقريرها، د. عز الدين فوده، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤ وما بعدها.

١ - مسؤوليات سلطات الإحتلال تجاه الاقليم المحتل

إن مجمل المسؤوليات الملقاة على عاتق سلطات الإحتلال الحربى فى هذا المقام تتمثل بصورة رئيسة فى تحريم ضم الأراضى المحتلة بالارادة المنفردة وقت الحرب وما يتبع ذلك من الالتزام بالحفاظ على الأوضاع القائمة فيها وعدم إجراء أية تغييرات اقليمية فى الأراضى المحتلة والحفاظ على السمات والملامح الطبيعية والآثار التاريخية القائمة فيها، وفى هذا الصدد أكد ميثاق بريان - كيلوج ١٩٢٨ على وجوب عدم الاعتراف باجراء أية تغييرات اقليمية فى الاقاليم المحتلة من جانب سلطات الإحتلال، ووفقاً لما ورد فى القسم الثالث من لائحة لاهى للحرب البرية فإنه لا يجوز اعلان ضم الإقليم المحتل إلى الدولة التى قامت باحتلاله ولا تنتقل ملكيته إليها إلا بموجب صلح نهائى شامل^(١)، كما ذهبت المادة ٥٦ من لائحة لاهى إلى النص بوجوب عدم تعرض سلطات الإحتلال للآثار التاريخية والتحف الفنية الموجودة بالأراضى المحتلة، كما أن مبدأ رفض نتائج العدوان هو من المبادئ القانونية الدولية المعترف بها من قبل المجتمع الدولى وأكدته جميع الاتفاقيات والمواثيق والأعراف الدولية^(٢)، وما جرى عليه العمل الدولى ازاء مختلف القضايا وخاصة ازاء عمليات الضم واستغلال الموارد التى قامت بها ألمانيا النازية إبان الحرب العالمية الثانية بعد اجتياحها لمعظم أراضى القارة الأوربية^(٣)، إذ أنه ما بنى على باطل فهو باطل وعليه فإنه لا يجوز للمجرم أن يحتفظ أو يتمتع بشمار إجرامه وعدوانه No Fruits of Aggression^(٤).

(١) المستشار على منصور، الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٧.

(٢) الياس حنا، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨.

(٣) نذكر على سبيل المثال تأكيد الولايات المتحدة على هذا المبدأ فى أكثر من موقف تجاه قضايا عالمية مختلفة منها ما ورد فى خطاب الرئيس الأمريكى روزفلت إلى رئيس الوزراء الفرنسى رينو من أنه «انسجماً مع السياسة الأمريكية القاضية بالأ تعترف بنتائج احتلال أرض تكتسب نتيجة عدوان عسكرى فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لن تعتبر شرعية أية محاولات للتعدى بالقوة على استقلال فرنسا وكيانها الاقليمى»، انظر:

- المرجع السابق، ص ٧٥، نقلاً عن:

Department of state File 740. 0011 European War 1939/ 3790.

- وانظر أمثلة لأحكام بعض المحاكم الوطنية والدولية فى هذا الخصوص:

- د. عز الدين فوده، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥ وما بعدها.

(٤) د. محى الدين على عشاوى، مرجع سبق ذكره، ص ١١١.

٢ - مسؤوليات سلطات الاحتلال تجاه المدنيين في الأراضي المحتلة،

ذهبت المادة ٤٥ من لوائح لاهاي إلى أن سلطة الاحتلال الحربى لا تستطيع أن تجبر سكان الأراضي المحتلة على أداء قسم الولاء، لأن هذا الولاء يظل قائماً للدولة الأم صاحبة السيادة على الأراضي المحتلة على الرغم من قيام هذه الحالة الفعلية المؤقتة للاحتلال الحربى، وإذا كانت المادة ٦٤ فقرة ٢ من اتفاقية المدنيين تقضى بجواز إخضاع دولة الاحتلال سكان الأراضي المحتلة للأحكام التى تراها ضرورية لتتمكن من ضمان أمن منشآت وممتلكات قوات الاحتلال فإن هذا الأمر - وكما ذهب إلى ذلك د. محى الدين عشناوى - يكون متلائماً وحالات الاحتلال الحربى المشروعة أما فيما يتعلق بحروب العدوان فإن ما تقضى به المادة المذكورة لا يخول لدولة الاحتلال أية حقوق لغرض واجب الطاعة على سكان المناطق المحتلة لضمان أمن وسلامة منشآت القوات المحتلة^(١)، ومن ثم فالخروج على طاعة أوامر وتعليمات قوات الاحتلال الحربى ورفض تنفيذها لا يدخل فى عداد جرائم الحرب War Crimes وقد أكد هذا الاتجاه العمل الدولى ولاسيما فى نطاق محاكمات نورمبرج العسكرية حيث رفضت المحكمة العسكرية الأمريكية فى نورمبرج أن تأخذها بعين الاعتبار فى صدد وصف أعمال البولنديين الأحرار بالخيانة^(٢).

وفى حدود علاقة سلطات الاحتلال بالموظفين العموميين فى الأراضي المحتلة فإن المادة ٥٤ من اتفاقية المدنيين تقضى بعدم جواز تغيير حالة الموظفين العموميين والقضاة وحظر توقيع العقوبات عليهم أو اتخاذ أى إجراءات تعسفية ضدهم إذا امتنعوا عن تأدية واجباتهم بدافع من ضمائرهم^(٣)، وفيما يختص بالقوانين والنظم القانونية القائمة فى الأراضي المحتلة فنص المادة ٦٤ فقرة ١ من اتفاقية المدنيين على ما يلى:

« يستمر العمل بالقوانين الجنائية القائمة فى الأقليم المحتل ومع ذلك يجوز إلغاء تلك القوانين أو إيقاف تنفيذها فى الحالات التى تكون فيها خطراً على أمنها أو عقبة فى سبيل تطبيق أحكام هذه الاتفاقية وتستمر المحاكم الجنائية للإقليم المحتل فى الفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى تلك القوانين ». من هنا يتبين لنا أنه لا يحق لسلطات الاحتلال الحربى أن

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٩.

(٢) د. عز الدين فوده، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

(٣) د. محى الدين على عشناوى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٠ وما بعدها.

تلقى أو توقف العمل بالقوانين والأنظمة القانونية القائمة في الأراضي المحتلة كما أن عليها أن تبقى على عمل المحاكم الجنائية في الأقاليم المحتلة وأن أى تغيير فى تلك الأوضاع يعد من قبيل الخروج على أحكام وقواعد القانون الدولى^(١).

وفيما يتعلق بالحقوق المدنية لأهالى وسكان المناطق المحتلة فقد أكدت اتفاقية المدنيين فى أكثر من موضع على الحق الكامل لهؤلاء السكان فى ممارسة شعائرهم الدينية وفى وجوب احترام سلطات الاحتلال لذلك الحق إضافة إلى حق احترام المعتقدات الدينية والعادات والتقاليد القائمة^(٢)، فقد أشارت المادة ٥٨ منها إلى ما يلى:

« تسمح دولة الاحتلال لرجال الدين باسداء معاونتهم الروحية إلى أفراد طوائفهم الدينية وتقبل دولة الاحتلال رسالات الكتب والأدوات اللازمة للاحتياجات الدينية وتسهل توزيعها فى الأراضي المحتلة »، ويضيف نص المادة ١٧ إلى حق هؤلاء السكان فى احترام عاداتهم وتقاليدهم حق الاحترام لعقائدهم الدينية وممارستها، ويقصد بالعادات « سلوك الانسان الذى يظهر فى مجالات حياته المختلفة » ويقصد بالتقاليد الأعراف المتفق عليها فى مجتمع خاص تعود عليها وأصبحت لازمة من لوازمه^(٣).

وفيما يخص احتمالات قيام سلطات الاحتلال الحربى باكراه سكان المناطق المحتلة على العمل الاجبارى فى الأشغال العسكرية أو الأعمال الملحقة بها فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٥١ من تلك الاتفاقية - الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف الخاصة بحقوق المدنيين وقت الحرب - على أنه « لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترغم الأشخاص المحميين على الخدمة فى قواتها المسلحة أو المساعدة كما لا يسمح بأس ضغط أو دعاية بقصد تطوعهم »، وأكدت المادة ١٤٧ منها على أنه « يعتبر من المخلفات الخطيرة التى تلزم الأطراف المتعاقدة باتخاذ أى تشريع يلزم لفرض عقوبات فعالة على الأشخاص الذين يقترفون هذه المخالفات »^(٤).

كما أكدت هذه الاتفاقية فى مادتها التاسعة والأربعين الفقرة الأولى على أن « النقل

(١) د. عز الدين فوده، مرجع سبق ذكره، ص ٨١.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٢.

(٣) المستشار على منصور « الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٨.

(٤) للمزيد من المعلومات فى هذا الخصوص راجع:

- د. محى الدين على عشاوى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٩ وما بعدها.

الاجبارى الفردى أو الجماعى وكذلك ترحيل الأشخاص المحميين من أراضى محتلة إلى أراضى دولة الاحتلال أو أراضى أى دولة أخرى محتلة أو غير محتلة محظوراً بغض النظر عن دواعيه، وأضافت المحكمة العسكرية الدولية فى نورمبرج بأن الترحيل بفرض الإرغام على العمل أو لأى غرض آخر يعتبر جريمة حرب»^(١).

وقد أكد العمل الدولى متمثلاً فيما أقرته المحكمة العسكرية الدولية من مبادئ على أن أعمال الاستيلاء والنهب والسلب للأموال الخاصة فى الأراضى المحتلة تشكل جرائم حرب تستوجب توقيع العقاب على مرتكبى هذه الجرائم، وجاءت اتفاقية المدنيين لتقرر تلك الحقوق خاصة الفقرة الثانية من المادة ٣٣ منها ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أوجبت على سلطات الاحتلال الحربى أن تعمل على حماية كافة الأموال الخاصة من أى عمل من شأنه أن يؤدى إلى سلب أو نهب أى من هذه الأموال فضلاً عن ضرورة العمل على إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة لضمان الحماية اللازمة لتلك الأموال ومعاقبة مرتكبى أعمال السلب حتى لو كانوا من أفراد قوات الاحتلال ذاتها^(٢)، كما قررت المادة ٥٥ من اتفاقية المدنيين مسئولية دولة الاحتلال عن تعويض سكان الأراضى المحتلة عن كافة ما تتعرض له الممتلكات الخاصة من أضرار نتيجة الاستيلاء أو النهب أو السلب أو التدمير أبان فترة الاحتلال الحربى وبالإضافة إلى ما سبق فإنه لا يجوز لسلطات الاحتلال توقيع جزاءات جماعية تأسيساً على مسئولية السكان بالتضامن عن أعمال بعضهم (م ٥٠ من لائحة لاهاى والمواد ٥، ٣ من اتفاقية جنيف الخاصة بالأسرى)، هذا فضلاً عن أنه لا يجوز إصدار حكم بالاعدام ضد أى شخص إلا بعد توجيه نظر المحكمة بأنه من رعايا دولة الاحتلال وأنه غير ملزم بواجب الولاء نحوها^(٣)، وقد اشارت إلى ذلك الفقرة الثالثة من المادة ٦٨ من اتفاقية المدنيين، كما أنه لا يجوز القبض على الأشخاص المدنيين أو محاكمتهم بسبب مخالفات سابقة على الاحتلال فضلاً عن ضرورة توفر ضمانات المحاكمة القانونية للأشخاص المدنيين المقدمين إلى المحاكمة مع وجوب ضمان حق المعاملة الحسنة للمتهمين أو المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية (م ٧٦ من اتفاقية

(١) راجع الفقرة ب من المادة السادسة من ميثاق محكمة نورمبرج العسكرية فى ملاحق الكتاب.

(٢) د. د. محى الدين على عشاوى، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٧ وما بعدها.
- المستشار على منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولى العام، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٨.

(٣) د. د. عز الدين فوده، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

المدنيين)، وفيما يتعلق بالحقوق التي يجب أن يتمتع بها المعتقلون فقد قررت المادة ٨٠ من اتفاقية المدنيين « إن المعتقلين يحتفظون بكامل أهليتهم المدنية ويمارسون الحقوق المترتبة على ذلك بقدر ما تسمح به حالة الاعتقال »^(١)، أضيف إلى ذلك أيضاً ما قضت به اتفاقية المدنيين من حظر لارتكاب أعمال التعذيب أو اجراء التجارب الطبية أو العلمية على سكان الأراضي المحتلة^(٢).

٣ - مسؤوليات دولة الاحتلال تجاه دولة الأصل صاحبة الاقليم المحتل:

الاحتلال الحربى ليس حالة قانونية بل هو حالة فعلية مؤقتة أوجدتها القوة القاهرة الناتجة عن وجود القوات المسلحة الأجنبية فى الأراضي المحتلة ومن ثم فالاحتلال الحربى لا يعنى نقل السيادة لدولة الاحتلال على الأراضي التى تديرها أو تشرف عليها وما يترتب على ذلك فقط هو تعطيل دولة السيادة صاحبة الاقليم - خلال فترة الاحتلال - عن ممارسة حقوقها السيادية وكل ما يمكن أن يكون فى هذا النطاق هو بعض السلطات المحدودة فيما يتعلق بحفظ النظام فى الأراضي المحتلة وتأمين جيش الاحتلال على النحو المشار إليه آنفاً وتعبير آخر فإن سيادة الدولة المحتلة اراضيها تشل عملاً ولكنها تستمر قانوناً فالقوة لا تخلق القانون وعليه فليس لسلطات الاحتلال أن تمارس تصرفاً لا يكون إلا لصاحب السيادة القانونية والسلطة الشرعية على الاقليم المحتل وفى هذا الصدد يقول فقيه القانون الدولى العام د. عز الدين فوده « القانون الدولى الحديث لا يعترف للغزو والاحتلال إلا بمجرد حالة فعلية Pur Fait مؤقتة -Essen-tiellement Temporaire لا أثر لها على حقوق السيادة التى يحتفظ بها لدولة الأصل صاحبة الاقليم على الرغم من توقف ممارستها اختصاصات تلك السيادة نتيجة قيام الاحتلال كحالة مادية قاهرة »^(٢).

(١) د. محى الدين على عشناوى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٨ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٩ وما بعدها.

(٣) د. عز الدين فوده، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

جـ - فشل الحلول السياسية العادلة،

حين تفشل الوساطات والجهود السلمية التي تقوم بها أطراف أخرى محايدة أو تحمل مسؤولياتها المنظمات الإقليمية أو الدولية بسبب تغتسل سلطات الاحتلال وتماديها في ادعاءاتها الباطلة تجاه الإقليم المحتل، وحين يفقد الأهليون وقيادتهم الروحية أو الاجتماعية أو السياسية الأمل في إمكانية معالجة الوضع معالجة سليمة لا يجد المدنيون مفرأ من اللجوء إلى تنظيم أنفسهم وتوحيد صفوفهم لمقاومة المحتل أما مقاومة سلمية Passive resistance غير عنيفة Non- Violent والتي تتفاوت درجاتها ومظاهرها بدءاً من ابداء مشاعر السخط والاحتجاج والمقاطعة ومروراً بالمظاهرات وانتهاءً بالاضراب عن العمل ومقاطعة سلطات الاحتلال^(١)، وإما مقاومة مسلحة عنيفة يهب فيها السكان يحملون ما يتوافر لديهم من أسلحة وعتاد وينظمون صفوفهم في جماعات أو منظمات ويمارسون عملياتهم ضد التواجد العسكري الأجنبي على أراضيهم تطهيراً لترايهم الوطني ودفاعاً عن حقوقهم في الاستقلال والسيادة وتقرير المصير، وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن أسس مشروعية المقاومة الشعبية المسلحة من منظور القواعد القانونية الدولية التي أقرها المجتمع الدولي وارتضاها كمجموعة من المبادئ الراسخة التي تقوم على تنظيم الحياة والعلاقات فيما بين أفرادها.

- أسس وركائز مشروعية المقاومة الشعبية المسلحة،

فقدت حرب العدوان وما تتمخض عنه من نتائج مشروعيتها في القانون الدولي المعاصر، وفقدان المشروعية هذا يربط نتيجة متلازمة ومقترنة بهذا الوضع، وهذه النتيجة هي إضفاء صفة المشروعية على الحركات الشعبية المقاومة والمناوئة للاحتلال الحربي ومن ثم فإن المقاومة الشعبية المسلحة تستمد مشروعيتها الدولية من الاتجاهات الحديثة في نطاق القانون الدولي والتي تهدف إلى توسيع نطاق حماية قانون الحرب^(٢)، ليشمل أفراد المقاومة الشعبية المسلحة وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني على أفرادها بدون قيود أو شروط، وتفصيلاً

(١) د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

(٢) قانون الحرب هو الذي ينظم مركز الدول المتحاربة والدول المحايدة ويفرق بين الحرب المشروعية وغير المشروعية وطرق اعلان الحرب ويبين الأسلحة المحرم استخدامها وينظم كيفية معاملة أسرى الحرب وجرحاها والمدنيين في المناطق التي يتم احتلالها نتيجة الحرب وينظم اتفاقيات الهدنة والصلح وانهااء حالة الحرب، انظر:

د. نعمان خليل جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥ وما بعدها.

يمكن القول بأن مشروعية المقاومة الشعبية المسلحة في الأراضي المحتلة أو خارجها ترتكز على الأسس التالية:

- أسس تستند إلى قواعد القانون الدولي وتتمثل على وجه الخصوص في لوائح لاهاي واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩^(١).

- أسس تستند إلى ما ذهب إليه الفقه الدولي.

- أسس تستند إلى ما جرى عليه العمل الدولي.

- أسس تستند إلى الحق في تقرير المصير.

- أسس تستند إلى الحق في الدفاع الشرعي عن النفس.

وفيا يلي نبذة مختصرة عن كل من هذه الأسس.

١ - قواعد القانون الدولي ومشروعية حركات المقاومة:

أقرت قواعد القانون الدولي بحق سكان الأراضي والمناطق التي تخضع لسلطات الاحتلال الحربى فى الثورة عليها ومقاومتها وبحقهم فى التمتع بوصف المقاتل القانونى واعتبار من يقع منهم فى يد العدو المحتل أسير حرب، هذه الحقيقة قائمة وإن اختلفت قواعد القانون الدولي فى تقريرها فوفقاً للوائح الملحقه باتفاقية لاهاي الرابعة بشأن الحرب البرية عام ١٨٩٩، ١٩٠٧ خاصة المادة الثانية منها فإن «سكان الأراضي التى لم تحتل بعد والذين يحملون أسلحتهم عند اقتراب العدو ويهبون لمقاومة القوات الغازية دون أن يكون لديهم الوقت الكافى لتنظيم أنفسهم على النحو الوارد فى المادة ١ من هذه اللوائح يجب أن يعاملوا باعتبارهم محاربين وذلك إذا ما حملوا السلاح علانية وإذا احترموا قوانين وأعراف الحرب»^(٢) وفى هذا الخصوص

(١) عقد مؤتمر جنيف الدبلوماسى بناءً على دعوة مجلس الاتحاد السويسرى بمدينة جنيف فى الفترة الواقعة

بين ٢١ أبريل و ١٢ أغسطس ١٩٤٩ وأقر المؤتمر فى نهاية الأمر نصوص أربع اتفاقيات هى:

١ - اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة فى الميدان.

٢ - اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى والفرقى بالقوات المسلحة فى البحار.

٣ - اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب.

٤ - اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.

وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقيات فى ٢ أغسطس ١٩٤٩ وصدقت عليها الدول الموقعة وانضمت إليها الغالبية الساحقة من دول العالم.

(٢) أوبرى ديكون وأوتو هيلبرون، مرجع سبق سبق ذكره، ص ١١٧.

يقول د. محي الدين ع شماوى « إن هذه المادة وإن كانت تقتصر على الاعتراف بحق المقاومة المسلحة فى مرحلة الغزو وقبل الاحتلال إلا أننا نرى أن المبدأ الذى تقره ينطبق أيضاً على حالة الاحتلال الحربى باعتبارها مرحلة تلى الغزو مباشرة واستمراراً لحرب الاعتداء وبالتالى يستمر حق المدنيين فى المقاومة المسلحة من لحظة بدء الغزو المسلح حتى مرحلة الاحتلال الحربى وإلى أن يتم طرد القوات المعتدية من الأراضى المحتلة » (١).

أما بالنسبة لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ فقد أقرت الفقرة أ/٢ من المادة الرابعة من الاتفاقية الثالثة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب والفقرة أ/٢ من المادة الثالثة عشرة من الاتفاقيتين الأولى والثانية بصدد معاملة المرضى والجرحى فى الميدان والبحار، أقرت بالحق المنوه عنه أعلاه على النحو التالى،

« أفراد الميليشيا وأفراد الوحدات المتطوعة الأخرى بما فى ذلك الذين يقومون بحركات مقاومة نظامية ويتبعون أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج أراضىها حتى ولو كانت هذه الأراضى المحتلة بشرط أن تتوفر فى هذه الميليشيا أو الوحدات المتطوعة بما فيها تلك المقاومات المنظمة الشروط التالية،

أ - أن تكون تحت قيادة شخص مسئول عن رؤوسيه.

ب - أن يكون لها علامة مميزة معينة يمكن تمييزها عن بعد.

ج - أن تحمل السلاح بصورة ظاهرة.

د - أن تقوم بعملياتها طبقاً لقوانين وأعراف الحرب.

وفى تعليق له على هذه الشروط يقول د. محي الدين ع شماوى فى الواقع أن هذه الشروط لا تتناسب مع الحق المشروع للسكان المدنيين فى المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال غير الشرعى لأراضىها ويعتبر صياغة هذه المواد معيماً من هذه الناحية ويلزم إعادة النظر فيها مساهمة لتطور قواعد القانون الدولى التى تحرم الحروب وتحرم الاحتلال الحربى فى المجتمع الدولى المعاصر » (٢).

كما قضت المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب

(١) د. محي الدين على ع شماوى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤٠ - ٥٤١.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٤٢.

بعدم التفريق فى المعاملة الإنسانية بين المدنيين الذين يقومون بالثورة على العدو وغيرهم كما تنص المادة ٥٤/أ على حق الموظفين العموميين من أهالى المناطق المحتلة فى العصيان المدنى ومعارضة سلطات الاحتلال وإضافة إلى هذا فإن اتفاقيات جنيف - بصفة عامة - توجب معاملة الأسرى والجرحى من الثوار معاملة إنسانية دونما تمييز بسبب الدين أو العرق أو اللون^(١).

٢ - الفقه الدولى ومشروعية حركات المقاومة

ذهب غالبية فقهاء القانون الدولى إلى الاعتراف بحق مواطنى الأراضى المحتلة فى المقاومة المسلحة لقوات الاحتلال الحربى مستندين فى هذا إلى الطبيعة الفعلية المؤقتة للاحتلال الحربى وما يترتب على هذه الطبيعة من نتائج متمثلة - بصورة أساسية - فى عدم مشروعية مطالبة دولة الاحتلال للأهلين فى الأراضى المحتلة بواجب الولاء والطاعة لها حيث يستمر انتمائهم وولاؤهم للدولة الأم صاحبة السيادة القانونية على الإقليم المحتل^(٢)، هذه السيادة وإن توقفت أو شلت عملاً نتيجة قيام حالة الاحتلال الحربى الفعلية المؤقتة إلا أن علاقة الولاء والتبعية تبقى قائمة بين مواطنى الإقليم المحتل والدولة الأم صاحبة ذلك الإقليم، وفى هذا الخصوص قول الفقيه أ. د. عز الدين فوده « إنه بالقدر الذى عارض به المجتمع الدولى ممثلاً فى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجان ومؤتمرات حقوق الإنسان خروج سلطات الاحتلال الحربى عن حدود سلطتها الفعلية فى الأراضى المحتلة وقيامها بالضم الفعلى لتلك الأراضى وإهدار حقوق المواطنين تتضح مشروعية موقف حركات المقاومة والمنظمات السرية فى تأمين حقوق المدنيين وخاصة حقهم بل واجبهم فى الدفاع عن سيادتهم واستقلالهم وحقهم فى تقرير المصير^(٣) »، ويضيف إلى ذلك قوله « إنه لا توجد فى القانون الدولى العام علاقة أو قاعدة تحول بين السكان فى الأراضى المحتلة وبين القيام بأعمال المقاومة الوطنية المسلحة بل هناك من الواجب ما يحتم عليهم ذلك دفاعاً عن الوطن وحرمة وانتصاراً بالشرف عن مجرد الرضوخ وقبول أحكام الحماية المدنية مقابل عدم الاشتراك الإيجابى فى مقاومة المحتل » ويؤكد على أنه « سلطة تقوم على القوة لا القانون كما هو شأن سلطات الاحتلال عموماً لا تقاوم إلا

(١) الياس حنا، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٩١.

(٣) د. عز الدين فوده، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

بالقوة»^(١)، ونحى هذا المنحى فقهاء كثيرون من أمثال هال وشارل دى فيشر وكالفو وهائنس تايلور الذين ذهبوا إلى القول بأن لسكان المناطق المحتلة حق الثورة بل ربما كان عليهم واجب الثورة المفروض عليهم انطلاقاً من علاقة الولاء القائمة بينهم وبين دولتهم الأم^(٢)..

٣ - العمل الدولى ومشروعية حركات المقاومة،

أكدت ممارسات الشعوب المختلفة فى قترات زمنية متباينة فى مواجهة الحروب العدوانية أكدت أحقية المدنيين فى المناطق المحتلة فى الثورة على الوضع غير المشروع الذى يقوم بقيام حالة الاحتلال الحربى واستخدام القوة العسكرية لإنهاء ذلك الوضع ومقاومته وإزالته، وقد مارست شعوب عدة هذا الحق وبصفة خاصة إبان الاحتلال النازى لمعظم أراضى القارة الأوروبية حيث نهضت غالبية شعوب القارة الأوروبية تنظم نفسها فى صورة مقاومة شعبية مسلحة وتحمل السلاح لتقضى مضاجع قوات الاحتلال النازى وتنهك قواه وتضعف من امكاناته العسكرية لتصل فى النهاية إلى مرحلة التحرير الكامل لترابها الوطنى، وقد اعترفت حكومات الدول الحليفة ومحاكمها بالصفة الحربية وبالتالي بحقوق المحاربين لتلك الحركات الشعبية المسلحة وذلك على الرغم من عدم توافر الشروط الأربعة المنوه عنها سابقاً واللازمة لاسباع صفة المقاتل القانونى على أفراد المقاومة الشعبية المسلحة^(٣). كما أكدت وكرست محاكمات مجرمى الحرب فى نورمبرج مبدأ منح أعضاء المقاومة الشعبية حقوق المحاربين النظاميين وامتيازاتهم^(٤)، كما أكدت الهيئات والمنظمات الدولية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها على أحقية تلك الحركات فى الكفاح فى سبيل استعادة الحق واسترجاع الأرض المقتصبة واستخدام كافة السبل لتحقيق تلك الأهداف^(٥).

(١) المرجع السابق، ص ١٥٠ - ١٥٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٣) د. محمد المجذوب، «تطبيق أحكام أسرى الحرب على أفراد المقاومة»، مجلة شؤون فلسطينية (العدد الأول، مارس ١٩٧١)، ص ٢٠٠.

(٤) الياس حنا، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.

(٥) د. عبد الواحد محمد يوسف الفار، أسرى الحرب: دراسة فقهية وتطبيقية فى نطاق القانون الدولى العام والشريعة الاسلامية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٥)، ص ١٤٤.

٤ - المقاومة الشعبية المسلحة وحق تقرير المصير

حق تقرير المصير مبدأ عالمي عرف منذ الثورتين الأمريكية والفرنسية^(١)، وتأسل في مفاهيم الشعوب الغربية كما تأسل في مبدأ مونرو ١٨٢٣ ثم في اعلان الرئيس ويسلن ١٩١٨ وفي اعلان الثورة البلشفية إبان الحرب العالمية الأولى كما جعل ميثاق الأمم المتحدة من هذا الحق أحد الاهداف الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة، كما نص على هذا الحق في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المادة الأولى لكل من مشروعى الإتفاقيتين الخاصتين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان وفي الاعلان الخاص بتصفية الاستعمار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٠، كما تأكد هذا الحق في مؤتمر فينا ١٩٦٩ الخاص بقانون المعاهدات تأكد على أساس كونه من القواعد الآمرة المشكلة للهيكل العام للقانون الدولي^(٢).

وهذا الحق الثابت والمستقر في القانون الدولي العام يرتب التزامات تقع على عاتق أعضاء المجتمع الدولي بضرورة احترام حق الشعوب ورغباتها في تقرير مصيرها والامتناع عن كل ما من شأنه الانتقاص من ذلك الحق كما يولد حقوقاً بالنسبة للشعوب الخاضعة فهو يتيح لها حق المقاومة ومعارضة كل مساس بحقهم الأصلي في الحرية وتقرير المصير^(٣)..

٥ - المقاومة الشعبية المسلحة وحق الدفاع عن النفس

حق الدفاع عن النفس في القانون الداخلي هو الحق الذي يجيز لكل فرد أن يدافع عن نفسه وماله ضد كل اعتداء يقع عليهما، وهذا الحق مكفول للفرد أيضاً في القانون الدولي تأسيساً على ما وصلت إليه الجهود العلمية الرسمية وغير الرسمية وما حدث من تطورات بعد

(١) المستشار على منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره. ص ٩٥.
- انظر أيضاً،

د. محمد عبد المنعم عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤ وما بعدها.

(٢) د. عبد العزيز محمد سرحان، الاطار القانوني لحقوق الإنسان في القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٢.

- د. عز الدين فوده، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.

(٣) د. عبد العزيز محمد سرحان، الاطار القانوني لحقوق الإنسان في القانون الدولي، مرجع سبق ذكره. ص ٣٥٠.

- د. محي الدين على عشاوى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤٤.

سابقة نورمبرج من الاعتراف للفرد بالشخصية الدولية أى باعتباره محلاً للحقوق والواجبات الدولية، إن استقرار مبدأ مسئولية الفرد الدولية فى القانون الدولى فى حالات الخروج على أحكام هذا القانون يقتضى بالتبعية أن يستفيد الفرد بأسباب الإباحة المعترف بها دولياً ويقع حق الدفاع عن النفس فى هذا الإطار^(١)، هذا وقد أيدت المواثيق والعمل الدولى حق كل شعب فى الدفاع عن نفسه والعمل على الحفاظ على أمنه واستقلال كيانه السياسى^(٢)، غير أنه لكى يتمتع الفرد بهذا الحق ينبغى أن تتوافر شروط موضوعية تبيح له استعماله وهذه الشروط هى^(٣)

- أن يكون الاعتداء الذى ينشئ الحق فى الدفاع عن النفس على درجة من الجسامة وسابقاً فى نشوئه على فعل الرد إذ أن القانون الدولى لا يعترف بالدفاع الواق من عدوان مستقبل.

- ألا تكون هناك وسيلة لدفع الاعتداء إلا اللجوء إلى القوة فإذا لم تكن القوة هى الطريق الوحيد الذى يمكن اللجوء إليه فإن حق الدفاع عن النفس لا ينشأ^(٤).

* * *

بعد هذا العرض للأسس التى تتركز عليها مشروعية المقاومة الشعبية المسلحة نستخلص أن المقاومة هذه سواء كانت تنطلق من داخل الأرض أو الاقليم المحتل أو من قواعد ومرتكزات من خارج الأرض المحتلة وسواء كانت فى صورة هبات تلقائية *Levée en Masse* أى اندفاع السكان فى ثورة عارمة يحملون فيها السلاح لمواجهة المحتل أو كانت فى صورة منظمة *Organized resistance movements* حيث ينتظم الأهليون فى جماعات أو منظمات مسلحة تجدد وتستمد مشروعيتها من قواعد القانون الدولى العرفية والمدونة على حد سواء ومن الاتجاهات الحديثة فى الفقه الدولى ومما جرى عليه العمل الدولى وما صدر عن

(١) د. عبد الواحد محمد يوسف الفار، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.

(٢) الياس حنا، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.

(٣) حول شروط الدفاع الشرعى عن النفس انظر،

- د. محمد عبد المنعم عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢ وما بعدها.

(٤) د. عبد الواحد محمد يوسف الفار، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٨.

- المستشار على منصور، الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤.

المنظمات الدولية من قرارات وتوصيات عديدة بشأن تقرير حماية أفراد المقاومة المسلحة الذين يسعون إلى الحصول على الحرية والحفاظ على كيانهم وهو يتهم القومية ومن الاتجاهات المنادية بوجوب امتداد حماية قواعد القانون الدولي إلى جميع المشاركين في النزاعات المسلحة في عالمنا المعاصر^(١).

ويترتب علي توافق المشروعية لانشطة افراد المقاومة الشعبية المسلحة أن يستحقون وصف المقاتل أو المحارب القانوني وبذلك لهم الحق في القيام بكل أعمال التدمير والتخريب التي يباح لأفراد الجيش النظامي القيام بها وفقاً لمبادئ قانون الحرب، فضلاً عن تمتع من يقع منهم في الأسر بوصف أسير حرب بماله من حقوق وامتيازات رسمتها وحددتها اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية والاتفاقية الثالثة الخاصة بأسرى الحرب^(٢).

- التمييز بين الارهاب والنضال من أجل الحرية والكفاح من أجل الاستقلال،

يتضح لنا من استعراض أهم العناصر المميزة للمقاومة الشعبية المسلحة أن عنصر الطابع الشعبي وعنصر الدافع الوطني وعنصر القوى التي تجرى ضدها عمليات المقاومة هي المحك الأساسي في تمييز النشاط الشعبي المسلح عن غيره من أعمال العنف ولاسيما الارهاب.

- فعلى حين نجد أن هناك رغبة عارمة ومتسعة النطاق لدى قطاع عريض من أبناء الشعب بمختلف طبقاته واتجاهاته وفئاته في الانضمام إلى صفوف المقاومة الشعبية لمواجهة المعتدي نجد أن المنخرطين في جماعات ارهابية هم عادة أشخاص ناغمون على الأوضاع في المجتمع ولا يمثلون بحال من الأحوال قطاع عريض من الشعب بل هم فئة أو فئات خارجة متمردة على الواقع القائم.

- أما فيما يتعلق بعنصر الدافع الوطني فعلى حين نجد أنه المحور أو المركز الذي تتبلور حوله وتعمل في سياقه وتدور في اطاره حركات المقاومة الشعبية المسلحة، هذا العنصر قلما

(١) د. عبد الواحد محمد يوسف الفار، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٧.

- د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

(٢) انظر في الامتيازات والضمانات المقررة لأسرى الحرب وفقاً لاتفاقية جنيف الثالثة الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩

- د. عبد الواحد محمد يوسف الفار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٦ وما بعدها.

- د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٥.

يتوفر فى المجموعات الإرهابية خاصة التى تمارس أنشطتها ضد أنظمة الحكم الشرعية القائمة منطلقين من أفكار مستساغة لديهم دون أن يكون لها أدنى ارتباط بالوطنية أو الصالح العام أو الأهداف القومية المتعارف عليها فى المجتمع^(١).

- وإذا ما نظرنا إلى عنصر القوى التى تجرى ضدها عمليات المقاومة الشعبية المسلحة لوجدنا أن هذه العمليات تجرى ضد عدو أجنبى فرض وجوده بالقوة العسكرية الغاشمة على أرض الوطن وأفقده استقلاله وسيادته، أما الأنشطة الإرهابية فإنها عادة ما توجه إلى أهداف محددة داخل المجتمع أو خارجه ليست كأهداف نهائية ولكن كسبيل للتأكيد على مضمون ما تسعى الجماعات الإرهابية إلى تأكيده فى أوساط الحكومة أو النظام السياسى القائم فى مجتمع ما من المجتمعات.

- أضف إلى ذلك محدد أساس فى التمييز بين الارهاب وحركات المقاومة الشعبية وهو طابع المشروعية الذى تتميز به أنشطة المقاومة الشعبية المسلحة وهو الذى أكدته مبادئ القانون الدولى العرض والاتفاقي ودعمته الاتجاهات الفقهية الدولية المعاصرة وبلورته خبرة العمل الدولى فى هذا الخصوص متمثلاً فيما ذهبت إلى تقريره أحكام المحاكم الوطنية والدولية وماصدر عن المنظمات الدولية من قرارات وتوصيات بهذا الشأن، بينما تفقد الأنشطة الإرهابية طابع المشروعية سواء بالنظر إلى القوانين الوطنية أو بالنظر إلى مبادئ القانون الدولى حتى أن الارهاب استثنى بصورة مطلقة وأخرج من عدد الجرائم السياسية التى تكفل لها القوانين بعض التمييز عن سواها من الجرائم بالنظر إلى البواعث السياسية التى تحرك المجرم السياسى وتدفعه للقيام بجريمته (*).

هذه هى أهم المحددات التى يمكن أن تميز لنا بين الارهاب والمقاومة الشعبية المسلحة التى يكون هدفها الحصول على الاستقلال وتقرير المصير والتخلص من نير المحتل والمعتدى.

(١) المرجع السابق، ص ٤٨ وما بعدها.
(*) راجع ما سبق تناوله فى صدد التفريق أو التمييز بين الارهاب والجريمة السياسية.

الباب الثاني

أساليب الأرباب وأنماطه ودوافعه

تتعدد أساليب الإرهاب وصوره وتنوع أهدافه وغاياته وتتباين دوافعه ومثيراته، ومن ثم لكي تكتمل الصورة ويصل الفهم للظاهرة إلى أعلى درجة ممكنة بما يخدم لب موضوع الدراسة توضيحاً للأبعاد وتبياناً للجوانب وإدراكاً للحقائق فإن هذا الباب سيتناول أساليب الإرهاب وأنماطه ودوافعه ثم رؤية تقويمية للإرهاب من وجهة النظر الإسلامية ومن زاوية القانون الدولي العام وذلك عبر الفصول التالية :-

- الفصل الأول : ويتناول أساليب الإرهاب.
- الفصل الثاني : ويتناول أنماط الإرهاب وتصنيفاته.
- الفصل الثالث : ويتناول دوافع الإرهاب ومثيراته.
- الفصل الرابع : ويتناول موقف الشريعة الإسلامية من الإرهاب.
- الفصل الخامس : ويتناول القانون الدولي العام والإرهاب.

الفصل الأول

أساليب الإرهاب

تتعدد الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها المجموعات الإرهابية لتحقيق أهدافها وغاياتها، كما تتطور تلك الأساليب وتختلف باختلاف المكان والزمان وباختلاف الإمكانيات والقيادات، وتتفاوت بتفاوت وتباين الأهداف والتنظيمات من حيث الحجم والتنظيم والتخطيط والدقة التي قد تتوفر جميعها أو بعض منها، على أنه يمكن القول بوجود نمط عام مشترك من الأساليب الإرهابية يتركز بصورة أساسية في الآتي (*):

– اختطاف الطائرات Hijacking

– اختطاف الأفراد Kidnapping وأخذ الرهائن Take hostage.

– زرع المتفجرات وإلقاء القنابل.

وسيكون تركيزنا على هذه الأساليب انطلاقاً من كونها أكثر الأساليب الإرهابية شيوعاً وانتشاراً وتأثيراً.

اختطاف الطائرات

يعتبر النقل الجوي في الوقت الراهن من أكثر سبل النقل تقدماً وأماناً وسرعة وتطوراً، فضلاً عن كونه إحدى الطرق أو السبل المؤثرة والفعالة في زيادة مستوى وآفاق التعاون فيما بين الدول^(١).

وكثيرة من ثمار التعاون بين الدول في مجال الطيران المدني، قامت منظمات دولية عديدة لتطوير هذا التعاون ودفعه قدماً إلى الأمام وحماية مصالح الدول في هذا المجال الحيوي

(*) لا يعني هذا بحال من الأحوال أن الإرهاب يقف فقط عند حدود هذه الأساليب بل إن الأمر أكبر من ذلك وأوسع حتى إن أحداً لا يستطيع أن يتكهن بما يمكن أن يحمله مستقبل الإرهاب من مفاجآت قد تكون مذهلة في الوسائل والأساليب والنتائج خاصة وقد تزايد الحديث عن احتمالات تملك المجموعات الإرهابية لأسلحة الدمار الجماعي والشامل.

(١) د. خيرى الحسينى مصطفى، التطورات الجديدة في قانون الطيران الدولي (القاهرة: دار وهدان للطباعة والنشر، ١٩٧٦)، ص ٥.

من مجالات التعاون فيما بينها^(١)، هذا فضلا عن قيام منظمات تتولى التنسيق وتطوير التعاون في هذا المجال على المستوى الإقليمي^(٢)، غير أن الرياح قد تآتى أحيانا بما لا تشتهي السفن، فقد تعرض هذا المجال الحيوى لأعمال تخريبية لجأت إليها العصابات والمجموعات الإرهابية كأسلوب من أساليب ممارساتها، وتمثل ذلك فيما يعرف باختطاف الطائرات Hijacking of Aircraft^(٣).

ويقصد باختطاف الطائرات «الإستيلاء على الطائرة أثناء تحليقها في الجو عن طريق اللجوء إلى التهديد الممنوع باستخدام وسائل العنف وإجبار طاقمها على تغيير وجهة سيرها والتوجه نحو مطار آخر محايد أو صديق للمختطفين وذلك بقصد عقد صفقة والحصول على تنازلات مقابل الإفراج عن المختطفين والطائرة»^(٤).

وقد حددت المادة ١١/١ من اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ الأفعال التي تدخل في نطاق جريمة اختطاف الطائرات وهي -
- استخدام العنف أو التهديد باستخدامه على نحو غير مشروع على متن طائرة في حالة طيران.

- وذلك بهدف عرقلة رحلة الطائرة أو الإستيلاء أو فرض الرقابة عليها.

- الشروع في إتيان هذا التصرف دون وقوعه فعلاً^(٥)

(١) من أمثلة المنظمات الدولية في هذا الخصوص -

- لجنة الملاحة الجوية الدولية International Commission for Air Navigation.
I. C. A. N.

- المنظمة الدولية للطيران المدني International Civil Aviation Organization. A. C. A. O.

(٢) من المنظمات الإقليمية العاملة في هذا الإطار -

- مجلس الطيران المدني للدول العربية.

- مؤتمر الطيران المدني الأوروبي (فيما بين دول أوروبا الغربية) European Civil Conference. E. C. A. C.

- مؤتمر الطيران المدني الإقليمي بين بعض دول أمريكا اللاتينية Conference Regionale de l' Aviation Civile. C. R. A. C.

(٣) د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٩.

Lenonard B. Weinberg and Paul B. Davis, op cit. p. 5.

(٤) د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.

(٥) د. محمد منصور الصاوي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦.

ولم تكن حوادث اختطاف الطائرات تمثل في بدايتها تهديداً يذكر على حركة الملاحة الجوية العالمية حيث أنها كانت محاولات محدودة ومركزة في الولايات المتحدة الأمريكية دون سواها من الدول ومن ثم لم تشكل في ذلك الحين ظاهرة يمتد تأثيرها الخطير إلى الحركة الجوية للملاحة الدولية^(١).

إلا أن العقود الأربعة الأخيرة من هذا القرن شهدت تزايداً مضطرباً وملحوظاً في حوادث تغيير مسار الطائرات المدنية بالقوة وتوجيهها إلى مسارات أخرى مخالفة لمسارها المحدد ولعل هذا يعود إلى الأسباب الآتية -

- زيادة واتساع نطاق استعمال وسيلة النقل الجوي مؤخراً.

- التقدم الفنى الكبير الذى شهده ميدان النقل الجوى الأمر الذى أدى إلى اختصار المسافات الشاسعة إلى بضعة ساعات أو حتى بضعة دقائق.

- التقدم الفنى الذى لحق بوسائل الاتصالات ووسائل الإعلام المختلفة مما يجعل من اختطاف الطائرات وسيلة لنشر الإعلام بالقضية على أوسع نطاق.

- استمرار بقاء بؤر التوتر السياسى قائمة فى أجزاء كثيرة من عالم اليوم ومن ثم اللجوء إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم كوسيلة من وسائل الضغط السياسى^(٢).

وعملية الاختطاف قد تبدأ وتنتهى فى إقليم دولة واحدة كما قد تمتد لتشمل أقاليم عدة دول، كما تتنوع الإنتماءات القومية والوطنية واللغوية والإثنية والدينية للأفراد القائمين بعملية الاختطاف وتتفاوت بالتالى أهدافهم ومطالبهم وقد يكونون من أبناء دولة واحدة كما قد يقوم بعملية الاختطاف فرد واحد، هذا وتباين أساليب معالجة الدول لحوادث الاختطاف وتتراوح هذه الأساليب ما بين الإقحام وتحرير

(١) د . جلال عبد الله معوض، مجلة المستقبل العربى، مرجع سبق ذكره، ص ١٧١.

(٢) أنظر فى هذا الخصوص -

- هيثم أحمد حسن الناصرى، خطف الطائرات: دراسة فى القانون الدولى والعلاقات الدولية (الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦)، ص ٨.

الرهائن^(١) والاستجابة لبعض أو كل مطالب المختطفين^(٢).

وهذا ويمكننا أن نميز فيما يتعلق بالدوافع الكامنة وراء عمليات اختطاف الطائرات وتحويل مسارها بالقوة بين نوعين من الدوافع^(٣) -

- دوافع ذاتية.

- دوافع سياسية.

- الدوافع الذاتية -

يمكن التحدث فيما يتعلق بالدوافع الذاتية على مستويين -

- المستوى الأول : ويتعلق بالجانب النفسي (السيكولوجي) لشخص أو لأشخاص المختطفين.

- المستوى الثاني : ويتعلق بالجانب المصلحي لذات أو ذوات الخاطفين.

- المستوى النفسي (السيكولوجي) :

فيما يتعلق بهذا المستوى يمكن القول بأن عددا من محاولات الاختطاف قام بها إما أفراد تواقون إلى حب الظهور والشهرة وذلك كنتيجة سلبية من نتائج اهتمام وسائل وأجهزة الإعلام الحكومية ووكالات الأنباء العالمية بتلك الحوادث وتركيز الأضواء عليها مما يجذب

(١) من أبرز الأمثلة على اتباع أسلوب الإقحام وتحرير الرهائن هو قيام الكيان الصهيوني في ٢٠ يوليو ١٩٧٦ بإرسال مجموعة من قواته على متن طائرات نقل عسكرية - منتهكة بذلك السيادة الإقليمية لعدة دول - إلى مطار عنتيبي حيث توجد طائرة الخطوط الجوية الفرنسية المختطفة من قبل مجموعة تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعلى متنها ١٠٥ من الإسرائيليين حيث تم تحرير الرهائن بعد معركة قصيرة قتل فيها جميع الخاطفين وعشرون جنديا أو غنديا. انظر تفاصيل هذه العملية في -

- د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٧ وما بعدها.

(٢) من الأمثلة على استجابة الدول لمطالب المختطفين هو قيام دولة الكويت بإطلاق سراح المعتقلين السبعة استجابة لمطالب المجموعة الإرهابية التي اختطفت طائرة الركاب الكويتية « الجابرية » في الفترة من ٥ - ٢٠ أبريل ١٩٨٨، انظر تفاصيل هذه العملية في -

- قنحي على حسين، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥ وما بعدها.

(٣) عبد العزيز العجيزي، « خطف الطائرات بين المنطق الثوري والأمن الدولي »، مجلة السياسة الدولية (العدد ٢٢، أكتوبر ١٩٧٠)، ص ١٤١.

البعض نحو إغراء الشهرة فيقدمون على هذه الحوادث تحقيقاً لهذه الرغبة الجامحة في نفوسهم والسيطرة على كل جوارحهم وإما أفراد مصابون باختلالات عقلية^(١) أو اضطرابات وجدانية تحت زعم أو تحت تأثير وهم بأنهم ينفذون أوامر وتعليمات صادرة إليهم من قوى غيبية خيالية ووهمية^(٢).

- المستوى المصلحي -

يتمثل هذا المستوى في اقدام فرد أو مجموعة من الأفراد على اختطاف طائرة مدنية بغية تحقيق مصلحة ذاتية خاصة كأن تكون لديهم الرغبة في مغادرة إقليم دولة معينة واللجوء إلى إقليم دولة أخرى هرباً من ملاحقة جنائية تقوم بها سلطات الدولة ضد هؤلاء الأفراد بسبب جرم ارتكبه أو جناية اقترفوها أو خيانة قاموا بها^(٣)، أو بهدف ابتزاز الأموال والحصول على فدية^(٤).

- الدوافع السياسية -

تشكل البواعث السياسية الغالبية العظمى من الأسباب الكامنة وراء عمليات اختطاف الطائرات حيث تمثل نسبة ٦٤,٤٪ من حوادث الاختطاف وذلك وفقاً لتقرير أعدته منظمة الانتربول عن حوادث الاختطاف في عام ١٩٧٠^(٥)، وتتمثل الدوافع السياسية بصورة أساسية في :-

(١) قامت امرأة في ١١ مارس ١٩٧٢ باختطاف طائرة إيطالية كانت في طريقها من روما إلى ميلانو وقد أرغمت قائد الطائرة على التوجه إلى ميونخ ثم استسلمت بعد هبوط الطائرة وتبين أنها مصابة باختلال عقلي. انظر :-

- هيثم أحمد حسن الناصري، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

(٢) فتحي على حسين، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.

(٣) اختطف شخص في ٣ يناير ١٩٦٩ طائرة تابعة للخطوط الجوية الأولمبية وأرغمها على الهبوط في القاهرة قصد التخلص من حكم بالسجن عليه من محكمة يونانية واختطف ثلاثة زنوج في ١٧ نوفمبر ١٩٧١ طائرة تابعة للخطوط الجوية العالمية وأرغموها على الهبوط في كوبا وذلك بقصد الهروب من الشرطة الأمريكية التي كانت تطاردتهم لاتهامهم بقتل أحد رجال الأمن. انظر :-

- هيثم أحمد حسن الناصري، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

(٤) من أبرز الأمثلة على حوادث الاختطاف لهذا الغرض هو قيام المختطف الأمريكي كوبر في ٢٤ نوفمبر ١٩٧١ باختطاف طائرة تابعة لشركة Northwest Orient Airlines حيث هبط من الطائرة التي اختطفها بمظلة واقية ومعه فدية مقدارها ٢٠٠ ألف دولار، انظر :-

- المرجع السابق، ص ١٤.

(٥) المرجع السابق، ص ٩.

- التعبير عن الاحتجاج على أوضاع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية غير مرضية تكرسها ممارسات حكومة معينة أو نظام حكم ما في مواجهة جماعات عرقية أو إثنية أو لغوية أو دينية تمثل أقلية في ذلك المجتمع.

- الإعلان عن قضية معينة والإعلام عنها على مستوى ونطاق متسع بحيث تدفع هذه القضية إلى دائرة الضوء لتوضيح الحقائق المتعلقة بها وكسب المزيد من المؤيدين لها واستقطاب التعاطف والتأييد من بعض القوى الدولية لهذه القضية وذلك استفادة من خطأ ترتكبه وسائل الإعلام الدولية التي تسارع إلى الاهتمام بمثل تلك الحوادث وتسليط الأضواء عليها ومتابعة تطوراتها بل ووضع الأخبار والأنباء المتعلقة بهذه الحوادث في أولوية اهتماماتها وإعطائها درجة كبيرة من الإهتمام والتركيز^(١).

- الضغط على حكومة دولة معينة أو نظام سياسى ما لتعديل سلوك معين يزعم القيام به أو للتراجع عن قرار سيقدم على اتخاذه ويمكن أن يلحق ضرراً بجماعات معينة مناوئة لتلك الحكومة أو لذلك النظام السياسى، أو للمطالبة بالإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين^(٢).

- خطورة حوادث اختطاف الطائرات :

اختطاف الطائرات يرتب خطورة كبيرة متعددة الجوانب والأبعاد، إن وقوع حادث من هذا النوع يرتب آثاراً خطيرة في العديد من الاتجاهات والزوايا :-
فهو أولاً، يعرض للخطر ركاب الطائرة.
وثانياً، يعرض للخطر الطائرة ذاتها.
وثالثاً، يؤثر سلباً على حركة النقل الجوى.^(٣)

(١) د. جلال عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٩.

Leonard B. Weinberg and Paul B. Davis, op cit. p. 6.

(٢) من أبرز الأمثلة على ذلك طائرة الإيرفرانس بوينج ٧٢٧ التي اختطفتها منظمة الجهاد الإسلامى والتي طالبت بإطلاق سراح عدد من قيادات بعض المنظمات المتعصبة المحكوم عليهم بالإعدام وبالسجن لفترات طويلة في الكويت، أنظر:-

Eric Morris et al. op. cit. p. 166.

(٣) د، سمعان بطرس فرج الله، «تغيير مسار الطائرات بالقوة»، المجلة المصرية للقانون الدولى (المجلد الخامس والعشرون، ١٩٦٩)، ص ١٦٧.

أولاً، تعريض حياة المسافرين وطاقم الطائرة للخطر :

تتعرض سلامة وحياة المسافرين على متن الطائرة وطاقمها للأخطار نتيجة لأحد الاحتمالات التالية أو بسببها مجتمعة -

- احتمال أن يبدى أحد المسافرين مقاومة للمختطف الأمر الذى يجعل من استعمال أداة من أدوات العنف أمر وارد من جانب المختطف كاستعمال سلاح نارى أو مدية... إلخ ويشور نفس الشئ إذا ما حاول أحد أفراد طاقم الطائرة المقاومة.

- فى أحسن الأحوال لو لم تبد أية مقاومة من جانب ركاب الطائرة فإن جو الفرع والرهبة والخوف من المصير المجهول الذى ينتظر الركاب يمكن أن يترتب عليه تأثيرات ضارة على الصحة النفسية والبدنية لهؤلاء المسافرين.

- كذلك قد ينجم عن الاختطاف نقص فى كميات المياه والأغذية التى توجد على متن الطائرة ويبدو ذلك مؤثراً وواضحاً إذا ما رفض المختطفون إدخال أية أطعمة أو مشروبات إلى الطائرة فى حالة هبوطها فى أحد المطارات وذلك تحسباً لاحتمالات مهاجمة الطائرة من قبل سلطات الأمن ويتبع ذلك أيضاً نقص فى امكانيات علاج أى أمراض طارئة يمكن أن يصاب بها أحد المسافرين مما يؤثر على صحته أو يودى بحياته.

- إذا لم تحدث تلك الاحتمالات فقد يثور احتمال آخر يتمثل فى امكانية إقدام المختطف أو مجموعة من المختطفين على قتل أحد الركاب كوسيلة للضغط على الحكومة الموجه إليها هذا العمل للإستجابة لمطالب المختطفين وللتأكيد على جدية مطالبهم وتصميمهم على تنفيذ تهديداتهم، وتزداد المأساة مع تردد الحكومة المعنية فى اتخاذ إجراء حاسم ينهى الأمر.

ثانياً، تعريض الطائرة ذاتها للخطر :

تتعرض الطائرة لاحتمالات خطر مؤكدة فى كل من أوضاع ومراحل عملية الاختطاف على النحو التالى -

- تتعرض الطائرة للنسف إذا ما فشل الطرفان فى التوصل إلى حل وسط يلبي معظم

مطالب المختطفين أو حتى مطالبهم الرئيسية.

- تتعرض الطائرة للخطر فى حالة ما إذا تم استخدام الأسلحة النارية حيث يمكن أن يخترق الرصاص جسم الطائرة فيترتب على ذلك حدوث تلفيات وخاصة إذا أصابت الطلقات النارية أحد أجهزة الحركة الرئيسية فى الطائرة^(١).

- نفاذ الوقود أثناء التحليق فى الجو مع تعذر التزود بالوقود لسبب أو لآخر يؤدي إلى كارثة مؤكدة.

- قد لا يكون لقائد أو طاقم الطائرة خبرة وقدرة على الطيران لمسافات طويلة وعبر القارات لاسيما إذا وقع الإختطاف لطائرة فى رحلة داخلية الأمر الذى يزيد من احتمالات الخطر الذى من المؤكد أن يواجه الطائرة فى مثل هذه الظروف^(٢).

هذا ناهيك عن احتمالات أن تتحالف العوامل الطبيعية المتمثلة فى سوء الأحوال الجوية والعوامل التقنية كحدوث خلل فى أحد أجهزة أو محركات الطائرة مع العوامل البشرية المتمثلة فى وقوع عملية الاختطاف بما يصاحبها من متغيرات، حينئذ تكون الكارثة أمراً محققاً ومؤكداً.

ثالثاً، التأثير على حركة النقل الجوى :

تتأثر حركة النقل الجوى إلى حد كبير بالعمليات الإرهابية التى تستهدف تحويل مسار الطائرات بالقوة وذلك على النحو التالى :-

أ - قد تفقد حركة النقل الجوى قدراً كبيراً من إيراداتها نتيجة إغراض عدد لا بأس به من المسافرين عن استخدام الطائرات والتحول إلى استخدام وسائل أخرى أكثر أماناً واستقراراً.

ب - قد يترتب على مثل تلك الحوادث رفع قيمة التأمين على الطائرات العاملة فى النقل

(١) عبد العزيز العجيزى، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٢) عادة ما تكون الطائرات المستخدمة فى الرحلات الداخلية أقل قدرة وتقنية من الطائرات التى تعمل على الخطوط الجوية الدولية هذا فضلاً عن اختلاف أو الفارق فى الكفاءة والمهارة والخبرة بين طاقم الطائرات العاملة على الخطوط الداخلية عن تلك العاملة على طائرات الخطوط الدولية.

الجوى التجارى وهذا يمثل بدوره عبئاً إضافياً يضاف إلى تكلفة النقل الجوى مما يجعل البعض يتجه إلى استخدام وسائل نقل أخرى أقل تكلفة وأرخص سعراً^(١).

* * *

- التدابير المتخذة للحيلولة دون وقوع حوادث الاختطاف :

تقوم الدول والحكومات المختلفة باتخاذ التدابير التى من شأنها الحد من عمليات الاختطاف إن لم يكن منع حدوثها تماماً، وهذه التدابير تمثل نوعاً من العمل الوقائى ضد احتمالات وقوع تلك الحوادث وتتمثل هذه التدابير فى نوعين أو مستويين :-

- النوع الأول : ما يتم فى المطار قبل إقلاع الطائرة.

- النوع الثانى : ما يتم على متن الطائرة وهى فى حالة طيران.

وفيما يلى إطلالة سريعة على كل منها للإحاطة خبراً بالملامح الرئيسة لهذه التدابير أو الإجراءات الوقائية.

أ - الاجراءات الوقائية فى المطار قبل إقلاع الطائرة :

تتعدد الاجراءات الوقائية وتتنوع بتنوع أساليب العمل المستخدمة فى شركات الطيران المختلفة ومن ثم تتفاوت كفاءة الإجراءات المتخذة بتفاوت الإمكانيات الفنية والعلمية المتاحة أمام مؤسسات الملاحة الجوية وعلى ذلك فقد تأخذ بعض من تلك المؤسسات بأساليب وقائية دون أخرى وإن كانت الحاجة تستدعى الأخذ بهذه الأساليب مجتمعة حتى يمكن الوصول إلى أعلى نسبة من الوقاية للطائرات العاملة ضد حوادث الاختطاف.

(١) راجع :-

- خيرى الحسينى مصطفى، «مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات»، مجلة السياسة الدولية

(العدد ٢٥، يوليو ١٩٧١)، ص ٩٨.

- د. محمد منصور الصاوى، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦.

- هيثم أحمد حسن الناصرى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣.

وتتبلور السبل الوقائية المتاحة حالياً والمستخدمة فى الوقت الراهن فى الإجراءات التالية:

- أسلوب مراقبة سلوك المسافرين أو الركاب.
- استخدام أجهزة أشعة إكس والمؤشرات المغناطيسية The Magnetometer.
- أسلوب التفتيش.

١ - أسلوب مراقبة سلوك المسافرين :

تقوم بعض شركات الطيران ولاسيما فى الولايات المتحدة الأمريكية بمراقبة سلوك بعض المسافرين الشاذ غير المألوف والذي يمكن أن يكون تعبيراً عن خصائص نفسية مضطربة يصبح معها احتمال ارتكاب ذلك الشخص لحادث اختطاف أمر وارد وذلك قياساً على ما توصل إليه متخصصون فى علم النفس بعد دراسة الجوانب النفسية لعدد كبير من الأفراد الذين شاركوا فى عمليات اختطاف طائرات حيث توصل هؤلاء المتخصصون إلى تحديد عدد من السمات الخارجية المنعكسة عن تلك الجوانب النفسية، هذا ويتم المراقبة عن طريق أفراد مدربين تدريباً جيداً على ذلك العمل، وهذا الأسلوب وإن كان يستند إلى أسس علمية إلا أنه لا يعد من الأساليب ذات الفعالية الواضحة فى ضبط مرتكبي حوادث اختطاف الطائرات خاصة أنهم عادة ما يكونون من محترفى الإجرام ومن متمرسي الأنشطة الإرهابية^(١).

٢ - استخدام أجهزة أشعة إكس والمؤشرات المغناطيسية :

تستخدم السلطات فى كثير من المطارات إن لم يكن جميعها أساليب ووسائل تكنولوجية للكشف عما يمكن أن يحمله الراكب من أسلحة وذلك من خلال استخدام أجهزة أشعة إكس التى تحدد ما يمكن أن يكون بحوزة المسافرين من أسلحة وأجسام معدنية يمكن

(١) المرجع السابق، ص ٣٧٨ وما بعدها.

استخدامها فى عمليات الاختطاف^(١)، كما قد تلجأ تلك السلطات إلى استخدام مؤشرات مغناطيسية تؤدى نفس الغرض^(٢)، وهذه الأجهزة وإن كانت ذات فعالية فى ضبط الأسلحة التى يمكن أن يخفيها الراكب بين طيات ملابسه أو فى حقيبة يده أو فى أى مكان آخر إلا أن فعاليتها تظل قاصرة فقط فى حالات الأسلحة المعدنية ولتفادى هذه الثغرة تقوم سلطات المطارات باستخدام كلاب بوليسية مدربة لضبط المفرقات أو الأسلحة التى قد توجد بحوزة المسافرين أو فى حقائبهم^(٣).

٣ - أسلوب التفتيش:

هو أحد الأساليب التى تتبعها سلطات المطار فى معظم الدول حيث يتم تفتيش الأفراد قبل دخولهم الطائرة كما تخضع أيضاً للتفتيش الدقيق أمتعتهم وحقائب اليد حتى علب السجائر يتم تفتيشها ولاسيما فى حالة الاشتباه بأحد المسافرين حيث يخضع لتفتيش دقيق فى غرف معدة لهذا الغرض، والتفتيش قد يتم آلياً بواسطة أجهزة الكترونية تستخدم فى هذا الشأن أو أجهزة تعمل بأشعة إكس أو أجهزة مغناطيسية، وقد يكون التفتيش يدوياً بواسطة أفراد من الشرطة أو الجمارك مدربين جيداً على هذه المهام وقد يتم التفتيش بالأسلوبين معا توخياً للمزيد من الدقة واحكام الرقابة^(٤).

وفضلا عن الأساليب السابقة فعادة ما تتخذ إجراءات أمنية مشددة قبل إقلاع الطائرة نذكر منها :-

- الفصل بين المسافرين وجموع المودعين.

- نقل المسافرين بسيارة حيث تكون الطائرة فى مكان يبعد كثيراً عن صالة المودعين.

(١) Eric Morris et al. op. cit. p. 70.

(٢) د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٤.

(٣) عبد العزيز العجيزى، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

(٤) أحمد جلال عز الدين، «الإرهاب الدولى وانعكاساته على الأمن القومى المصرى» (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدفاع الوطنى، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، أكتوبر ١٩٨٤)، ص ٢٣٤.

- تواجد أفراد من الشرطة المسلحين والمدرّبين على مكافحة عمليات اختطاف الطائرات بالقرب من الطائرة تحسباً لأية طوارئ^(١).

- التحقق من هوية الأشخاص المشتبه فيهم ومراجعة بياناتهم مراجعة دقيقة.

- مراجعة بيانات الأمتعة والتأكد من وجود حائزها من المسافرين وإعادة ما لا يتم التعرف عليها من جانب المسافرين^(٢).

ب - الإجراءات الوقائية على متن الطائرة في حالة الطيران :

تتمثل سبل الوقاية على متن الطائرة أساساً في تواجد عدد من رجال الأمن المسلحين والمدرّبين تدريباً خاصاً يؤهلهم لمقاومة أية محاولة لاختطاف الطائرة وهؤلاء الحرس عادة ما يرتدون ملابس مدنية ولا يبدو منهم ما يمكن أن يميزهم عن سائر الركاب^(٣)، وهذا الأسلوب فضلاً عن تعارضه وقوانين بعض الدول التي لا تجيز حمل السلاح في أرضها^(٤) فإنه يتعارض أيضاً مع متطلبات سلامة حياة المسافرين، إذ أن حدوث تبادل لإطلاق النار على متن الطائرة بين حراس الطائرة والمختطفين قد يترتب عليه نتائج وخيمة على حياة الركاب وسلامة الطائرات^(٥)، ولتلافي هذه المخاطر فكرت بعض شركات الطيران في اجراءات بديلة كإحكام قفل باب كابينة القيادة بحيث لا يمكن فتحه إلا من جانب طاقم الطائرة^(٦)، إلا أن هذا الأسلوب غير عملي بالمرّة حيث يمكن استخدام وسائل الإتصال الداخلية في إرسال تعليمات المختطفين إلى طاقم القيادة لذا فكرت بعض شركات الطيران في اتباع أساليب أخرى مثل تخفيض الضغط في غرفة الركاب مما قد يصيبهم جميعاً ومعهم المختطفين بحالة من الإغماء بعدها يمكن السيطرة على المختطفين أو اتباع أسلوب رش محاليل مخدرة على المختطفين غير أن تلك الوسائل غير عملية كما قد تهدد

(١) د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٥.

(٢) هيثم أحمد حسن الناصري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٦.

(٣) د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٦.

(٤) عبد العزيز العجيزي، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.

(٥) قنحي على حسين، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٩.

(٦) د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٧.

حياة بعض المسافرين من المرض (١).

- التحرك الدولي لمواجهة اختطاف الطائرات :

إزاء تزايد حوادث اختطاف الطائرات اتجهت الدول إلى دعم التعاون فيما بينها في مجال مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، فبناءً على مبادرات وتوصيات من المنظمة الدولية للطيران المدني تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات دولية في هذا الصدد هي :-

- اتفاقية الجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة في طوكيو في ١٤ سبتمبر ١٩٦٣ والتي أصبحت سارية المفعول في ديسمبر ١٩٦٩ بعد أن اكتمل النصاب القانوني اللازم لسريانها وهو تصديق ١٢ دولة عليها.

- اتفاقية قمع الاستيلاء غير القانوني على الطائرات والموقعة في لاهاي في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠.

- اتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني الموقعة في مونتريال في ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ (*) .

وفيما يلي عرض تقويمي موجز لتلك الاتفاقيات :-

أ - اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ (٢) :

هذه الاتفاقية وإن كانت قد حددت الملامح الأساسية المتعلقة بوجوب اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمحاكمة مختطف الطائرة أو تسليمه إلى الدولة مالكة الطائرة إلا أنها لم تتخذ موقفاً محدداً إزاء محاولة الاختطاف فضلاً عن أنها قد تثير العديد من المشاكل القانونية الناجمة عن إمكانية تعارض بعض أحكامها مع القوانين الوطنية للدول التي تهبط على أرضها الطائرة المختطفة فعلى سبيل المثال قد يحدث نوع من التعارض إذا ما طلب المتهم بخطف

(١) هيثم أحمد حسن الناصري، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩١.

(*) راجع نصوص هذه الاتفاقيات الثلاث في الملاحق المرفقة بهذه الدراسة.

(٢) حول هذه الاتفاقية أنظر :-

Yonah Alexander, ed, op. cit. p. 327.

إحدى الطائرات من الدولة التي هبطت على أرضها المختطفة منحه حق اللجوء السياسى، أو قد يثور نوع من التعارض فيما يتعلق بأحقية دولة التسجيل فى محاكمة المختطف ومساءلته جنائياً وبين حق الدولة التي هبطت على أرضها تلك الطائرة فى هذه المسألة والمحاكمة والذى نصت عليه هذه الإتفاقية (م ٣ / ٣ ، م ٤ / د) ^(١).

هذا فضلا عن أنها استثنت من تطبيق أحكامها أفعال الاستيلاء ذات الطابع السياسى مع العلم بأن هذه الأفعال - وكما سبق توضيحه - تشكل النسبة العظمى من حوادث اختطاف الطائرات ^(٢).

ب - اتفاقية لاهى ١٩٧٠ ^(٣)،

إزاء الشغرات التى لم تعالجها اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ بدأ الإهتمام يتجه نحو العمل على التوصل إلى صياغة معاهدة دولية تكون أكثر شمولاً فى معالجة موضوع الاختطاف فى مختلف جوانبه وأبعاده ولتلافى ما شاب أحكام الاتفاقية السابقة من قصور بعض الجوانب، وقد توجت جهود المنظمة الدولية للطيران المدنى فى هذا الصدد بالتوقيع على اتفاقية قمع الاستيلاء غير القانونى على الطائرات والموقعة فى لاهى فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٠.

وقد تضمنت أحكام هذه الاتفاقية تجريم كل حالات الاستيلاء غير المشروع التى تتم على متن الطائرة فى حالة الطيران باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو بأية صورة أخرى من صور الإكراه فضلا عن تجريم الإشتراك فى ارتكاب هذه الجرائم أو الشروع فيها (م ١ / أ)، ورغم هذه الشمولية فى الأحكام إلا أن هذه الاتفاقية ظلت مقتصرة على حالات الاختطاف على متن الطائرة فى حالة

(١) عبد العزيز العجيزى، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤.

- هيثم أحمد حسن الناصرى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٩.

(٢) خيرى الحسينى مصطفى، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨.

(٣) حول هذه الاتفاقية أنظر -

Yonah Alexander, ed, op. cit. p. 327.

الطيران^(١) فقط ولم تمتد لتدخل فى نطاق التجريم أفعال الاشتراك والشروع التى تتم على الأرض، هذا فضلا عن أن الاتفاقية لم تشر إلى الاختصاص فى حالات الجرائم التى ترتكب فوق البحار العالمية أو فوق الأقاليم التى لا تتبع دولة ما^(٢)

أضف إلى ذلك أن الاتفاقية لم تحدد فترة زمنية محددة تقوم خلالها الدولة المتعاقدة بما يجعل من قوانينها الوطنية متضمنة تجريماً للأفعال التى حددتها المادة الأولى من هذه الاتفاقية تحقيقاً للهدف العام المتوخى منها والمتمثل فى محاربة جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الأمر الذى قد يفتح ثغرة أمام بعض الدول لتعطيل تطبيق أحكام هذه الاتفاقية بعد الانضمام إليها^(٣)

وهذه الاتفاقية وإن نصت على مبدأ إلزام الدول المتعاقدة التى يتواجد المتهم بارتكاب جريمة الاختطاف فى أراضيها إما بتسليمه أو بإحالة إلى سلطاتها الوطنية لمحاكمته (المادة ٧) إلا إنها لم تحدد أو تعطى تعريفاً محدداً للبواعث السياسية التى تبرر للدولة منح مختطفى الطائرة حق اللجوء السياسى فى إقليمها^(٤).

كما أنه تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية لم تشر إلى قاعدة Non bis in idem التى تحرم توقيع العقوبة مرتين عن ذات الفعل^(٥)، فضلاً عن أنها لم تتناول بيان سلطات قائد الطائرة فى حالة وقوع جريمة الاستيلاء غير المشروع على الطائرة^(٦).

(١) حددت الاتفاقية حالة الطيران بأنها تبدأ منذ اللحظة التى يتم فيها إغلاق كل أبواب الطائرة الخارجية عقب دخول الركاب حتى اللحظة التى يتم فيها فتح أى من هذه الأبواب بغرض نزولهم وفى حالة الهبوط الإضطرارى تظل الطائرة فى حالة طيران حتى الوقت الذى تتولى فيه السلطات المختصة مباشرة مسئولياتها تجاه الطائرة والأشخاص والممتلكات الموجودة على متنها (م ١/٣).

(٢) خيرى الحسينى مصطفى، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٦.

(٤) هيثم أحمد حسن الناصرى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٩.

(٥) Noemi Gal Or, op cit. P. 129.

(٦) خيرى الحسينى مصطفى، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

ج - اتفاقية مونتريال ١٩٧١^(١)

كان من الطبيعي أن تتجه الجهود نحو عقد اتفاقية دولية تكون أكثر شمولاً وتتفادى جوانب القصور التي تعتري احكام الاتفاقيات الدولية السابقة ومن هنا جاءت اتفاقية قمع جرائم الإعتداء على سلامة الطيران المدني التي تم توقيعها بمدينة مونتريال بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ لتشمل في أحكامها وتجريم أى شخص يرتكب عمداً وعلى وجه غير مشروع أى عمل من أعمال العنف ضد شخص على متن طائرة في حالة طيران وبصفة خاصة إذا كان هذا العمل من شأنه أن يعرض سلامة هذه الطائرة للخطر أو أن يدمر طائرة في الخدمة أو يحدث بها تلفاً يجعلها عاجزة عن الطيران أو يحتمل أن يعرض سلامتها في حالة الطيران للخطر أو أن يقوم بوضع أو التسبب في وضع جهاز أو مادة في طائرة في الخدمة يترتب عليه تدمير الطائرة أو أن يحدث بها تلفاً يعيقها عن الطيران أو يعرض سلامتها في حالة الطيران للخطر.

وقد امتدت أحكام الاتفاقية في التجريم إلى كل ما من شأنه أن يدمر أو يتلف تسهيلات الملاحة الجوية أو التدخل في تشغيلها بما يمكن أن ينجم عنه من مخاطر على سلامة الطائرات في حالة الطيران.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل شمل التجريم أيضاً القيام بإبلاغ معلومات كاذبة تعرض للخطر سلامة الطائرات في حالة الطيران، هذا إضافة إلى تجريم المشاركة في تلك الأفعال أو الشروع في إتيانها^(٢).

من الواضح إذن أن هذه الاتفاقية جاءت لتسد الثغرات ولتغطي أوجه القصور والنقص الذي لحق اتفاقتي طوكيو ولاهاي.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية لم يتوقف عند مستوى معين بل تعمل المنظمة الدولية للطيران المدني بصفة مستمرة ومستديمة ومتجددة من أجل توطيد أركان ودعائم التضامن والتعاون الدولي في هذا الخصوص بوسائل وأساليب

(١) حول هذه الاتفاقية راجع -

Yonah Alexander, ed, op. cit. p. 327.

(٢) راجع نص الاتفاقية في ملاحق هذه الدراسة.

شتى كالمؤتمرات والأبحاث وتشكيل اللجان لإعداد التوصيات إلى الدول الأعضاء وأجراء الأبحاث العلمية... إلخ ذلك من السبل والأساليب.

* * *

بعد هذا العرض الموجز لوسائل وسبل مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات يبقى لنا أن نتساءل عن مدى فعالية التطبيق وفاعلية التنفيذ لتلك الاجراءات والقواعد فى الحد من محاولات الاختطاف وماذا يكون عليه الأمر إذا ما كان مرتكب إحدى أفعال جرائم الاستيلاء غير المشروع على الطائرات هو دولة عضو فى المجتمع الدولى؟

إن استقرار الواقع الراهن يؤكد أن هناك العديد من الاعتبارات التى تتحكم فى تلك الأمور حيث تتداخل الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات المصلحية مع الميول العدوانية لبعض القوى الدولية لتشكل عقبة إزاء فعالية التطبيق وفاعلية التنفيذ لأحكام الاتفاقيات الدولية التى تهدف إلى الحد من حالات الاختطاف إن لم يكن القضاء عليها تماماً وضمان عنصر السلامة والأمن لأهم مرفق من مرافق النقل الدولى وخاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار عدم التزام أكثر من نصف دول العالم بتلك الاتفاقيات فضلاً عن قيام بعض الدول بارتكاب مثل هذه الجرائم ضد أمن وسلامة الطيران المدنى^(١).

اختطاف الأفراد وأخذ الرهائن

من بين الأساليب الإرهابية الأكثر شيوعاً والتى تمارسها معظم التنظيمات الإرهابية فى مختلف دول العالم وإن كانت تتركز عملياتها بصورة واضحة فى أمريكا اللاتينية أسلوب اختطاف الأفراد واحتجازهم كرهائن^(٢).

واختطاف الأفراد يعنى سلب الفرد أو الضحية حريته باستخدام أسلوب أو أكثر من أساليب العنف والاحتفاظ به فى مكان ما يخضع لسيطرة وحماية ورقابة المختطفين تحقيقاً

(١) نذكر هنا على سبيل المثال فقط قيام الطائرات الحربية الأمريكية فى ١١/١٠/١٩٨٥ بتحويل مسار إحدى الطائرات المدنية المصرية وإرغامها على الهبوط فى قاعدة سيجونيا وهى إحدى القواعد الجوية التابعة لحلف شمال الأطلس بإحدى الجزر الإيطالية.

(٢) Eric Morris et al. op. cit. p. 115.

لفرض معين، وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمناهضة ومكافحة أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩ جريمة أخذ الرهائن بأنها «اختطاف الأشخاص واحتجازهم والتهديد بقتلهم أو إيذائهم أو استمرار احتجازهم من أجل إكراه طرف ثالث سواء كان هذا الطرف دولة أو منظمة دولية حكومية أو شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً أو مجموعة من الأشخاص على القيام أو الامتناع عن القيام بفعل معين كشرط صريح أو ضمنى للإفراج عن الرهينة»^(١).

ويرجع بعض الباحثين البدايات الأولى لعمليات الاختطاف - بصورة عامة - إلى القرن الثاني عشر على الأقل عندما أخذ الملك الإنجليزي ريتشارد قلب الأسد رهينة في إحدى القلاع (قلعة Rhine) حتى يدفع رعاياه فدية الملك لأسريه^(٢).

وقد تزايدت في العقدين الأخيرين عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن بدرجة ملحوظة حتى أن عاماً واحداً - وهو عام ١٩٨٢ - شهد ٣١ عملية اختطاف كان نصيب أمريكا اللاتينية منها ١٢ عملية، و١٨ عملية احتجاز رهائن منها ٧ عمليات في أمريكا اللاتينية^(٣). هذا ويترتب على عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن نتائج خطيرة على أكثر من مستوى:

- مستوى الضحية :

الخطر الأساسي يتركز في المعاناة الصحية والنفسية التي تكابدها الضحية بسبب التهديد المستمر بالقتل أو الإيذاء البدني من جانب المختطفين وخاصة عند دخول المفاوضات في مأزق حرج، هذا فضلاً عن إمكانية أن يفقد أحد الضحايا حياته لكبش فداء يقدمه الإرهابيون على مذبح التدليل على جدية تهديداتهم، أضف إلى ذلك ما يترتب على فقد الحرية من معاناة وآلام نفسية هذا فضلاً عما يمكن أن ينجم عن محاولة الضحايا المقاومة خاصة في المراحل الأولى من عمليات الاختطاف، هذا بالإضافة إلى احتمالات أن تتأثر الضحية بآراء واتجاهات المختطفين لاسيما وأن معظم

(١) Noemi Gal - Or, op. cit., P.95.

(٢) Eric Morris et al., op. cit., P.14.

(٣) د. أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.

المنظمات الإرهابية تجرى عمليات غسيل مخ مكثفة ومتقنة للضحايا لدرجة أن الضحية قد تنساق في تيار العمل الإرهابي بل قد تشارك في العمليات الإرهابية لصالح المجموعة التي قامت باختطافها (١).

- مستوى الدول -

قد يترتب على حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن حدوث أزمات بين الدولة التي تنتمي إليها الضحية والدولة التي تقع فوق إقليمها عملية الاختطاف خاصة إذا لم تسفر الجهود التي تبذل في هذا الشأن عن نتائج إيجابية حيث تنظر الدولة الأولى إلى الثانية نظرة اتهام بالاهمال في اتخاذ تدابير الأمن والحماية بالدرجة التي تكفل عدم وقوع حوادث الاختطاف أو التراخي في معالجة الموقف بعد وقوع عملية الاختطاف، وهذه الأزمات قد تعبر عن نفسها في صورة قطع للعلاقات الدبلوماسية بين دولتين أو أكثر، هذا فضلا عن احتمالات تصاعد الموقف إلى حد القيام بعمليات عدائية انتقامية مضادة.

- المستوى العالمي -

حدوث الأزمات بين أعضاء المجتمع الدولي يرتب بالتالي خطورة - بدرجة أو أخرى - على الاستقرار العالمي ويؤثر سلبا على مجالات التعاون فيما بين أعضاء الأسرة الدولية ويخلق بؤرا إضافية للتوتر تساهم بدورها إلى جانب بؤر ومراكز التوتر التقليدية في تهديد أمن وسلام العالم بأسره، وهذه النتيجة لا تنصرف فقط إلى عمليات الاختطاف بل تنسحب أيضاً على سائر العمليات والأساليب الإرهابية جميعها مما يوضح مدى المعاناة والخطورة التي يمكن أن تنجم عن الممارسات الإرهابية خاصة إذا كانت الأطراف الضالعة في العمليات الإرهابية دولا أعضاء في المجتمع الدولي.

(١) Eric Morris et al., op. cit., P.49.

- دوافع الاختطاف:

تكمن وراء عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن العديد من الدوافع والأسباب بعضها يعود إلى جوانب شخصية والبعض الآخر يعود إلى اعتبارات مادية بينما يتمثل الشق الأكبر في الجوانب والاعتبارات السياسية، وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه الدوافع -

- الدوافع الشخصية:

قد تكون الاعتبارات الشخصية هي السبب الرئيسي وراء بعض عمليات الاختطاف وتتركز هذه الاعتبارات بصورة أساسية في الرغبة في الانتقام والثأر وتصفية الحسابات ومثل هذه الأعمال لا تدخل في عداد الأعمال والممارسات الإرهابية^(١).

- الدوافع والاعتبارات المادية:

قد تكون هذه الاعتبارات المادية هي المسئولة عن نسبة لا بأس بها من العمليات التي تنفذها المنظمات الإرهابية خاصة بسبب الحاجة المتزايدة للتمويل اللازم لمواجهة متطلبات الأنشطة المتزايدة لهذه المنظمات ولتوفير الامكانيات الضرورية لاستمرار وتطوير أنشطتها وتجنيد المزيد من الأفراد للانضمام إلى صفوفها ولتغطية نفقات توفير المزيد من الأسلحة والمعدات وإنشاء مراكز التدريب، وقد تكون هذه الاعتبارات مقترنة مع الاعتبارات السياسية حيث يكون الهدف من عملية الاختطاف متعدد الجوانب (جوانب سياسية وجوانب مادية)^(٢)، هذا وباستقراء الواقع العملي لعمليات الاختطاف خاصة ذات الدوافع والاعتبارات المادية نجد أن نسبة كبيرة منها تتخذ من دول القارة الأمريكية اللاتينية مسرحاً لها^(٣).

(١) -Yonah Alexander, ed., op. cit., P.4.

Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op cit., P. 5.

Eric Morris et al., op. cit., P. 45. (٢)

(٣) تشير بعض الإحصائيات التي أجريت في هذا المجال إلى أنه ومنذ بدايات ١٩٧٠ وحتى نهاية ١٩٨٦ فإن ما يقارب من ١٩٠ مجموعة إرهابية قد مارست عمليات اختطاف الأفراد حيث قامت بطلب فدية في مواجهة ٥٦ دولة و ٤٦ شركة تجارية، راجع -

Ibid., P. 115.

- الدوافع والاعتبارات السياسية

تشكل الدوافع والاعتبارات السياسية الغالبة العظمى من دوافع اختطاف الأفراد وأخذ الرهائن وتتمثل هذه الدوافع بصورة أساسية في :-

- تحقيق صدى شعبي واسع من خلال العمل الإرهابي الذي يقوم على أو يستند إلى إحداث نوع من الصدمة لدى قطاع واسع من المجتمع بهدف طرح قضية الإرهابيين مقترنا ذلك بإحداث التأثير والصدى النفسى فى المجتمع وهذا ما يجسد المبدأ الذى تأخذ به معظم المنظمات الإرهابية وهو مبدأ الدعاية بالفعل - Propaganda of the deed^(١).

- ممارسة الضغوط على الدول والحكومات المعنية للاستجابة إلى مطالب الإرهابيين والتي تتمثل - بصورة رئيسة فى أغلب الحالات - فى إطلاق سراح عناصر إرهابية فى سجون ومعتقلات تلك الدول.

- إرغام بعض الدول على التراجع عن قرار أو سياسة ما تتعارض ومصالح المجموعة الإرهابية.

- التأثير على مواقف بعض الدول تجاه القضايا التي يعمل من أجلها الإرهابيون.

- إلزام دولة ما بالضغط على دولة أخرى لاتخاذ مواقف مرنة تجاه مطالب الإرهابيين^(٢).

- إرغام منظمة دولية حكومية أو شخصا طبيعياً أو اعتبارياً أو مجموعة من الأشخاص على القيام بـ أو الامتناع عن فعل معين^(٣).

- ضحايا عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن

يمكن تصنيف ضحايا عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن إلى فئات أربع تختلف فيما

(١) Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op cit.,p.10.

(٢) Yonah Alexander, ed., op. cit., P 5.

(٣) وهذا ما أشارت إليه المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩ فى صدد تحديدها لجريمة أخذ الرهائن.

بينها من حيث الطبيعة والمركز الذى تمثله والهدف الذى يسعى الإرهابيون إلى تحقيقه من وراء اختيار كل فئة على حدة كهدف لعملية الاختطاف، وهذه الفئات تتمثل بصورة أساسية فى -

- الدبلوماسيون ورموز المجتمع.

- الأفراد العاديون الذين يتم اختطافهم فى مواقف مخططة مسبقاً.

- الأطفال وخاصة أطفال المدارس الأولية.

- الأفراد العاديون الذين يتم اختطافهم فى مواقف غير مخططة وبمحض الصدفة.

وفيما يلى نبذة مختصرة عن كل فئة من هذه الفئات.

١ - الدبلوماسيون ورموز المجتمع :

فى الحالات التى ينتفى فيها الإرهابيون أهدافهم يكون التركيز على أشخاص يحملون رمزاً معنيا ويتمتعون بثقل ووزن بارزين فى مجتمعاتهم^(١). ومن ثم فاختيارهم كأهداف للعمل الإرهابى يحقق للإرهابيين أكثر من هدف ويعود عليهم بأكثر من فائدة فمن ناحية تحظى قضيتهم بدرجة ذات وزن كبير من الشعبية ومن ناحية أخرى قد يحصل الإرهابيون على فدية مالية كبيرة تساهم فى دفع أنشطتهم الإرهابية قدماً إلى الأمام، هؤلاء الرموز عادة ما يمثلهم الدبلوماسيون وكبار قيادات النظام القائم.

أ - الدبلوماسيون :

أصبح الدبلوماسيون فى الآونة الأخيرة أكثر أهداف الإرهاب شيوعاً وانتشاراً، ولا غرو فى ذلك إذ أن الدبلوماسى يحمل قيمة فى حد ذاته، فاختطاف دبلوماسى أو أخذه كرهينة يثير صدى واسع النطاق ويشغل حيزاً كبيراً من اهتمام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بما يتيح الفرصة للإرهابيين لنشر قضيتهم والدعاية لها على نطاق واسع وهذا هو محور العمل الإرهابى، هذا فضلاً عن إمكانية حصول المنظمات الإرهابية على مبالغ مالية ضخمة تتواءم مع وزن وثقل

(١) Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op. cit., P.12.

الدبلوماسية وموقعه بالنسبة لحكومة دولته، على أن ذلك بالطبع لا يمثل هدفاً أساسياً لعملية الاختطاف، إذ أنه من النادر أن يؤخذ الدبلوماسيون رهائن لأسباب مالية فقط^(١).

ب - رموز المجتمع والشخصيات البارزة فيه،

قد يعمد الإرهابيون إلى الهجوم على رموز المجتمع والشخصيات البارزة فيه وذلك لضرب الدولة ممثلة في هؤلاء الرموز والأقطاب الفاعلة في النظام القائم وذلك كأن يوجه الإرهابيون هجماتهم ضد زعماء الأحزاب السياسية^(٢) والمسؤولين الرسميين والقضاة والصحفيين وكبار رجال الأعمال والصناعة في المجتمع^(٣).

٢ - الأفراد العاديون الذين يتم اختطافهم في مواقف مخططة مسبقاً،

الفئة الثانية من الفئات التي تتعرض للهجمات الإرهابية تتمثل في أفراد ليس لهم وزن يذكر ولا يحملون رمزا معيناً وليس لهم قيمة ذاتية من وجهة نظر الإرهابيين ولكنهم يختطفون ويؤخذون كرهائن لمجرد أنهم ينتمون إلى دولة معينة تكسب الموقف بعداً إضافياً أو لكونهم ينتمون إلى فئات أو طوائف معينة ينظر إليها الإرهابيون نظرة كراهية وعداء^(٤).

والمثل التقليدي لهذه الفئة هم ركاب الطائرات أو السفن أو غيرها من وسائل المواصلات التي يتم اختطافها، وفي هذه الحالة فإن هؤلاء الأفراد يصبحون رهائن لمجرد

(١) Eric Morris et al., op. cit., P. 165.

(٢) من أبرز الأمثلة على ذلك اختطاف ألدو مورو - زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي - في عام ١٩٧٨ وقتله على أيدي الألوية الحمراء في إيطاليا.

(٣) من الأمثلة الواضحة في هذا الصدد قيام منظمة بادر - ماينهوف الإرهابية باختطاف وقتل هانز مارتن شلاير - أحد رموز الصناعة في ألمانيا الغربية - في سبتمبر ١٩٧٧ انتقاماً لموت بعض أعضاء المنظمة وأعضاء من الجيش الأحمر في سجن شتوتجرت وردا على الهجوم على طائرة لوفتهانزا التي كانت محتطفة في مقديشو.

- للمزيد انظر -

lleid., P. 64.

(٤) أنظر في هذا الخصوص -

Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op cit., p.12.

تواجههم على متن هذه الطائرة أو تلك السفينة أو وسيلة الانتقال المعينة والتي خطط الإرهابيون مسبقاً لاختطافها^(١).

٣ - الأطفال خاصة أطفال المدارس الأولية،

من بين الأهداف ذات الطابع الخاص والتي يركز الإرهابيون هجماتهم عليها هم الأطفال عامة وأطفال المدارس الأولية بصفة خاصة، وإذا تساءلنا لماذا الأطفال وخاصة أطفال المدارس الأولية؟ الإجابة تكمن في أن الإرهابيين ينفذون عملياتهم وفقاً للمنطق العام الذي يحكم العمليات الإرهابية وهو المنطق الذي يعتمد على إحداث الشعور بالصدمة بالرعب والفرغ الناجمين عن تلك العمليات ومن ثم يختار الإرهابيون هذه النوعيات من الضحايا لتحقيق هذا الإحساس ونشر تلك الحالة النفسية السيئة لدى قطاعات عريضة من المواطنين أو لدى المجتمع بأسره^(٢).

٤ - الأفراد العاديون الذين يتم اختطافهم وأخذهم كرهائن في مواقف غير مخططة سلفاً،

هذه الفئة من الأفراد عادة ما يصبحون رهائن على وجه الصدفة حيث يتواجدون في مكان حدوث العمل الإرهابي^(٣)، ويقترن هذا الموقف بعمليات السطو على البنوك ونهب المخازن والمستودعات فحين يكتشف أمر هذا السطو أو النهب يضطر الإرهابيون إلى احتجاز بعض الأفراد الذين يتواجدون في مكان الحادث وذلك للمساومة بهم على الهروب من مكان الفعل الإرهابي، هذا ويرى البعض أن هذا الأمر هو أكثر ارتباطاً بالأنشطة الإجرامية أكثر منه بالنسبة للأنشطة الإرهابية ومن ثم يخرجونه من نطاق دراسة الإرهاب^(٤).

(١) -Eric Morris et al., op. cit., P45.

(٢) أنظر في هذا الخصوص -

Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op cit.,p.7.

(٣) -Ibid., P. 12.

(٤) راجع -

-Eric Morris et al., op. cit., P46.

- تطورات عملية الاختطاف وأخذ الرهائن -

عندما تتم عملية الاختطاف ويتحول الفرد أو مجموعة الأفراد إلى رهائن، توضع الرهينة في موقف ينطوي على المخاطرة على أكثر من مستوى^(١)، فعمليات اختطاف الأفراد وأخذ الرهائن - شأنها في ذلك شأن سائر أساليب الإرهاب - تتميز بالقسوة والعنف والبعد عن القيم والمعايير والاعتبارات الانسانية^(٢)، حيث عادة ما لا يأخذ الإرهابيون في حساباتهم ظروف ضحاياهم وأوضاعهم الصحية ولا يلقون بالاً إلى ما يمكن أن يترتب على عملية الخطف أو الاحتجاز من آثار ونتائج صحية أو نفسية ضارة بل قد يمارس الإرهابيون ضغوطاً بدنية ونفسية على الرهائن لاستغلال ما تصل إليه حالتهم من تدهور وسوء في ممارسة المزيد من الضغط على الطرف المستهدف للرضوخ إلى مطالب وشروط الإرهابيين.

وعلى صعيد آخر فإن الإرهابيين قد يلجأون - وكما سلف أن أشرنا - إلى البدء في تقديم كباش الفداء على مذابح التدليل على جدية تهديداتهم وتمسكهم بمطالبهم وشروطهم وهذا يمثل بدوره خطورة كبرى على حياة من تبقى من الرهائن خاصة عندما تصل المفاوضات إلى لحظات حرجية أو طريق مسدود، وعلى أي الأحوال فبعد أن تتم عملية الاختطاف تبدأ الأطراف المعنية بالاتصال بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر عبر وسيط أو أكثر، الطريق المباشر يتم عبر ما يسمى بفريق التفاوض المحلي (Local Nego-) L . N . T . tiating Team) الذي تشرف عليه لجنة إدارة الأزمات (C . M . C . Crisis Management Committeé) وهي اللجنة التي عادة ما تقوم معظم الدول بتأسيسها للتعامل مع الأزمات الطارئة التي تواجهها الدولة وكذلك نجد مثل هذا التنظيم في الشركات الكبرى التي تواجه مثل هذه المواقف^(٣).

أما الطريق غير المباشر أو التفاوض عبر وسيط محايد فيتم عادة من خلال طرف ثالث محايد يلقي قبولا من الطرفين المعنيين، ومرحلة التفاوض بطبيعتها مرحلة صعبة وشاقة يحاول كل فريق فيها التمسك بأكبر قدر ممكن من شروطه ومطالبه

(١) Idem.

(٢) د . عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٣ .

(٣) Eric Morris et al., op. cit., P. 147

محاولاً الحصول على أكبر قدر ممكن من التنازلات من الطرف الآخر، وهنا يكون وضع الدول والحكومات حرجاً للغاية حيث التضارب والتضاد بين ضرورات الإفراج عن الرهائن وتأمين سلامتهم عن طريق الاستجابة جزئياً أو كلياً لطلبات الإرهابيين مع ما يحمله هذا الموقف من احتمالات لتشجيع الهجمات الإرهابية وتكرارها وبين ضرورات مناهضة الاعتداءات الإرهابية ورفض مطالب الإرهابيين مع ما يحمله مثل هذا الموقف من خطورة على حياة الرهائن^(١).

هذا وقد تطول فترات التفاوض وتستمر بالتالى عملية الاحتجاز وتستمر تبعاً لذلك احتمالات الخطر قائمة^(٢)، هذا وتتفاوت مواقف الدول إزاء مثل هذه الأزمات فبعض الدول تأخذ الإرهابيين على حين غرة عن طريق الهجوم المسلح المباغت على مكان تواجد الرهائن والبعض الآخر يوافق على بعض أو كل مطالب المختطفين وإن كانت هذه حالات قليلة أو نادرة.

التحرك الدولي لمواجهة الظاهرة :

إزاء تصاعد العمليات الإرهابية واتساع نطاقها خاصة عمليات اختطاف الأفراد وأخذهم كرهائن وما يقتدرن بمثل هذه العمليات من إزهاق لأرواح بريئة واتلاف لكثير من الامكانيات وإهدار لكم لا بأس به من الموارد وإثارة التوترات بين أعضاء المجتمع الدولي لسبب أو لآخر، جاء التحرك الدولي على أكثر من مستوى وفى أكثر من اتجاه، فعلى المستوى الإقليمى أبرمت الدول الأعضاء فى منظمة الدول الأمريكية اتفاقية منع ومعاينة أعمال الإرهاب التى تأخذ شكل الجرائم ضد الأشخاص وغيرهم من الفئات ذات الأهمية الدولية وما يتصل بتلك الجرائم من ابتزاز لعام ١٩٧١، وعلى المستوى الدولي عقدت الأمم المتحدة عدة اتفاقيات فى هذا الخصوص منها :-

- اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية

(١) أنظر -

- د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادى، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٢.

(٢) راجع -

- د. هيثم كيلانى، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

بما فى ذلك الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها ١٩٧٣ .

– الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩ .

وفيما يلى نبذة مختصرة عن الملامح الرئيسة لهذه الاتفاقيات .

أولاً، اتفاقية منع ومعاقبة أعمال الإرهاب التى تأخذ شكل الجرائم ضد الأشخاص وغيرهم من الفئات ذات الأهمية الدولية وما يتصل بتلك الجرائم من ابتزاز ١٩٧١ ،

جاءت هذه الاتفاقية كثمرة للجهود التى بذلتها الدول الأعضاء فى منظمة الدول الأمريكية وذلك بعد تزايد حدة موجة الاغتيالات والاختطاف وأخذ الرهائن التى تعرض لها السفراء وغيرهم من الممثلين الدبلوماسيين فى أمريكا اللاتينية خلال العقد السابق على إبرام هذه الاتفاقية وذلك بهدف اتخاذ كل مامن شأنه توفير الحماية المناسبة لهم وردع أية محاولة تتم فى هذا الصدد ودعم وتنسيق جهود الدول الأعضاء لمكافحة مثل هذه الاعتداءات .

وتتمثل الملامح الأساسية لهذه الاتفاقية فى الآتى :-

أ – النص على تعهد الدول الأطراف بالتعاون لمنع الهجمات الإرهابية والمعاقبة عليها بصفة خاصة عمليات الاختطاف والقتل وكل ما من شأنه أن يعرض حياة وسلامة الأشخاص الذين يتمتعون بحماية القانون الدولى والممثلين لدولهم للخطر .

ب – التأكيد على ضرورة إدراج تلك الجرائم فى التشريعات الجنائية الداخلية للدول الأعضاء .

ج – التأكيد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير وكافة الإجراءات لمنع الإعداد والتحضير لمثل تلك الجرائم فى الأقاليم الخاضعة لسلطانها .

د – ضرورة تبادل المعلومات وبحث الإجراءات الكفيلة بتوفير حماية فعالة لهؤلاء الأشخاص .

– ويلاحظ على هذه الاتفاقية الملاحظات التالية :-

– أنه ومنذ إبرام هذه الاتفاقية فى فبراير ١٩٧١ وحتى ١٩٧٦ لم توقع عليها سوى ثلاث دول فقط هى كوستاريكا، نيكاراغوا وفنزويلا، وإذا كانت بعض الدول قد انضمت إليها فيما بعد إلا أن ذلك لا يعد مؤشراً على فعالية تطبيقها وتنفيذها وأصبحت قاصرة على ذلك

العدد القليل من الدول التي وقعت عليها .

- هذه الاتفاقية وإن كانت قد أسست مسئولية الدول المتعاقدة في التعاون لمنع وعقاب الأعمال الإرهابية إلا أنها لم تتعامل مع الإرهاب بصورة إجمالية واقتصرت فقط على الأعمال الإرهابية الموجهة ضد حياة الأشخاص الممثلين لدولهم والذين يتمتعون بحماية خاصة انطلاقاً من أحكام القانون الدولي .

- أن عددا من الدول كالأرجنتين والبرازيل والاكوادور وجواتيمالا وأورجواي وهايتي لم تشترك في التصويت على تلك الاتفاقية نظراً لأنها كانت تفضل اتفاقية تعالج كل أعمال الإرهاب وليس فقط تلك الموجهة ضد المتمتعين بحماية خاصة والممثلين لدولهم^(١) .

ثانياً : اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما في ذلك الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها لعام ١٩٧٣ ،

تعددت حوادث اختطاف والإعتداء على حياة الممثلين الدبلوماسيين وغيرهم من الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية في ظل القانون الدولي ، وقد عانت معظم دول العالم من آثار هذا الأسلوب الإرهابي ، وإزاء تزايد المحاولات الإرهابية للإعتداء على حياة ممثلي الدول ومبعوثيها الدبلوماسيين والقنصليين وأعضاء البعثات الخاصة كان الإهتمام الدولي بالعمل على توحيد الجهود فيما بين الدول وتنسيقها على المستوى الدولي لمواجهة هذه الحوادث بالغة الخطورة ولم يقف التعاون الدولي عند حد إقرار والإتفاق على المكانة القانونية الخاصة التي يتمتع بها الدبلوماسيون والممثلون لدولهم وحكوماتهم من خلال مجموعة الامتيازات والحصانات الدبلوماسية التي تنظمها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ واتفاقية نيويورك للبعثات الخاصة لعام ١٩٦٩ بل طورت

(١) للمزيد من المعلومات حول اتفاقية منع ومعاقبة أعمال الإرهاب التي تأخذ شكل الجرائم ضد الأشخاص وغيرهم من الفئات ذات الأهمية الدولية لسنة ١٩٧١ والتي أبرمت في إطار منظمة الدول الأمريكية راجع المصادر التالية -

Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op cit., p.168.

Yonah Alexander, ed., op. cit. P. 326 and aeg.

Noemi : Gal-or, op. cit., P.76.

- د . عصام صادق رمضان ، مجلة السياسة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .

- د . عبد العزيز مخيمر عبد الهادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٦٠ وما بعدها .

الدول جهودها في هذا الشأن وصولاً إلى درجة أعلى من الحماية لأشخاص المبعوثين الدبلوماسيين والممثلين الحكوميين فصدقت الغالبية العظمى من الدول - تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة - على اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما في ذلك الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها لعام ١٩٧٣ والتي نحن بصدد استعراض الملامح الأساسية لها.

السمات الأساسية للاتفاقية:

أ - جرمت الاتفاقية الأفعال التالية:-

- قتل أو خطف شخص يتمتع بحماية دولية أو أى إعتداء آخر موجه ضد شخصه أو حريته.

- أى اعتداء يتم بواسطة أعمال العنف على مقر العمل الرسمى لشخص يتمتع بحماية دولية أو على محل إقامته أو على وسائل نقله بما من شأنه أن يعرض شخصه أو حريته للخطر.

- التهديد باقتراف هذه الأفعال أو محاولة اقترافها أو المشاركة فيها.

ب - حددت الاتفاقية فى مادتها الأولى المقصود بالشخص المتمتع بالحماية الدولية وهو:-

- رئيس الدولة أو أى عضوفى هيئة جماعية يتولى دستوريا مهام رئيس الدولة ورئيس الحكومة أو وزير الخارجية عندما يتواجد أى منهم فى دولة أجنبية وكذلك أفراد أسرهم الذين يكونون برفقتهم.

- كل ممثل أو موظف أو شخصية رسمية لدولة وكل موظف أو شخصية رسمية أو أى شخص يمثل منظمة حكومية يتمتع بحماية القانون الدولى فى مكان وزمان ارتكاب جريمة ضد شخص أو المقر الرسمى له أو محل إقامته الخاص أو وسائل انتقاله أو ضد حريته وكرامته وكذلك ضد أعضاء أسرته.

ج - التأكيد على التزام كل دولة متعاقدة بإدخال الجرائم المنوه عنها أنفاً فى تشريعاتها الجنائية الداخلية.

د - التأكيد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير والإجراءات الممكنة لمنع الإعداد للجرائم

السابقة فوق الإقليم أو الأقاليم لاختصاصها.

هـ - التأكيد على ضرورة التعاون فيما بين الدول المتعاقدة لمكافحة تلك الجرائم وتبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات الإدارية في هذا الخصوص.

ومما تجدر ملاحظته في هذا الخصوص أن بعض الدول أثارت التساؤلات حول مدى ملائمة وضع قواعد دولية جديدة لحماية الممثلين الدبلوماسيين وغيرهم من الأشخاص المتمتعين بحماية خاصة انطلاقاً من قواعد القانون الدولي، وقد رأت بعض الدول - كفرنسا مثلاً - أن المشكلة لا تكمن في وضع قواعد جديدة لتوفير الحماية لهؤلاء الأشخاص بقدر ما تكمن في التطبيق الفعال للاتفاقيات الدولية القائمة^(١).

ثالثاً، الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩،

إزاء تزايد الهجمات الإرهابية ضد الأبرياء بصفة عامة وتصاعد عمليات اختطاف الأفراد وأخذهم كرهائن على وجه الخصوص كان لابد من تحرك دولي فعال وتنسيق قوى لجهود الأسرة الدولية لمواجهة هذا النمط أو الأسلوب من أساليب الإرهاب والذي يتميز - شأنه في ذلك شأن سائر الأساليب الإرهابية - بالقسوة والوحشية ومنافاة أبسط المبادئ الإنسانية ومناهضة أدنى مقتضيات الكرامة البشرية، إزاء هذا الوضع جاء التحرك الدولي - خاصة في إطار هيئة الأمم المتحدة - متمثلاً في الإتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ وفيما يلي أهم سمات هذه الاتفاقية:

أ - عرفت هذه الاتفاقية جريمة أخذ الرهائن بأنها -

اختطاف الأشخاص واحتجازهم والتهديد بقتلهم أو إيذائهم أو استمرار احتجازهم من أجل إكراه طرف ثالث سواء كان هذا الطرف دولة أو منظمة دولية حكومية أو شخصاً طبيعياً

(١) للمزيد من المعلومات حول اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية

دولية بما في ذلك الموظفون الدبلوماسيون لعام ١٩٧٣ راجع المصادر التالية -

- د. عصام صادق رمضان، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.

- د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣ وما بعدها.

Eric Morris et al., op. cit., P. 123

Yonah Alexander, ed., op. cit., P. 337

Noemi : Gal-or, op. cit., P.93.

أو اعتبارياً أو مجموعة من الأشخاص على القيام أو الامتناع عن القيام بفعل معين كشرط صريح أو ضمنى للإفراج عن الرهينة.

ب - جرمت الاتفاقية عمليات أخذ الرهائن والشروع في ارتكابها أو المساهمة فيها إلى جانب آخرين يرتكبون أو يشرعون في ارتكاب مثل تلك العمليات.

ج - ألزمت الاتفاقية الدول المتعاقدة بإدخال جريمة أخذ الرهائن المنوه عنها أعلاه والمساهمة فيها أو الشروع في ارتكابها في إطار تشريعاتها الجنائية الداخلية وتقرير ما يتناسب وخطورتها من عقوبات.

د - أوجبت الاتفاقية على الدول المتعاقدة ضرورة اتخاذ ما يلزم من تدابير لمنع الإعداد لارتكاب مثل تلك الجرائم داخل أو خارج أقاليمها.

هـ - ألزمت الاتفاقية الدول المتعاقدة أيضاً بتبادل المعلومات وتنسيق الجهود فيما بينها لمنع ارتكاب تلك الجرائم.

و - هذه الاتفاقية لا تسرى أحكامها على أعمال أخذ الرهائن التي ترتكب أثناء النزاعات المسلحة والتي عالجتها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها بما في ذلك ما نصت عليه الفقرة ٤ من المادة الأولى من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ والمتعلقة بأعمال النضال المسلح التي تمارسها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي والنظم العنصرية ممارسة لحقها الثابت في تقرير مصيرها الوطني.

ومما تجدر ملاحظته في هذا الصدد أن أحكام هذه الاتفاقية لا تسرى إلا على جرائم أخذ الرهائن ذات البعد الدولي أي التي تتضمن عنصراً خارجياً أما تلك التي تحدث بكافة عناصرها داخل إقليم الدولة فتخضع كاملاً للتشريع الداخلي وتخرج عن نطاق تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، كما أن مشروع هذه الاتفاقية لم يحظى بقبول بعض الدول وخاصة فرنسا التي عبرت عن عدم رضاها عن هذا المشروع وبصفة خاصة ما يتعلق بالمطالبة بتطبيق عقوبة مشددة على جرائم أخذ الرهائن مما يقيد مرونة السلطات في حالات التفاوض مع محتجزى الرهائن مقترحة

تخفيف العقوبات على الإرهابيين الذين يقومون بإطلاق سراح رهائنهم طواعية واختياراً^(١).

* * *

إلقاء القنابل وزرع المتفجرات

أحد أقدم الأساليب الإرهابية وأوسعها انتشاراً أسلوب زرع المتفجرات وإلقاء القنابل فلقد استخدم الإرهابيون هذا الأسلوب منذ القرن التاسع عشر، وتحدثنا خبرة روسيا القيصرية والخبرة الفرنسية آنذاك عن المدى الواسع الذي استخدم فيه الإرهابيون هذا الأسلوب المدمر في مواجهة خصومهم^(٢).

ويلجأ الإرهابيون إلى استخدام هذا الأسلوب على وجه متسع النطاق نظراً للإعتبارات التالية :

- سهولة الاستخدام :

حيث عادة ما لا تحتاج عمليات إلقاء القنابل أو زرع المتفجرات إلى مهارات خاصة، بل إن قليل من الخبرة والتدريب كافٍ للقيام بمثل هذا النمط من أنماط العمليات الإرهابية.

- سهولة الحصول على المتفجرات :

حيث يتيسر للمنظمات الإرهابية الحصول على المتفجرات اللازمة للقيام بعملياتهم

(١) للمزيد من المعلومات والتفاصيل حول الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩ راجع المصادر التالية -

- د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ١٨١ وما بعدها.
Noemi : Gal-or, op. cit., P.95 and seq.

- د. عصام صادق رمضان، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩.
Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op cit., p.170.

- د. هيثم كيلاني، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

(٢) راجع في هذا الخصوص -

- د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣ وما بعدها.
Noemi : Gal-or, op. cit., P.20 and seq.

الإرهابية سواء عن طريق سرقتها من مصانع إنتاجها أو من المعسكرات^(١)، أو عن طريق صناعتها وإنتاجها بأيدي مدربين من الإرهابيين الذين يتولون مهمة تركيب هذه المتفجرات وإنتاجها^(٢).

– كفاءة الاستخدام:

عادة ما تحقق عمليات التفجير وإلقاء القنابل درجة عالية من إصابة الأهداف وإلحاق قدر أكبر من الخسائر في الوسط المستهدف ومن ثم تتحقق للإرهابيين فرصة أكبر لإنجاز الأهداف التي يعملون من أجلها ويسعون إلى تحقيقها.

– ردود الفعل:

إن الدوى الهائل وصوت الانفجارات المرعب يحقق للإرهابيين فرصة عظيمة لإحداث التأثير النفسى والشعور بالصدمة لدى قطاعات عريضة من المواطنين بما يحقق موجات متتالية ومتعاقبة من المؤثرات النفسية لدى المستهدفين بالعمل الإرهابى مما يجعلهم يعدلون عن مواقفهم أو يتراجعون عن قراراتهم لصالح المجموعات الإرهابية^(٣).

– درجة الأمان:

يحق أسلوب زرع المتفجرات وإلقاء القنابل للإرهابيين درجة عالية من الأمان حيث يتمكن الإرهابيون من النجاة بأنفسهم والهروب من مسرح العمليات، حيث تتبع معظم التنظيمات الإرهابية أسلوبى زرع المتفجرات الموقوتة أو التفجير عن بعد لاسلكيا^(٤) وهذا ما يتيح للفاعلين وقتا كافيا للهروب والنجاة.

(١) ذكرت بعض تقارير الجيش الأمريكى أن أكثر من ١١ ألف قطعة سلاح قد سرقت من بينها صواريخ العين الحمراء أرض - جو فى الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ راجع -

Eric Morris et al., op. cit., P. 81.

Ibid., P. 86. (٢)

Ibid., P. 87. (١)

(٤) أحمد جلال عز الدين، «الإرهاب الدولى وانعكاساته على الأمن القومى المصرى» مرجع سبق ذكره، ص

وعمليات التفجير وإلقاء القنابل قد تتم فردياً أو بواسطة مجموعات صغيرة، ومثل هذه الأعمال إذا ما ارتكبت لأسباب شخصية فتعد في هذه الحالة جرائم عادية وتخرج عن نطاق الفعل الإرهابي^(١)، هذا وتتنوع أهداف عمليات التفجير بتنوع الغايات التي تسعى المجموعات الإرهابية إلى تحقيقها، وفيما يلي بعض النماذج المستهدفة بعمليات التفجير وإلقاء القنابل -

- المقاهي ودور اللهو والميادين العامة -

تمثل هذه الأماكن المجال الحيوي لممارسة هذا الأسلوب من أساليب الإرهاب نظراً لما ينجم عن ذلك الفعل من ردود عنيفة وما يتركه من مشاعر سخط لدى قطاع عريض من المواطنين وما ينشره من رعب وخوف في صفوف المستهدفين بأنشطة المجموعات الإرهابية سعياً نحو تحقيق أهدافهم ذات الطابع السياسي على وجه العموم^(٢).

- الطائرات ووسائل النقل -

تتعرض الطائرات وغيرها من وسائل النقل للكثير من العمليات الإرهابية خاصة عمليات زرع المتفجرات وإلقاء القنابل خاصة عندما يكون الهدف ممارسة الضغوط على دولة ما لتعديل مواقفها تجاه قضية إرهابيين^(٣).

- المرافق الحيوية في الدول -

كثيراً ما يعمد الإرهابيون إلى مهاجمة المراكز والمرافق الحيوية في الدولة كالمطارات ومحطات توليد الكهرباء ومحطات المياه ومراكز تموين السيارات والمصانع إلخ وذلك على وجه يعرض حياة الملايين للخطر وذلك بالنظر إلى الاعتماد الحيوي للحياة المعاصرة على

(١) Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op cit., P. 5.

(٢) Noemi : Gal-or, op. cit., P.5

(٣) نشير في هذا الصدد إلى عمليات التفجير التي تعرضت لها بعض الطائرات أثناء تحليقها في الجو وذلك مثلما حدث لطائرة الخطوط الجوية الهندية ٧٤٧ والتي كانت في طريقها من تورتو إلى لندن بالقرب من الشاطئ الأيرلندي في يونيو ١٩٨٥ على أيدي متطرفين من السيخ، راجع في ذلك -

Eric Morris et al., op. cit. P. 5.

خدمات تلك المرافق، وعادة ما يلجأ الإرهابيون إلى مهاجمة مثل هذه الأهداف عندما يكون المسعى متمثلاً في العمل على تدمير المقدرات الاقتصادية للدولة وإظهار النظام السياسى بمظهر العجز أمام المواطنين وهز صورته ومكاته على المستوى والنطاق الدولى^(١).

- وهذا وتباين كمية المتفجرات التى تستخدمها المجموعات الإرهابية بتفاوت وتباين الأهداف المختارة لعملياتهم الإرهابية، فالسعى إلى تدمير مكتب شركة طيران ما أو إحداث تفجير فى مقهى أو دار عرض سينمائى أو ميدان عام لا يحتاج إلا إلى قدر وكمية محدودة قد لا تتجاوز قنبلة يدوية واحدة بينما تتطلب مهاجمة الأهداف الكبيرة كمية كبيرة من المواد المتفجرة كتدمير مقر سفارة أو تدمير معسكر لقوات معادية أو نسف مصنع ولنتذكر على سبيل المثال أن كمية المتفجرات التى استخدمت فى تدمير مقر المارينز فى بيروت تجاوزت الألف كيلو جرام من مادة تى . إن . تى شديدة الانفجار^(٢).

أما الحديث عن ضحايا التفجيرات وإلقاء القنابل فيقودنا إلى فئتين من الضحايا :-

- الضحايا المستهدفون أو المقصودون :-

هذه النوعية من الضحايا عادة ما تمثل قيمة فى حد ذاتها وعادة ما تكون مقصودة بالعمل الإرهابى لسبب أو لآخر كالدعاية مثلاً للقضية الإرهابية من وراء الهجوم بالقنابل على هؤلاء الضحايا أو ضرب رموز الدولة ممثلة فى ذلك الشخص أو هؤلاء الأشخاص أو إزالة عقبة تحول دون التحول نحو موقف إيجابى معين تجاه قضية الإرهابيين، هذه الفئة إذن يتم التخطيط المسبق للهجوم عليها بالمتفجرات والقنابل سواء فى مقر العمل أو محل الإقامة أو أثناء الانتقال من محل الإقامة إلى مقر العمل كتدمير مبنى وزارى معين أثناء تواجد وزير بعينه وعدد من كبار مساعديه أو تدمير ثكنة يقيم بها أحد كبار المسئولين فى نظام معين... إلخ، وهذه الفئة لا تمثل سوى نسبة محدودة من ضحايا عمليات المتفجرات وإلقاء القنابل.

(١) راجع فى هذا الصدد :-

Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op cit., p.40.

(٢) سعيد سلمان، ماذا بعد الإرهاب؟ (الطبعة الأولى، بيروت، دار أزال، ١٩٨٧)، ص ١٥٧.

- الضحايا غير المستهدفين -

هذه الفئة من الضحايا هم من الأبرياء الذين لا ذنب لهم ولا جريمة سوى أنهم تواجدوا بمحض الصدفة في مكان وزمان حدوث الانفجار، وهؤلاء الضحايا لا صلة لهم بقضايا الإرهابيين وقد لا يعلمون شيئاً عنها ولا يمثلون - من وجهة نظر الإرهابيين - أى وزن أو رمز، وهؤلاء الضحايا لا ينتمون إلى سن أو جنس معين أو فئة أو طبقة محددة فقد يكون من بينهم الأطفال والشباب والشيوخ والنساء كما قد يكون من بينهم الفقراء والأغنياء وذلك بدون ضابط أو محدد معين اللهم إلا أن حظهم التعس قد قادهم إلى ذات مكان ونفس زمان حدوث الهجوم الإرهابي، وهذه الفئة من الضحايا عادة ما تمثل الغالبية العظمى من ضحايا عمليات إلقاء القنابل واستخدام المتفجرات^(١).

- التحرك الدولي لمواجهة الظاهرة -

تم تنسيق جهود الدول لمواجهة هذا الأسلوب المدمر من أساليب الإرهاب وذلك في إطار الإتفاقيات الدولية التي أبرمت لمعالجة الإرهاب بصورة عامة، فقد جرمت اتفاقية جنيف الخاصة بمنع وقمع الإرهاب لعام ١٩٣٧ في مادتها الثانية أعمال التخريب والإضرار العمدى للأموال العامة أو المخصصة للاستعمال العام والمملوكة لطرف متعاقد أو تخضع لإشرافه كما جرمت أيضاً صنع أو تملك أو حيازة أو تقديم المفرقات بقصد ارتكاب أى فعل من أفعال الإرهاب^(٢)، كما جرمت الاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب لعام ١٩٧٧ في مادتها الأولى - من بين أفعال أخرى - استعمال المفرقات والقنابل والمتفجرات والرسائل المفخخة، كما جرمت أيضاً محاولة ارتكاب ذلك أو الاشتراك مع آخرين في ارتكاب أو محاولة ارتكاب تلك الأفعال^(٣)، وبما لا يغرب عن الأذهان أن أسلوب وعمليات زرع المتفجرات وإلقاء القنابل وغير ذلك من العمليات الإرهابية هي أفعال مجرمة في معظم القوانين الوطنية لسائر الدول ومنصوص على تحريمها وتجريمها ومحدد لها عقوبات رادعة تتواءم والمخاطر التي تنطوي عليها العمليات الإرهابية المختلفة.

(١) Leonard B. Weinberg and paul B. Davis, op cit., p.12.

Eric Morris et al., op. cit., P. 65.

(٢) أنظر نص المادة الثانية من هذه الاتفاقية في الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة.

(٣) راجع نص المادة الأولى من هذه الاتفاقية في الفصل الأول من الباب الأول من هذه الدراسة.

الفصل الثاني

أنماط الإرهاب وتصنيفاته

تتعدد أنماط الإرهاب وتتباين بتباين المدى والنطاق والأطراف والفاعلين والطبيعة والأهداف، ومع هذا التعدد والتنوع تبرز صعوبة محاولة الإحاطة بكافة صور الإرهاب وأنماطه وتصنيفاته، إلا أنه ثمة معايير رئيسة يمكن إبرازها وذكرها وعلى أساسها يمكن التمييز بين الأنماط الرئيسية للإرهاب:

المعيار التاريخي:

وعلى أساس هذا المعيار يمكن التمييز بين إرهاب الماضي Past Terrorism وإرهاب المعاصر Modern Terrorism.

معيار الفاعلين:

وعلى أساس هذا المعيار يتم التمييز بين الإرهاب الفردي Individual Terrorism وإرهاب الدولة State Terrorism.

معيار النطاق:

وعلى أساس معيار نطاق النشاط الإرهابي يتم التمييز بين الإرهاب المحلي Domestic Terrorism والإرهاب الدولي International or Transnational Terrorism.

معيار الطبيعة:

ووفقاً لمعيار طبيعة النشاط الإرهابي يتم التمييز بين الإرهاب الثوري Revolution- ary Terrorism والإرهاب الرجعي Reactionary Terrorism. وبين الاثنى - الانفصالي Ethnic- separatist Terrorism والإرهاب الانتحاري Suicide- Terrorism.

وسوف يعالج هذا الفصل القضايا الأساسية لهذه الأنماط الإرهابية بشئ من الإيجاز.

ارهاب الماضي

يقصد بارهاب الماضي Past Terrorism ذلك الإرهاب الذي شاعت ممارسته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد تركز هذا النمط من الارهاب في إرهاب الحركات الفوضوية والعدمية، والفوضوية Anarchism تقوم فلسفتها على مناهضة الدولة والسلطة والسعى عن طريق الارهاب والعنف إلى تقويض دعائمها وهدم رموزها وأركانها لتحرير الفرد والمجتمع من كل سلطة وقهر وتسلط استناداً إلى مقولة أن الناس قادرون على العيش معاً في وئام وبدون حاجة إلى حكومة تجبرهم على الطاعة^(١)، وتعود الأسس الفكرية للفوضوية إلى آراء ميخائيل الكسندروفيتش باكونين وبطرس كروبوتكين وقد تبنى الفوضويون مبدأً أو استراتيجياً الدعاية عن طريق الفعل The strategy of propaganda by deed مستخدمين الارهاب لتحقيق مبادئهم^(٢). ولقد أولى الفوضويون في عملياتهم الارهابية المتفجرات والديناميت أهمية خاصة إذ اعتبروا أن مثل هذه الأسلحة سوف تمكن الثوريين من أن يختاروا أهدافهم وأن يحققوا نسبة مرتفعة من الاشباع لتطلعاتهم في مناهضة رموز السلطة وأركان التسلط والقهر ومن ثم فقد استخدم الارهابيون من الحركات الفوضوية الديناميت والخطابات المتفجرة على نطاق واسع بحيث لم تسلم عاصمة في أوروبا من هجماتهم وعليه فقد انتشرت ضحاياهم في كافة المدن الأوروبية^(٣).

أما العدمية Nihilism فهي صورة متطرفة من الفوضوية، وقد شن أنصارها هجمات ارهابية عنيفة ضد حكومة روسيا القيصرية^(٤).

(١) Ibid., P.27.

(٢) Idem.

وانظر في بعض نماذج للممارسات الإرهابية للفوضويين في كل من روسيا وفرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر -

- د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٢ وما بعدها.

(٣) Eric Morris et al., op. cit., P.15.

(٤) أنظر نماذج لهذه الهجمات الإرهابية في -

- د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥ وما بعدها.

الارهاب الحديث أو المعاصر:

هو الارهاب الذي نعيشه ونعايشه من وقت لآخر في عصرنا الحالى ويشمل معظم الحركات الارهابية الحديثة في القرن الحالى، هذا النمط من الارهاب يعود إلى حوالى ٢٠ سنة أو ٣٠ سنة وهو خليط من حركات التحرر القومى الثورى واليسار الجديد والاتجاهات الفاشية والعنصرية^(١)، ويتميز هذا النمط من الارهاب بالطابع الجماعى أكثر منه الصفة الفردية، كما تقوم عليه العديد من المنظمات البالغة التعقيد، المتطورة التنظيم والتسليح والمتغلغلة فى أوساط قطاعات عريضة من المواطنين والتي يمكن أن تهدد السلم والاستقرار الدولى خاصة مع تزايد احتمالات تملكها لأسلحة الدمار الشامل^(٢)، وهذا النمط من الارهاب سوف يعالجه هذا الفصل بالمزيد من التفصيل فى اطار معايير التصنيف الأخرى للأنماط الإرهابية.

الارهاب الفردى:

يقصد بالارهاب الفردى Individual terrorism ذلك الارهاب الذى يرتكب بواسطة أشخاص معينين سواء عملوا بمفردهم أو فى اطار مجموعات منظمة، ويوجه هذا الارهاب ضد نظام قائم أو ضد دولة معينة أو حتى ضد فكرة الدولة عموماً^(٣)، ويطلق البعض على هذا النمط من الارهاب مصطلح الارهاب من أسفل Terrorism from below^(٤)، بينما يصفه فريق آخر بالارهاب الأبيض White Terrorism^(٥).

وهذا النمط من الارهاب يتميز بالانتشار والاستمرارية والتنوع فى الأهداف والأساليب والوسائل كما أنه يضم بين ظهرانيه كافة الحركات والأنشطة الارهابية بدءاً من ارهاب

(١) Noemi Gal - or, op. cit., P.20.

(٢) تقوم على الأنشطة الإرهابية فى الوقت الراهن أكثر من ١٢٥ مجموعة إرهابية تمارس أنشطتها فى أكثر من ٥٠ دولة، راجع -

-Eric Morris et al., op. cit., P.30.

وفى إحصائية أخرى فإن حوالى ٣٧٠ منظمة تمارس الإرهاب الدولى فى نحو ١٢٠ دولة، انظر -
- خضر الدهراوي، «انتشار الإرهاب الدولى»، مجلة السياسة الدولية (عدد ٧٧، يوليو ١٩٨٤)، ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٣) Noemi Gal - or, op. cit., P.1.

(٤) Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit., P.12.

(٥) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٣.

المجموعات الفوضوية ومروراً بـأرهاب المجموعات الاثنية الانفصالية ذات الأهداف القومية وانتهاءً بالمجموعات الارهابية الثورية الراديكالية والمجموعات العنصرية والمحافظة، هذا وستتضح لنا أبعاد هذا النمط من الارهاب بعد التعرض لمختلف الأنشطة الارهابية استناداً إلى المعايير الأخرى وخاصة معيار طبيعة النشاط الارهابي.

ارهاب الدولة

الجانب الآخر وفقاً لمعيار الفاعلين هو ارهاب الدولة State Terrorism ويقصد به ذلك الارهاب الذي تقوده الدولة من خلال مجموعة الأعمال والسياسات الحكومية التي تستهدف نشر الرعب بين المواطنين - في الداخل - وصولاً إلى تأمين خضوعهم لرغبات الحكومة أو في الخارج بهدف تحقيق بعض الأهداف التي لا تستطيع الدولة ولا تتمكن من تحقيقها بالوسائل والأساليب المشروعة^(١).

ويطلق البعض على هذا النمط من الإرهاب اصطلاح الارهاب من أعلى Terrorism From above على حين يفضل البعض الآخر تعبير الارهاب الأحمر Red Terrorism لوصف هذا النشاط الارهابي^(٢).

وهذا النمط من الارهاب - والذي تقوم على ممارسته وتنفيذه الدول والحكومات - يتم إما بصورة مباشرة وقد يتم بصورة غير مباشرة وذلك على المستويين الداخلي والخارجي.

المستوى الداخلي

على المستوى الداخلي تتم ممارسة الارهاب عادة من خلال منظمات الدولة وعبر مجموعات ارهابية تقوم الدولة بتأسيسها وذلك لزرع الرعب وخلق جو من الرهبة والفرع في

(١) راجع في هذا الخصوص -

- د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٦.

Eric Morris et al., op. cit., P.38.

Noemi Gal - or, op. cit., P.2.

- القاموس السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

(٢) الارهاب الأحمر تعبير دعا إليه لينين عام ١٩١٨ لتمارسه السلطة السوفيتية لحمايتها من الثورة المضادة.

أوساط مجموعات معينة من المواطنين قد تكون أقليات عرقية أو دينية أو لغوية معينة، كما قد تشن الدولة الارهاب ضد المجتمع بأسره والمثال التقليدي لارهاب الدولة هي نظام الحكم الارهابي الذي شهدته فرنسا في الفترة ما بين ١٧٩٣ - ١٧٩٤ حيث ضرب ثوار الثورة الفرنسية أعداءهم بكل قسوة ووحشية ولنتذكر في هذا الخصوص أمراً أصدره قادة الثورة من اليعاقبة إلى وزير داخلية الثورة جوزيف فوشيه بإزالة مدينة ليون بأسرها من خريطة الجمهورية الفرنسية، وليس أدل على هذه الوحشية من قول أحدهم « يجب أن نقتل حتى لا نقتل »، قال قضاة الثورة آنذاك « إننا ما جلسنا في قاعات المحاكم لتتصر الحقيقة والعدالة ولكن لنقدم الرءوس إلى الجلادين »^(١)، لقد أودى هذا الارهاب بحياة ٤٠ ألف مواطن فرنسي، وقاد إلى السجن ٣٠٠ ألف آخرين^(٢)

المستوى الخارجي

قد ترسل الدولة مجموعات ارهابية لاغتيال بعض معارضيها السياسيين المقيمين في بعض الدول الأجنبية، كما قد تقوم بعض أجهزتها بأعمال تخريب ضد مؤسسات ومرافق الدول الأخرى وفي هذه الحالة نكون بصدد ارهاب الدولة المباشر^(٣)، على أنه في أغلب الأحيان فإن الدولة عادة ما تلجأ إلى ممارسة الارهاب على وجه غير مباشر وذلك من خلال دعمها وتأييدها أو حتى من خلال تجنيدها لمنظمة ارهابية تستخدمها كوسيلة للضغط على الأطراف الأخرى، وهذا الدعم وذلك التأييد قد يكون في صورة مساندة مالية أو مادية كما قد يكون في شكل دعم عملي حيث تقدم الدولة تسهيلات لتدريب الارهابيين على أراضيها كما قد يكون أيضاً في صورة امداد المنظمات الارهابية بالمعلومات المتعلقة بالاهداف التي تسعى المجموعات الارهابية إلى العمل ضدها كما قد تمنح الدولة دعمها في صورة جوازات السفر

(١) للمزيد في هذا الخصوص أنظر -

- د . عبد الوهاب حومد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩ وما بعدها .

(٢) - Noemi Gal - or, op. cit., P.21.

Eric Morris et al., op. cit., P.15.

(٣) راجع -

Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit., P.77.

- Noemi Gal - or, op. cit., P.148.

وتأشيرات دخول يتمكن الارهابيون من خلالها من الدخول إلى الدول التي سيقومون بتنفيذ عملياتهم ضدها، كما قد تزود المجموعات الارهابية بالأسلحة اللازمة لتنفيذ عملياتها من مقار بعثاتها الدبلوماسية وذلك في حالة تعذر تهريب تلك الأسلحة إلى الدولة المستهدفة بالعمل الارهابي وإضافة إلى ذلك فقد تقوم الدولة بتقديم الملجأ والملاذ للمشاركين في تلك العمليات الارهابية وتحقيق الحماية لهم فضلاً عن تقديم التغطية السياسية والايديولوجية لتلك المجموعات الارهابية بصورة أو أخرى^(١).

وهذا وتقود الدولة الارهاب على وجه مباشر أو بصورة غير مباشرة مدفوعة في ذلك بمجموعة من الدوافع ومستهدفة تحقيق بعض الغايات والنتائج أهمها:

على الصعيد الداخلي:

- تحقيق الاستمرارية لنظام الحكم القائم والذي لا يحظى بتأييد شعبي واسع.
- تحريك التأييد وتكتيل الجهود تجاه قضايا يواجهها النظام.
- فرض الهيمنة والسيطرة وتصفية العناصر المعارضة.
- القضاء على مراكز القوى التي تمثل خطراً على استقرار النظام.
- اعادة صياغة الأفكار وتدعيم مفاهيم معينة تخدم النظام^(٢).

على الصعيد الخارجي:

يرى الكثيرون أن الدولة تلجأ عادة إلى الوسائل والأساليب الإرهابية عندما توجد هوة بين الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية التي تسعى إلى تحقيقها خفية دون علانية، كذلك فإن

(١) راجع -

- د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

- د. هيثم كيلاي، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

-Eric Morris et al., op. cit., P.114.

- Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit., P.15.

(٢)

- د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٦.

-Eric Morris et al., op. cit., P.114.

الدولة تمارس الارهاب على هذا المستوى عندما تعجز الوسائل المشروعة عن تحقيق أهدافها التي تسعى إليها، كذلك فإن الممارسات الارهابية تجنب الدولة الحروب ومخاطر المواجهة العسكرية المباشرة مع الدولة الخصم ولاسيما إذا كانت الأخيرة من القوى ذات الوزن العسكري الكبير هذا فضلاً عن أن الارهاب غير مكلف نسبياً ففي مقابل بعض الأسلحة اليدوية وبعض التسهيلات الأخرى تستطيع الدولة - عبر الارهاب- أن تلحق خسائر كبيرة بالدولة المعادية أو الدولة الخصم^(١).

الارهاب المحلى

ويقصد بالارهاب المحلى Domestic Terrorism ذلك الارهاب الذى تتم ممارسته داخل الدولة وذلك بتوافر الظروف التالية:

- أن ينتمى المشاركون فى العمل الارهابى وضحاياهم إلى جنسية نفس الدولة التى وقع فيها الفعل الارهابى.

- أن تنحصر نتائج الفعل الارهابى داخل حدود نفس الدولة.

- أن يتم الاعداد والتخطيط للعمل الارهابى فى نطاق السيادة القانونية والاقليمية لتلك الدولة.

- أن يكون تواجد المشاركين فى الفعل الارهابى داخل حدود ذات الدولة.

- ألا يكون هناك أى دعم مادى أو معنوى لذلك النشاط الارهابى من الخارج.

وعلى ذلك فبتوافر هذه الظروف نكون بصدد ارهاب محلى أوداخلى، ومن أمثلة هذا النمط من الارهاب ما قامت به منظمة الألوية الحمراء الايطالية فى عام ١٩٧٠ من عمليات ضد ايطاليين آخرين لكسب التأييد من جانب الطبقة العاملة لقضية الثورة ضد الدولة الايطالية، ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد أن مثل هذا النمط من الارهاب يخضع كاملاً

(١) Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit., P.76.

د. ابراهيم أبراش، « العنف السياسى بين الإرهاب والكفاح المشروع »، مجلة الوحدة، عدد سبق ذكره، ص ٨٩.

للاختصاص العقابي للدولة دون تدخل خارجي^(١).

الارهاب الدولي:

الارهاب الدولي International (transnational) Terrorism هو ذلك

الارهاب الذي يأخذ بعداً أو طابعاً دولياً، وهذا البعد أو الطابع الدولي يتمثل في:

- اختلاف جنسيات المشاركين في الفعل الارهابي.

- تباين جنسية الضحية عن جنسية مرتكب العمل الارهابي.

- ميدان حدوث الفعل الارهابي يخضع لسيادة دولة ليست الدولة التي ينتمى إليها

مرتكبو الفعل الارهابي وهذا الميدان قد يكون جزءاً من اقليم الدولة أو سفارة تابعة لتلك الدولة.

- وقوع الفعل الارهابي ضد وسائل نقل دولية كالطائرات أو السفن (أو مال يقع تحت

الحماية الدولية).

- تجاوز الأثر المترتب على العمل الارهابي نطاق الدولة الواحدة كأن يكون متجهاً نحو

دولة أخرى أو منظمة أو تجمع دولي معين.

- تباين مكان الاعداد والتجهيز والتخطيط للعمل الارهابي عن مكان التنفيذ كأن يتم

التخطيط في دولة ما على حين يقع الفعل الارهابي في اقليم دولة أخرى.

- وقوع الفعل الارهابي بتحريض دولة ثالثة أو يشن بواسطتها.

- تلقى المجموعة الارهابية مساعدة أو دعم مادي أو معنوي خارجي.

- فرار مرتكبي الفعل الارهابي ولجؤهم إلى دولة أخرى بعد تنفيذ عملياتهم الارهابية.

هذا وقد قررت لجنة الخبراء المنبثقة عن الاتحاد الدولي لتوحيد القانون الجنائي أن

الارهاب يكون دولياً في الأحوال التالية:

(١) راجع في هذا الخصوص -

Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit., P.12.

- د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

- د. محمد تاج الدين الحسيني، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

- ١ - فى حالة إثارة اضطراب فى العلاقات الدولية.
 - ٢ - أن توجه الجريمة ضد دولة غير الدولة التى فيها ابتداء الجريمة.
 - ٣ - أن يكون الفاعلون لاجئون من الخارج.
 - ٤ - أن يتم التجهيز للجريمة فى بلد آخر خلاف الدولة المعنية بارتكاب الجريمة أو أن يحدث الارتكاب للجريمة فى غير الدولة المعنية.
- ويضيف بعض الباحثين إلى ما سبق بأن الارهاب يصبح دولياً عندما يكون هدفه أحداث ثورة عالمية لأحداث تغيير فى الأدوار العالمية (أدوار اللعبة العالمية) وفى بنية النظام الدولى .
- ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن مثل هذا النمط من الارهاب لا يخضع للاختصاص العقابى للدولة المعنية فحسب بل تحكمه وتحدد العقوبات الرادعة له مبادئ القانون الدولى العام المنبثقة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية فى هذا الشأن والتى سبق الإشارة إليها بشئ من الإيجاز^(١).

الارهاب الثورى

الارهاب الثورى Revolutionary Terrorism هو ذلك الارهاب الذى يسعى مرتكبوه إلى أحداث تغييرات أساسية وجذرية فى توزيع السلطة والمكانة والثروة فى المجتمع ويعملون على تغير النظام الإجتماعى والسياسى القائم^(٢) ومن ثم يتخذ هذا الإرهاب من النظام الرأسمالى ورموزه والديمقراطيات الغربية هدفاً أعلى يسعى إلى تدميره وتقويض أسسه بمختلف وسائل وسبل العنف وذلك تحقيقاً لسيطرة البروليتاريا، وهذا النمط من الارهاب يدور فى فلك الايديولوجية الماركسية، على أنه يمكن التمييز بين المجموعات التى تتبنى الارهاب

(١) راجع فيما يتعلق بالطابع الدولى للإرهاب المصادر التالية -
Noemi Gal - Or, op. cit., P.6.

Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit..

- د . محمد عبد المنعم عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٦ وما بعدها .

- د . عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠ .

- د . محمد تاج الدين الحسيني، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره ذات الصفحة السابقة .

(٢) Noemi Gal - Or, op. cit., P.23.

الثورى على أساس المفهوم الثورى لديها فبالنسبة لبعضها فإن الاهداف يجب أن تكون ثورية داخل القطر الواحد بينما بالنسبة للآخرين - مثل الجيش الأحمر فى ألمانيا الغربية واليابان - فإن الثورة لابد وأن تتحقق بمفهوم عالمى لتعذ وضع حد للامبريالية الغربية بصورة عامة ووضع حد ونهاية للسيطرة الواسعة النطاق للشركات متعددة الجنسيات والرموز الرأسمالية بصورة خاصة^(١)، ومثل هذا النمط من الارهاب والذي يطلق عليه البعض أيضاً ارهاب اليسار له تقاليد بعيدة أو طويلة فى تاريخ الارهاب، ومن أمثلة المجموعات الارهابية التى تتبنى هذا النمط من الارهاب الألوية الحمراء فى ايطاليا، الجبهة الألمانية للجيش الأحمر ومنظمة بادر ماينهوف فى ألمانيا الغربية، منظمة العمل المباشر فى فرنسا، منظمة التيوباماروس فى أوجواي، وفيما يلى نبذة مختصرة عن هذه المنظمات:

الألوية الحمراء فى ايطاليا

نشأت منظمة الألوية الحمراء الايطالية Italian Red Brigades فى ميلانو عام ١٩٧٠ وهى إحدى المنظمات الارهابية الثورية التى تسعى إلى تقويض أسس الدولة الايطالية بنظامها الرأسمالى كما تسعى إلى مهاجمة قواعد ومؤسسات حلف شمال الاطلنطى فى ايطاليا فضلاً عن أنها تعمل على تخليص العمال الايطاليين من الاستغلال الرأسمالى، ومن أبرز أنشطتها الارهابية اختطاف الجنرال دوزير مساعد قائد قوات حلف شمال الاطلنطى واختطاف وقتل السياسى الايطالى ألدو مورو فى مارس ١٩٧٨^(٢).

الجبهة الألمانية للجيش الأحمر

هى إحدى منظمات اليسار فى ألمانيا الغربية، بدأت أنشطتها فى عام ١٩٦٨ تسعى كغيرها من المنظمات الارهابية الثورية إلى مهاجمة مؤسسات الدولة الألمانية وتدمير مقوماتها أملاً فى ازالة النظام الرأسمالى القائم لافساح المجال أمام المد الاشتراكى، مارست هذه المنظمة

(١) Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit.. P.13.

(٢) Ibid., P.70.

- د . ابراهيم أبراش، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣.

العديد من الهجمات الارهابية حيث رصدت حكومة بون ٢٢١ هجوماً ارهابياً للمجموعات الثورية اليسارية خلال عام ١٩٨٥ (١).

منظمة بادر ماينهوف:

هي إحدى المنظمات المنشقة عن الجبهة الألمانية وهي أيضاً ذات طبيعة وميول يسارية كسابقتها وقد مارست العديد من الأنشطة ومن أظهرها اختطاف وقتل هانز مارتن شلاير أحد أكبر رموز الصناعة في ألمانيا في سبتمبر ١٩٧٧ وذلك انتقاماً لموت بعض أعضاء المنظمة والجيش الأحمر في سجن شتوتجرت ورداً على الهجوم على طائرة لوفتهانزا التي كانت مختطفة في مقديشيو في تلك الفترة (٢).

منظمة العمل المباشر:

من أبرز المنظمات اليسارية في فرنسا، أعلنت أنها ستعمل ضد أهداف تابعة لحلف شمال الأطلسي وضد الارتباطات العسكرية الفرنسية مع هذا الحلف، نفذت العديد من الأعمال الارهابية منها تفجير مقر الشرطة الجنائية الفرنسية واغتيال رونييه أودران مدير الشؤون الدولية في وزارة الدفاع الفرنسية (٣).

منظمة التيوباماروس:

تأسست التيوباماروس Tupamaros في مونت فيديو بأورجواي على يد راؤول سينديك - منظم اتحاد العمال - في عام ١٩٦٢ وهي إحدى المنظمات اليسارية التي مارست عدداً من الأنشطة الارهابية في أمريكا اللاتينية وغيرها من الأماكن، في عام ١٩٦٩ نفذت إحدى وحداتها عملية سطو على إحدى الخانات وقامت بتوزيع حصيلة المسروقات على الفقراء،

(١) Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit., P.67.

- سعيد سلمان، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

(٢) Eric Morris et al., op. cit., P.64.

(٣) Ibid.,P.35.

كما قامت باختطاف السفير البريطاني فى أوجواى السير جيوفرى جاكسون فى ٨ يناير ١٩٧١، وقد ساهمت عمليات المنظمة فى اسقاط نظام الحكم فى البلاد عام ١٩٧٣^(١).

الارهاب الرجعى

الارهاب الرجعى Reactionary Terrorism هو ذلك الارهاب الذى يرمى إلى الحفاظ على الأوضاع السياسية أو الاجتماعية القائمة فى المجتمع مستهدفاً بذلك تحقيق أحد هذه الغايات أو جميعها:

- الحفاظ على السيطرة والهيمنة الاثنية أو العنصرية.

- الابقاء على المجتمع متحرراً من التأثير الشيوعى.

- الحفاظ على سيادة قيم دينية معينة.

وعلى ذلك فإن المنظمات الارهابية ذات الطبيعة المحافظة تعمل ضد الاجانب وتنادى بأن العمل الوطنى يجب أن يكون فقط لأبناء الوطن أما سواهم فينبغى أن يطردوا منه كما تعمل مثل هذه المنظمات عادة ضد التيارات السياسية اليسارية وتقاوم أو تناوئ الأحزاب أو الجماعات أو المنظمات التى تسعى إلى نشر أو تطبيق المبادئ الماركسية فى المجتمع وما يسترعى الانتباه بالنسبة لهذا النمط من الارهاب أنه لا يلقى معارضة من جانب الحكومات القائمة بل إن منها لما يؤيد ويدعم مثل هذه الأنشطة الارهابية وليس الأمر كذلك فحسب بل قد يتعداه إلى الحد الذى تعتمد فيه بعض الدول على مثل هذه المنظمات الارهابية كأداة لتمارس بواسطتها ارهاب الدولة على النحو المشار اليه آنفاً^(٢).

وفيما يتعلق بهذا النمط من الارهاب فإنه يمكن التمييز فى اطاره بين نمطين فرعيين أحدهما يعتمد على أسس ايديولوجية بينما يقوم الآخر أو يستند إلى أسس عنصرية وفيما يلي اطلالة سريعة على كل منها:

(١) Leonard B. Weinberg and Paul B. Davis, op. cit., P.58.

(٢) Ibid., P.72.

الارهاب الرجعى القائم على أسس ايديولوجية:

ذلك الارهاب الذى يستند فى طبيعته الرجعية المحافظة على أسس فكرية حيث تناوى المنظمات الارهابية الداخلة فى هذا النطاق القوى والاتجاهات اليسارية وتعمل على محاربة التيارات الشيوعية والقوى الداعية لاحتلال الأنظمة اليسارية محل الأنظمة الرأسمالية القائمة^(١).

وتتبنى هذا الاتجاه عادة المنظمات الفاشية والنازية الجديدة فى ايطاليا وألمانيا الغربية مثل مجموعة هوفمان للرياضات العسكرية -The Military sports Group Hoff-man وجبهة العمل للوطنيين الاشتراكيين، وقد ارتكبت هذه المنظمات النازية الجديدة ما يزيد على ١٥٠ عمل من أعمال العنف فى الفترة ما بين ٨٣ - ١٩٨٤^(٢).

الارهاب الرجعى القائم على أسس عنصرية:

هو ذلك الارهاب الذى يستند فى طبيعته الرجعية المحافظة على أسس عنصرية حيث الاعتقاد بسمو عنصر معين وسيادته على منطقة معينة وماعداه من عناصر أخرى هى أخط فى مرتبتها الأدمية منه ومن ثم ينبغى ألا تتواجد معه على أرض واحدة، ومثل هذا النمط من الارهاب عادة ما يوجه ضرباته تجاه العناصر الأجنبية أو الوافدة وعلى وجه الخصوص العناصر الملونة، هذا وتقوم على هذا النمط من الارهاب العديد من المنظمات التى تنتشر فى العديد من دول العالم وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وجنوب أفريقيا.

- فى الولايات المتحدة مارست مجموعات الكولوكس كلان Ku Klux Klan الارهاب منذ فترة ما بعد الحرب الأهلية وشنت العديد من الهجمات العنيفة بالقنابل على منازل السود ومدراس أطفالهم والفنادق التى يرتادها الزوج وذلك كوسيلة لمنع السود من ممارسة الحقوق الدستورية للمواطنة^(٣)، كذلك فقد مارست مجموعة الأخوة الآرية -Aryan Brotherhood الارهاب كأداة لاستعادة السيطرة الانجلو ساكسون على الحياة الأمريكية زاعمة بأن

(١) د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣.

(٢) Leonard B. Weinberg and Paul B. Davis, op. cit.. P.70.

(٣) مارتن لوثر كنج، لماذا نفذ صبرنا؟ ترجمة عديلة حسن مياس (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٦)، ص ١١٥.

الجنس الأنجلو سكسونى هو الجنس الذى اختاره الله ليسكن قارة أمريكا الشمالية ومن ثم فإنه لا يحق للأجناس الأخرى أن تعيش فى الولايات المتحدة الأمريكية (١).

- وفى ألمانيا الغربية نجد أن الغالبية العظمى للتنظيمات النازية الجديدة تستند فى عملياتها الارهابية إلى أسس عنصرية حيث تمارس عملياتها ضد الملونين، ورفعت معظمها شعار «العمل الألمانى للعمال الألمان والأجانب ينبغى أن يطردوا منها».

- وفى فرنسا قامت العديد من المنظمات العنصرية مثل جبهة التحرير الوطنى الفرنسى والتي أخذت على عاتقها العديد من المهام ومنها تحرير فرنسا من الوجود العربى والافريقى ومن التأثير اليهودى (٢).

- أما فى ايطاليا فقد قامت منظمات عديدة مثل الحركة الاشتراكية الايطالية والحزب الفاشى الجديد والنظام الأسود وجميعها منظمات عنصرية قادت العديد من الهجمات الارهابية ضد العمال الأجانب فى ايطاليا (٣).

- أما فى جنوب أفريقيا حيث يقوم نظام الحكم على أسس عنصرية خالصة فى مرحلة ما قبل التطورات الديمقراطية الأخيرة فتوجد العديد من المنظمات الارهابية التى نظمها غلاة البيض لنشر الذعر والارهاب بين السود بدعوى المحافظة على أرواح البيض وممتلكاتهم، ومن أشهر هذه المنظمات منظمة «أمن البيض» وهى منظمة يرتدى أعضاؤها زياً خاصاً وتقوم بدوريات منتظمة فى الكثير من المدن تنشر الارهاب والفوضى وعلى مرأى ومسمع من الحكومة العنصرية هناك (٤).

الارهاب الاثنى الانفصالى:

الارهاب الاثنى الانفصالى Ethnec-Separatist Terrorism هو ذلك الارهاب الذى يستهدف احلال ممارسة السيادة من جانب دولة على اقليم معين بآخرين، وتقود هذا الارهاب عادة منظمات ذات طبيعة عرقية أو قومية تسعى إلى تحقيق الانفصال عن الدولة

(١) Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit.. P.71.

(٢) د. ابراهيم أبراش، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.

(٣) Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit.. P.14.

(٤) عبد اللطيف الحنفى «الارهاب العنصرى ينسف المفاوضات قبل أن تبدأ»، جريدة الأهرام، ١٩٩٠/٤/٦.

المركزية لتقييم كيائها الذاتى المستقل، ومن ثم توجه هذه المنظمات أنشطتها الارهابية ضد أفراد ومؤسسات الدولة التى تعتبرها مسئولة عن حرمانها من بلورة كيائها القومى المستقل من جهة وضد المتعاونين من أبناء هذه المجموعات العرقية أو القومية مع تلك الدولة من جهة أخرى (١).

وهذا النمط من الارهاب يتميز بالعنف الدموى وبلاستمرارية وبالطابع الشعبى أى أن له امتداد بين فئات الشعب التى يعبر عنها ويعمل باسمها، كما أن هذا النمط من لارهاب يعتمد كلية على تأييد قطاعات عريضة من أبناء الفئات العرقية أو القومية التى تسعى لتحقيق أهدافها الانفصالية، ومما يلاحظ أيضاً أن مثل هذا النمط من الارهاب لا يحكمه اتجاه ايديولوجى معين ولكن تحكمه وحدة الهدف المتمثل فى العمل على خلق كيان قومى اثنى مستقل (٢).

وهذا وينتشر هذا النمط من الارهاب ويمارس على نطاق واسع فى معظم دول العالم ويمتد نشاطه من أقصى شمال الكرة الأرضية إلى أقصى الجنوب ومن أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، فى ايرلندا وفى كندا وسريلانكا وفى أسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا.... الخ.

وفيما يلى اطلالة سريعة على بعض المنظمات الارهابية التى تقوم على هذا النمط من الارهاب والذى تسعى من خلال ممارسته إلى تحقيق الانفصال القومى أو العرقى وبلورة كيائها الذاتى المستقل:

الجيش الجمهورى الايرلندى:

تهدف هذه المنظمة إلى تحرير ايرلندا الشمالية من السيطرة البريطانية واعادة توحيدها مع جمهورية ايرلندا، هذا وقد نفذ أفراد هذه المنظمة هجمات عديدة ضد القوات البريطانية كما قاموا بعدد من عمليات التفجير فى عدد من الأماكن العامة.

(١) د. ابراهيم أبراش، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.

(٢) Eric Morris et al., op. cit., P.32.

جيش التحرير الوطنى الايرلندى

تشكل فى ١٩٧٢ ، مارس أنشطته الارهابية من أجل توحيد ايرلندا تحت نظام حكم اشتراكى وقد قام بعمليات اغتيال لبعض القادة المحافظين مثل ايرى نيف فى ١٩٧٦ ، وتفجير مخزن هارولد ١٩٨٢ كما نفذ عدد من الاعتداءات على بعض الدبلوماسيين البريطانيين فى القارة الأوروبية (١).

منظمة ايتا الانفصالية الأسبانية

تأسست حركة ايتا E.T.A. (Euzkadi ta Askatasuna) فى عام ١٩٥٢ على يد عدد من طلاب الجامعات بهدف العمل على تحقيق استقلال اقليم الباسك من السيطرة الأسبانية وإنشاء دولة الباسك القومية، ومنذ عام ١٩٦٠ انتهجت هذه المنظمة سياسة الكفاح المسلح وقد بدأت عملياتها فى مواجهة نظام الجنرال فرانكو فقامت بعدد من الاغتيالات لقادة البوليس والجيش فى الباسك وغيره من الأقاليم الاسبانية وكذلك كبار رجال الصناعة والأعمال الأسبان، فى عام ١٩٧٣ قامت هذه المنظمة باغتيال الاميرال كاريرو بلانكو رئيس الوزراء الأسباني والمقرب إلى فرانكو وذلك فى مدريد (٢).

جبهة تحرير كوبيك

تسعى جبهة تحرير كوبيك (The Front for the Liberation of Quebec) F.L.Q. إلى تحقيق انفصال إقليم كوبيك عن الاتحاد الكندى، وقد نفذت عدد من العمليات الارهابية خلال عام ١٩٧٠ مثل اغتيال جميس كروس المبعوث التجارى البريطانى ومقتل بيير

(١) Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit., PP.52-53.

Yonah Alexander (ed.), op. cit., PP. 65 and seq.-

(٢) راجع -

Eric Morris et al., of. cit., P.35.-

Noemi Gal - Or, ok. cit., P.23. -

لابورت وزير النقل فى كوبيك (١).

- جيش التحرير الوطنى الكورسيكى -

تعمل هذه المنظمة مع غيرها من المنظمات الأخرى كمنظمة العمل من أجل نهضة كورسيكا والألوية الثورية الكورسيكية من أجل تحقيق استقلال كورسيكا عن فرنسا، وقد قامت هذه التنظيمات بعدد من العمليات العنيفة ضد أهداف فرنسية وخاصة موجة التفجيرات التى شهدتها عام ١٩٧٠ فضلاً عن أعمال القرصنة واختطاف الطائرات والاغتيالات (٢).

الجيش السرى لتحرير أرمينيا

قاد العديد من العمليات الارهابية ابرزها الهجوم بالقنابل عل مطار أورلى فى يوليو ١٩٨٣ (٢).

وأضف إلى ما سبق المنظمات الارهابية الهندية مثل منظمات السيخ والمنظمات السريلانكية مثل منظمة نور تحرير تاميل ايلام وجميعها تسعى إلى تحقيق الهدف العام لمثل هذا النمط من الارهاب وهو هدف الانفصال وبلورة الكيان الذاتى المستقل.

- ارهاب الانتحار -

ارهاب الانتحار Suicide Terrorism هو ذلك الارهاب الذى يضحي من خلاله الفاعل بنفسه وهو يقدم على ذلك مع علمه المسبق بأنه سيلقى حتفه حتماً من خلال قيامه بالعنف الارهابى، ويتميز هذا النمط من الارهاب بالاعتماد الحىوى على المتفجرات وبكميات كبيرة نسبياً، ويوجه مثل هذا النمط من الارهاب عادة ضد أهداف حيوية كمقار السفارات والمطارات والقواعد العسكرية... إلخ.

(١) راجع -

Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit., P.55. -

- سعيد سلمان، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

(٢) راجع -

- د. ابراهيم أبراش، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٩١.

Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit., P.56. -

Eric Morris et al., op. cit., P.46. (٢)

ويرى البعض أن المرحلة الأولى الرئيسة من ارهاب الانتحار كانت في ديسمبر ١٩٨١ عندما تم تدمير السفارة العراقية في بيروت حيث تمخض الانفجار عن تدمير المبنى ومقتل ٢٧ شخصاً وجرح أكثر من مائة آخرين، وقد حققت التفجيرات الانتحارية أهمية سياسية مع اغتيال بشير الجميل في سبتمبر ١٩٨٢ وقد أصبح لها بعداً دولياً مع تفجير السفارة الأمريكية في بيروت في ابريل ١٩٨٣ ومع التفجير الواسع النطاق الذي حدث في اكتوبر ١٩٨٣ في مقر قوات المارينز (البحرية الأمريكية) في بيروت وأدى إلى مقتل ٢٤١ جندي أمريكي^(١).

الارهاب الفكري

هو ذلك الارهاب الذي يستهدف محو الفكر القائم وغرس فكر جديد، وهذا النمط من الارهاب يطلق عليه البعض اصطلاح الارهاب اللغوي انطلاقاً من أن اللغة يمكن أن تكون أداة من أدوات الرقابة ليس فقط من خلال نوعية القيم التي تنادى بها ولكن أيضاً في شكل الاتصالات المنقولة ونمط الاعلام المقدم والآراء التي تبدها والدعاية التي تفرضها^(٢)، وهذا النمط من الارهاب - الذي تمارسه بعض الأنظمة السياسية في مواجهة مواطنيها كما قد تمارسه ضد غيرهم - يستهدف أيضاً الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها،

- كبت بل وإخماد الأصوات المعارضة داخلياً وخارجياً.
- فرض نطاق أو حدود لاينبغي تجاوزها عند التعبير عن الرأي في مختلف القضايا العامة.

- فرض نمط معين من الثقافة على عقول ووعي المواطنين.
- الوصول إلى درجة عالية من الرقابة على الفكر وتوجيهه الوجهة التي تتمشى وأهداف النظام واتجاهاته وذلك يتم بواسطة:
- برامج تربوية متخصصة ومقننة سلفاً تدور في فلك ايديولوجية النظام وفلسفته وفكره.

(١) Daniel Pipes, The Long Shadow: Culture and Politics in the Middle East (New Brunswick: Transaction Publishers, 1989), P.195.

(٢) فيليب برنو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

- صبغ البرامج التعليمية بالصبغة الفكرية للنظام.
 - التنشئة السياسية على وجه يتمشى مع أهداف النظام وذلك من خلال:
 - البرامج الدعائية.
 - ندوات التوعية.
 - المطبوعات والمنشورات.
 - المراكز المتخصصة لبث السموم الدعائية فى الداخل والخارج.
 - الوسائل المسموعة (اذاعة. تسجيلات صوتية) والمرئية (برامج تليفزيون - شرائط سينمائية - أفلام فيديو).
- ويتم ذلك بصورة مركزة لخدمة الأهداف الدعائية للنظام، ويهدف هذا النمط من الارهاب أيضاً إلى محو ذاتية الفرد وتمييزه الفكرى والثقافى وتحويله إلى مجرد آلة مسلوقة الارادة يعمل بتلقائية تامة لتنفيذ مخططات النظام^(١).

الارهاب النفسى:

الارهاب النفسى يعنى ممارسة الضغوط على شخص ما من خلال نشر ستاراً واقعياً من الأكاذيب والاتهامات بصورة مستمرة حتى تنهار معنوياته ويفقد توازنه وعادة ما يعتمد هذا النمط من الارهاب على حسابات مدروسة بدقة بالغه^(٢).

* * *

(١) مطيع مختار، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

(٢) ف. دينيوف، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٧.

تلك هي الأنماط الرئيسة للارهاب، وإن كان البعض يتحدث عن مجموعات ارهابية ظهرت مؤخراً في الولايات المتحدة ليست ثورية ولا عرقية انفصالية ولكنها تسعى إلى منع الناس من التعامل مع الخدمات التي تقدمها مستوصفات الاجهاض^(١)، وهذا لن يكون النمط الأخير فمع تطور الحياة وتنوع وتعدد وتعقد وتشابك وتداخل المشاكل اليومية التي يواجهها الناس ستبرز عل مسرح الحياة - في المستقبل - أنماط جديدة ومتنوعة من الأنشطة الارهابية.

* * *

(١) Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit.. P.14.

الفصل الثالث

دوافع الإرهاب

تتعدد دوافع الارهاب ومثيراته بتعدد وتنوع المواقف التي ينبثق منها الارهاب وتختلف باختلاف الزمان والمكان وتتعدد أيضاً آراء الباحثين فيما يتعلق بدراسة وتحليل دوافع الارهاب ومثيراته فمنهم من يرى أنه عند دراسة وتحليل تلك الدوافع والمسببات فلا بد أن يتم على مستويات ثلاث:

- المستوى الفردي: أى الدوافع التي تجعل الفرد يتجه إلى الارهاب ويختار النشاط الارهابي كسبيل أساسى فى حياته.

- المستوى الوطنى: أى الدوافع والمثيرات التي تدفع إلى الارهاب على المستوى الداخلى فى الدولة الواحدة.

- المستوى الدولى: ويقصد بالدوافع على هذا المستوى مجموعة الأوضاع الدولية التي تشجع على الارهاب كنظام تقسيم العمل الدولى الراهن وما يحمله فى طياته من ضغوط ومظالم على بعض الدول^(١).

- على حين يتجه البعض الآخر إلى دراسة دوافع الارهاب ومثيراته بصفة عامة دون الوقوف عند مستويات محددة وخاصة المستوى الفردي^(٢)، وعلى أي الأحوال فكل مسلك له ما يميزه ويضيف اليه عناصر ايجابية فى التحليل ومن ثم فستعرض لكل من الاتجاهين السابقين فى دراستنا لدوافع الارهاب ومثيراته من خلال المزج بينهما حتى تكون الدراسة أكثر اكتمالاً وشمولاً.

- دوافع الارهاب على المستوى الفردي:

تتعدد وتنوع الدوافع التي تقود الفرد إلى الارهاب وتختلف باختلاف شخصية الارهابي والظروف التي يعيش فيها والضغوط التي يتعرض لها، وقد عرض الكثيرون لنظريات عديدة توضح لما ذا يندفع الفرد إلى الارهاب، وهذه النظريات تختلف باختلاف منظور الباحث

(١) من المنادين بهذا القول الباحث Noemi Gal. or

(٢) ممن سلك هذا السبيل -

Eric Morris, Alan Hoe and John Potter.

وتركيزه على زاوية دون أخرى، فمن الباحثين من يركز على الجوانب السيكولوجية باعتبارها السبب الأساسي في انضواء الفرد تحت لواء الارهاب ومنهم من يركز على الجوانب المادية على حين يذهب فريق ثالث إلى القول بأن العامل الهام في دفع بعض الأفراد إلى خضم الارهاب يكمن في الناحية الوجدانية وما نحن نشير إلى هذه الاتجاهات الرئيسة الثلاث مع ضرورة تذكر أن أى منها لا يكفي وحده لكى يكون مفسراً لدوافع الارهاب لدى الفرد بل إن جميعها مكتملة تلقى لنا الضوء على الدوافع الحقيقية للارهاب على المستوى الفردى.

- الارهاب والجوانب السيكولوجية -

تلعب الجوانب السيكولوجية وما يعتريها من تغيرات دوراً هاماً في هذا الخصوص ولا سيما عندما تتعرض تلك الجوانب لبعض الاضطرابات التى تأخذ صورة أمراض نفسية أو تقلبات نفسية حادة، وهذه الاضطرابات النفسية قد تعود إلى أسباب وعوامل وراثية كما قد تعود إلى ضغوط عصبية مفاجئة نتيجة لمواقف معينة يتعرض لها الفرد، مثل هذه الجوانب النفسية قد تكون هى الدافع الحقيقى للعديد من الأفراد نحو الأنشطة الارهابية^(١).

- الارهاب والجوانب المادية -

تمثل الجوانب المادية نسبة لا بأس بها من الدوافع الكامنة وراء لجوء بعض الأفراد إلى الأنشطة الارهابية فحين يثور التعارض بين الحاجة واشباعها، وحين تقصر الامكانيات المادية المتاحة عن تلبية متطلبات بعض الأفراد وحاجياتهم، وحين تزداد الاتصالات بين هؤلاء الأفراد وبين الأغنياء والمترفين وحين تزداد الهوة بين الطرفين وحين توفر المنظمات الارهابية الفرص الملائمة لهؤلاء الأشخاص للشراء السريع واشباع الحاجات العديدة الماثرة لديهم يتجه ذوى النفوس الضعيفة إلى ممارسة الأنشطة الارهابية من خلال منظمات الاجرام الارهابي^(٢).

(١) Noemi Gal - Or, op. cit., P.14.

(٢) Idem.

- وانظر مع القياس -

Clive Emsley (ed.), op.cit., PP.105-106.

- د . يسر أنور علي و د . أمال عبد الرحيم عثمان ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٨ .

الارهاب والجوانب الوجدانية:

حين تلعب وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية دوراً رئيسياً في الاعلام عن القضايا التي تعمل من أجلها المنظمات الارهابية، وحين تضخم تلك الوسائل الاعلامية المؤثرات النفسية المرتبطة بالحوادث الارهابية، حين يحدث ذلك وهو أمر حتمي ومؤكد تجد تلك الحوادث الارهابية ردود فعل قد تكون متعاطفة ومؤيدة لقضايا الارهابيين في أوساط البعض ومن ثم يندفعون إلى الانخراط في مجموعات ارهابية جديدة تدعم أنشطة المجموعات السابقة وتساندها على طريق الارهاب لتحقيق الأهداف المنشودة^(١).

دوافع الارهاب على المستوى الوطني:

تتنوع دوافع الارهاب ومثيراته على المستوى الوطني - أي مستوى الدولة الواحدة - وتختلف هذه الدوافع باختلاف الظروف التاريخية والجغرافية والديموقراطية للمجتمع، وعلى أي الأحوال فإنه يمكن ارجاع الارهاب على هذا المستوى إلى عوامل محددة مثل الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، الصراعات العرقية والدينية والاتجاهات الانفصالية - الثورية وعدم الشرعية، اقتتاد الممارسة الديمقراطية وظلم واستبداد الفئات الحاكمة ... إلخ^(٢).

وفيما يلي سنعرض لأهم هذه الدوافع:

الحرمان الاجتماعي - الاقتصادي:

قد تعاني فئات كثيرة من المجتمع الحرمان الاجتماعي بدرجة أو بأخرى، ولسبب أو لآخر - حيث قد يكون ذلك لأسباب عرقية أو لغوية أو دينية أو مذهبية - هذا الحرمان الاجتماعي والذي يعني عدم قدرة المجتمع على استيعاب تلك الفئات استيعاباً كاملاً قد يؤدي إلى نوع من العزلة التي يفرضها المجتمع على تلك الفئات حيث تتوقع هذه الفئات في أماكن محددة ويسودها الشعور بالاغتراب، وحين يحدث هذا وحين يسود الوعي بهذا الوضع

(١) انظر في طبيعة العلاقة بين الإرهاب ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية -

Noemi Gal - Or, op. cit., P.16-17.-

(٢) د. جلال عبد الله معوض، مجلة المستقبل العربي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧١.
د. السيد عبد اللطيف غانم، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.

المتردى أفراد تلك الفئات يلجأ بعض أفراد تلك الطوائف أو الفئات إلى تشكيل المجموعات الارهابية التي تمارس أنشطتها سعيًا نحو تغيير تلك الأوضاع المتردية والتخلص منها نهائياً - إذا كان هذا الأمر صحيحاً وقائماً في حالة الحرمان الاجتماعي فإنه يغدو أكثر صحة وواقعية بالنسبة للحرمان الاقتصادي، فالفقر والحرمان الاقتصادي والمشاق والمتاعب التي تعاني منها فئات ما من الشعب وعدم المساواة في توزيع الموارد والثروة وانتشار الوعي بهذه المسالب مع ادراك لليون الشاسع بين هذا الحرمان الاقتصادي وما تتمتع به فئات أخرى من ثراء واسع، كل هذا يمثل دافعاً قوياً نحو ممارسة الارهاب وتوسيع نطاق القائم منه بهدف التخلص من تلك الأوضاع^(١).

استبداد الفئات الحاكمة،

مثل خروج الحكام عن حدود الصلاحيات الدستورية المخولة لهم واستبدادهم وطغيانهم دافعاً محورياً للعديد من الحركات الارهابية عبر مختلف الفترات الزمنية وفي مختلف دول العالم، ولعل أبرز مثل يساق في هذا الخصوص هو ارهاب الحركات الفوضوية والعدمية، تلك الحركات التي ولدت حيث كان الشعب يئن من ظلم القيصر وأتباعه في روسيا، كان هذا الظلم والاستبداد المحرك الأول لذلك الارهاب في تلك الفترة، ومع تزايد حدة الظلم تزايدت حدة الهجمات الارهابية ضد القيصر وأتباعه حتى اتخذت الفوضوية من الدولة بصفة عامة هدفاً رئيسياً لأنشطتها لأنها رأت فيها رمزاً للظلم والقسوة والبطش والاستبداد، وهكذا فقد كان الظلم والتسلط دافعاً محورياً لظهور ونمو الحركات الارهابية في روسيا وفي غيرها من البلدان، وقد ظلت هذه الحقيقة قائمة على مر الفترات التاريخية المتعاقبة وفي مختلف دول العالم^(٢).

الدوافع الانفصالية،

مثلت الدوافع الانفصالية ذات الطابع القومي نسبة كبيرة من دوافع الارهاب المعاصر

(١) انظر في هذا المعنى -

Noemi Gal - Or, op. cit., P.47. -

(٢) انظر في ارهاب الفوضوية والعدمية -

- د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢١ وما بعدها.

فحيث توجد بعض الاقليات ذات الطابع القومى والتي تنادى بتحقيق وبلورة الشخصية القومية المستقلة فى اطار كيان سياسى مستقل عن الدولة الأم التى تعيش فى اطارها تلك الاقليات، وحيث تتدعم تلك الاتجاهات الانفصالية بالمزيد من الوعى بضرورة الاستقلال وتحقيق الانفصال والذي يمثل خروجاً من وحل حياة التبعية التى أرغمت تلك الاقليات على العيش فيه، وحيث يزداد تغنت السلطات المركزية وصلفها وبل وقمعها لتلك الاتجاهات الانفصالية تتدعم النزعات الرامية إلى استخدام العنف وخاصة السبل الارهابية لتحقيق تلك الأهداف وللتخلص من تلك الأوضاع السيئة التى تعيشها تلك المجموعات.

وفى الواقع التطبيقي فقد كانت الدوافع الانفصالية ذات الصبغة القومية دافعاً هاماً لممارسة الارهاب خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حيث كان العمل أو النشاط الارهابى موجهاً ضد الامبراطوريات القائمة وقتذاك كالامبراطورية البريطانية، النمساوية المجرية، العثمانية، كما شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مداً متصاعداً من الأنشطة الارهابية ذات النزعات الانفصالية التحررية فى كثير من بلدان العالم ولاسيما فى قارتى آسيا وافريقيا.

هذا ولا تزال حتى يومنا هذا العديد من الأنشطة الارهابية التى تمارس بهدف تحقيق الانفصال القومى واقامة الكيان الذاتى المستقل ولاسيما فى ايرلندا الشمالية حيث يسعى الجيش الجمهورى الايرلندى وغيره من المنظمات الارهابية إلى تحقيق الاستقلال الايرلندى عن السيطرة البريطانية، وفى اسبانيا حيث تسعى منظمة ايتا إلى العمل على فصل اقليم الباسك عن اسبانيا واقامة دولة الباسك القومية المستقلة، وفى كندا حيث تسعى جبهة تحرير كوبيك إلى تحقيق انفصال اقليم كوبيك عن الاتحاد الكندى، وفى الهند حيث تسعى المنظمات الارهابية السيخية إلى اقامة دولة مستقلة للسيخ، وفى سريلانكا حيث تسعى منظمة نمور تحرير تاميل ايلام إلى الانفصال عن سريلانكا واقامة كيان سياسى مستقل لطائفة التاميل^(١).

(١) انظر فيما يتعلق بالدوافع الانفصالية -

Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit.. P.29 and seq. -

Eric Morris et al., op. cit., P.58.-

الدوافع الثورية:

إن أحد مشيرات الارهاب والدافع إليه في آن واحد هو تبلور الاتجاهات الثورية في بعض المجتمعات، والاتجاهات الثورية عادة ما تستمد آراءها وأفكارها من المبادئ والأيدولوجيات الثورية المنادية بضرورة الاجهاز على الرأسمالية الغربية وإعادة توزيع الثروة والسلطة والمكانة في المجتمع.

وقد كان للماوية تأثير كبير على تلك الاتجاهات ولاسيما حركات اليسار التي ظهرت في معظم دول أوروبا الغربية، هذا فضلاً عن الخبرات التي قدمتها الثورة الكوبية وغيرها من الحركات الثورية التي اعتمدت في بعض عملياتها على الأساليب الارهابية.

وإذا كانت الأفكار والمبادئ الثورية قد أوجدت الاتجاهات الثورية التي عبرت عن نفسها في صورة ارهاب حركات اليسار الجديد فإنها من جانب آخر أوجدت رد فعل معاكس تمثل في تبلور تيارات رجعية على أسس ايدولوجية تعتمد على الارهاب لمقاومة التيارات الثورية الراديكالية وتعمل على الحفاظ على الأوضاع القائمة في المجتمع وتمارس نشاطها الارهابي ضد الاحزاب والشخصيات ذات الميول الثورية الراديكالية^(١).

الدوافع العنصرية:

من بين الدوافع التي تكمن وراء بعض الأنشطة الارهابية دوافع ذات طبيعة عنصرية حيث تولد الكراهية لدى بعض الطوائف أو الجماعات ضد عناصر عرقية أو دينية معينة الأمر الذي يحمل معه موجات من العنف الارهابي، وتتفاوت حدة هذه الموجات الارهابية وتتدرج غاياتها بدءاً من محاولة تهجير حركة وتضييق مجال نشاط فئة أو طائفة عنصرية أو عرقية معينة إلى السعى نحو استئصال شأفتها واقتلاع جذورها من المجتمع قاطبة، ومن الأمثلة التطبيقية لهذه الدوافع العنصرية الأسس التي تقوم عليها أنشطة جماعات الكوكلوكس كلان في الولايات المتحدة الأمريكية ضد العناصر السوداء في المجتمع الأمريكي حيث نفذت تلك الجماعات هجمات ارهابية عنيفة ضد المواطنين السود لدرجة أنها استأصلت شأفة عائلات

(١) راجع بخصوص الدوافع الثورية -

Noemi Gal - Or, op. cit., P.19. -

Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit.P.44. -

سوداء بأسرها^(١)، وكذلك الارهاب الذي تمارسه العديد من المنظمات الصهيونية العنصرية ضد كل ما هو عربى فى فلسطين المحتلة، ويتكرر نفس الشئ فى جنوب افريقيا من جانب عصابات البيض ضد كل ما هو وطنى افريقى، وتشهد فرنسا وبعض الدول الأوروبية الغربية حالياً أنشطة ارهابية مماثلة ضد العناصر اليهودية وممتلكاتها انطلاقاً من مبدأ معاداة السامية، وتقوم على تنفيذ هذه الأنشطة بعض المجموعات الارهابية اليمينية^(٢).

الدوافع الدينية

تمثل الاختلافات الدينية والمذهبية دافعاً هاماً للأنشطة الارهابية، فحيث تتركز أقليات دينية ما فى منطقة معينة، وحيث تمارس هذه الاقليات الدينية أو المذهبية طقوس عقائدها وعباداتها على وجه مخالف بل وقد يكون متعارضاً مع الطقوس والشعائر الدينية للأغلبية، وحيث يسود التعنت والتعصب فى أوساط بعض الأفراد يتكون الدافع والمبرر إلى اللجوء إلى الممارسات والأنشطة الارهابية ضد تلك الاقليات التى تتجه بدورها إلى تشكيل مجموعات ارهابية مضادة للدفاع عن وجودها وكيانها، وتذكر بهذا الخصوص الخبرة الايرلندية فى الارهاب حيث ارهاب الكاثوليك ضد البروتستانت وكذلك الارهاب المعاكس من منظمات بروتستانتية ضد الكاثوليك، وتذكر أيضاً طائفة التاميل ذوى الأصل الهندى وهم أقلية دينية عانت كثيراً على أيدي الأغلبية من السنهال وما تمت ممارسته من أنشطة ارهابية من جانب كل طرف ضد الآخر، وتذكر كذلك اعمال العنف التى تحدث بين الحين والحين فى الهند بين بعض العناصر الهندوكية والمسلمين ارتكازاً إلى تعارض العقائد^(٣).

(١) من أبرز وأوضح الأمثلة على ذلك هو قيام حركة كو كلوكس كلان بالقضاء على عائلة بأكملها هي عائلة الفريد جفرز التى حاولت مقاومة عنف حركة الكوكلوكس كلان مما دفع بالأخيرة وقادتها إلى ملاحقة جميع أفراد هذه العائلة واغتيالهم فرداً فرداً. للمزيد من التفاصيل انظر - مطبع مختار، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٨١.

(٢) راجع -

A Dictionary of Modern Politics, op. cit., P.314.-

(٣) راجع فى الدوافع الدينية -

Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit.P.57. -

Noemi Gal - Or, op. cit., P.4. -

- دوافع تتعلق بعدم الشرعية واقتتاد الممارسة الديمقراطية -

إن غياب الحوار الديمقراطي وعدم المشاركة وعدم وجود بدائل لسبل التعبير عن الآراء والأفكار واقتتاد القنوات الشرعية للسلوك الفكرى واللفظى يجعل من المحتمل الاتجاه إلى بدائل غير مشروعة لتحقيق ذلك، هذه البدائل تتمثل فى العنف وهذا العنف قد يأخذ صورة الأنشطة الارهابية^(١)، كما أن اقتتاد نظام الحكم القائم للشرعية وعدم توافر المساندة والتأييد الشعبى له يؤدى إلى توافر الظروف الملائمة لنشأة وممارسة الارهاب من جانب القوى المعارضة والمتضررة من تواجد هذا النظام على قمة السلطة فى البلاد، وتبرز هذه المشكلة بصورة واضحة فى العديد من دول أمريكا اللاتينية خاصة فى ظل الأنظمة العسكرية منها^(٢).

- دوافع تتعلق بالمطالبة بالحقوق المدنية -

مع ظهور حركات المناذاة بالحقوق المدنية - خاصة فى جنوب الولايات المتحدة الأمريكية - ومطالبتها بضرورة المساواة فى حقوق المواطنة لكل الأجناس بدأت تظهر أعمال عنف وشغب قام بها السود فى العديد من المدن الأمريكية، وقد اتخذت أعمال العنف هذه فى بعض الأحيان طابعاً ارهابياً على وجه الخصوص كرد على الأعمال الارهابية التى يتعرض لها السود بصفة منتظمة على أيدي المجموعات الارهابية العنصرية فى الولايات المتحدة^(٣).

كذلك فإن حركة الحقوق المدنية الكاثوليكية فى ايرلندا الشمالية أوجدت أنشطة إرهابية لدعم نشاطها وأهدافها وفى نفس الوقت أوجدت ردود فعل عدائية لها من جانب عناصر فى المجتمع البروتستانتي بما فى ذلك البوليس الايرلندي^(٤).

- دوافع تتعلق بالدعوة إلى السلام ومناوئة الأحلاف العسكرية -

ترتب على انتشار القوات والقواعد العسكرية وتكديس أسلحة الدمار الشامل بها

(١) راجع -

Ibid., P.48.

(٢) أنظر -

Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit.P.43. -

Idem. (٣)

Ibid., P.52. (٤)

ظهور بعض الحركات المناوئة لمثل هذه التطورات فى العديد من دول أوروبا الغربية وعلى وجه الخصوص فى ألمانيا الغربية، حيث قامت حركات السلام بها بتنفيذ عدد من الهجمات الارهابية ضد أهداف تابعة لحلف شمال الاطلسي بما فى ذلك أفراد القوات الأمريكية^(١).

المستوى الدولى

هناك العديد من مثيرات الارهاب ودوافعه على المستوى الدولى منها رعاية بعض الدول والأنظمة السياسية للارهاب تحقيقاً لمصالحها الذاتية، وجود بؤر للتوتر فى مختلف مناطق العالم، خبرات بعض الحروب ولاسيما حرب فيتنام، الأوضاع الدولية غير العادلة، وفيما يلى لمحة سريعة عن هذه المثيرات والدوافع.

رعاية بعض الدول والأنظمة السياسية للارهاب

ساهمت رعاية ومساندة بل وممارسة بعض الدول للارهاب فى اتساع نطاق الممارسات الارهابية على المستوى العالمى، حيث لعبت تلك المساندة وهذه الرعاية وذلك التأييد دوراً كبيراً فى نشأة وظهور العديد من المنظمات الإرهابية التى تنفذ أهداف الدولة وتحقق مصالحها وتآمر بأوامرها^(٢)، هذا ويرى بعض الباحثين أن رعاية بعض الدول العظمى وخاصة الاتحاد السوفيتى البائد للعديد من الحركات التى تستخدم الارهاب كأسلوب لتحقيق أهدافها هو المحك الأساسى فى هذا الخصوص، ويرون من جانب آخر أن انتهاج السوفيت - أنفا - لسياسات معتدلة تجاه الغرب قد ترك انطباعاً لدى الكثير من الراديكاليين فى أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وغيرهما بأن الاتحاد السوفيتى المنهار لم يعد قوة ثورية فى العالم ومن ثم اتجه هؤلاء إلى استخدام العنف والارهاب للحفاظ على القيم الثورية التى نادى بها النظرية الماركسية متخذة من الثورات الناجحة فى الصين وكوبا وغيرهما والتى اتخذت من العنف بصورة عامة والهجمات الارهابية على وجه الخصوص اسلوباً للوصول إلى النجاح مثلاً أعلى له^(٣).

(١) Ibid., P.69.

(٢) Eric Morris et al., op. cit., P.16.

(٣) Leonard B.Weinberg and Paul B.Davis, op. cit. P.43.

- وجود يؤثر للتوتر في مختلف مناطق العالم-

إن وجود مناطق ويؤثر للتوتر خاصة في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ووجود رواسب استعمارية حتى يومنا هذا يساهم إلى حد كبير في قيام العديد من الأنشطة الإرهابية التي تمارسها بعض الجماعات سعياً للتخلص من تلك المشاكل ويؤثر التوتر ورغبة في وضع نهاية للمعاناة المرتبطة بها ولاسيما وأن الارهاب أصبح من السبل الميسرة والمؤثرة في ذات الوقت والمتاحة أمام جميع مختلف الجماعات والمنظمات^(١).

خبرة حرب فيتنام-

اسهمت خبرة حرب فيتنام في تدعيم حقيقة امكانية مواجهة القوى الكبرى بعنف غير تقليدى من جانب ومن جانب آخر فإن الفيت كونج قاموا بشن موجات من الاغتيالات ضد الممثلين المحليين لنظام سايجون وفي قرى فيتنام الجنوبية خلال المراحل الأولى لعملياتهم تركوا انطباعات قوية في أذهان المراقبين الثوريين في كل مكان بأن الارهاب كان ضرورة ملحة لتحقيق الأهداف المنشودة، ومن ثم قدمت الخبرة الفيتنامية للعديد من الجماعات الثورية الزاد الفكرى والنموذج الذى يحتذى به في المقاومة واستخدام سبل غير تقليدية من العنف للوصول إلى النتائج التى تسعى إلى تحقيقها تلك الجماعات.

الأوضاع الدولية غير العادلة-

أشارت دراسة تحليلية أعدتها سكرتارية الأمم المتحدة عن الارهاب عام ١٩٧٩ إلى أن هناك العديد من الأسباب الكامنة وراء قيام وممارسة الأنشطة الارهابية فهناك الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الأسباب السياسية-

وتتمثل بصورة أساسية في السيطرة الاستعمارية لبعض الدول وكافة صور العنصرية

Idem. (١)

والتمييز العنصري والسياسات العدوانية واستخدام القوة من جانب بعض الدول والتدخل في الشؤون الداخلية والاحتلال الأجنبي وممارسة أعمال القمع والعنف بهدف السيطرة على بعض الشعوب أو إجبار بعض السكان على التخلي عن أراضيهم عنوة وكرهاً.

الأسباب الاقتصادية والاجتماعية،

تتمثل هذه الأسباب في استمرار النظام الاقتصادي الدولي غير العادل وغير المتوازن والاستغلال الأجنبي لمقدرات وموارد الشعوب فضلاً عن الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والممارسات التعسفية لبعض الأنظمة السياسية في مواجهة شعوب معينة أو طوائف عرقية أو دينية محددة^(١).

وفي ختام هذا الفصل ينبغي التشديد مرة أخرى على أن ما سبق لا يمثل إحاطة شاملة بكل مشيرات الارهاب ودوافعه فهناك أنماط ارهابية لا تندرج دوافعها تحت أى من التقسيمات السابقة، غير أن هذه الأنماط لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الأنماط الارهابية القائمة، وما عرضناه يمثل الدوافع الرئيسة للغالبية العظمى من الأنشطة الارهابية والتي لها تأثير ملحوظ على مجريات الأمور في عصرنا الراهن.

(١) انظر -

- د. عصام صادق رمضان، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧ نقلاً عن -
- وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللجنة الخاصة بالإرهاب الدولي (A/AC.160/4) بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٩.
- د. محمد تاج الدين الحسيني، مجلة الوحدة، مرجع سبق ذكره، ص ٣١ نقلاً عن -
- Supplement No (A/34/37) P.23.
- Supplement No 37 (A/32/37) P.18.

الفصل الرابع

موقف الشريعة الإسلامية من الإرهاب

لم تحدثنا الخبرة الاسلامية فى عهدى الذهبى الأول^(١) عن الظواهر الارهابية التى نشهدها تنتشر فى شتى أرجاء العالم الذى نعيشه اليوم، ولم تأت هذه الحقيقة مصادقة أو على نحو عشوائى، فالاسلام وهو دين سماوى إلهى يتميز بالعدالة والسماحة والسمو عالج ومنذ البداية فى عقيدته وشرعه معالجة مثالية عظمت ما فى النفس البشرية من جموح ورغبات غريزية مستهجنة^(٢)، واستئصل منها غرائز العدوان والهدم والعنف وبث فى الأنفس التى اقتنعت بالرسالة الإسلامية وغرس فيها من المبادئ والقيم والمثل ما جعل منها أنفساً مثالية تعرف ما لها من حقوق وتؤدى ما عليها من واجبات، والإسلام حين أقام هذا التوازن الخلاق المبدع بين الحقوق والواجبات فى نفوس المسلمين قضى ومنذ البداية على أية بذور أو نزعات عنيفة هدامة فى النفس البشرية وبذلك لم يقم ارهاب ولم ينشأ عنف يذكر لأن الأسباب التى تؤدى إليه عالجتها المبادئ والقيم الاسلامية معالجة صادقة حقة، فإذا كانت دوافع الارهاب تعود إلى جوانب قومية انفصالية حيث تمارس الجماعات القومية أنشطة ارهابية كوسيلة ضغط وكأداة لتحقيق الانفصال وبلورة شخصية قومية ذاتية مستقلة أو جوانب دينية^(٣)، فقد كفلت مبادئ الاسلام والممارسة السياسية الاسلامية فى عهدى الذهبى للجميع أقليات وأغلبية عرباً كانوا أم عجماً بيضاً أم سود درجة عالية ومثالية من المساواة بكافة أبعادها وجوانبها:

- مساواة اقتصادية فالعمل متاح للجميع والدعوة إلى العمل ترتفع به إلى مصاف العبادة وتحوطه بكافة مظاهر التقدير والاحترام، والتكافل الاجتماعى قائم على أحسن ما يكون من صور ومعانى عبر مبدأ الزكاة التى كان يقدمها الأغنياء والقادرون عن طيب نفس وخاطر للمحتاجين والفقراء من المسلمين ومن خلال الصدقات والتوزيع العادل لما يفى الله به على المسلمين من خير فى صورة أو أخرى، نشأت فى نفوس المسلمين حالة رائعة من الايثار وحب الغير فأضحى المجتمع المسلم وكأنه أسرة واحدة يسعى كبيرهم على صغيرهم وقويهم على

(١) أعني بهذا فترة حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده رضوان الله عليهم أجمعين .

(٢) أنظر فى هذا المعنى -
د. محمد عبد القادر أبو فارس، فى الأحكام السلطانية (الطبعة الثانية؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣)، ٤٠٦.

(٣) راجع دوافع الإرهاب فى الفصل السابق.

ضعيفهم، تتكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم^(١)، بل أصبح كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

ومساواة اجتماعية فالمسلم أخ للمسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا فرق بين مسلم وآخر استناداً إلى عرق أو جنس أو لغة أو لون، فكان الاسلام بوتقة انصهرت فيها كافة التنوعات الاثنية أو العرقية أو الجنسية أو اللغوية ولم يعد هناك من تمايز بين المسلمين سوى على أساس من التقوى والعمل الصالح.

ومساواة سياسية فالكل سواء في الحقوق السياسية ولكل مسلم الحق في ابداء رأيه بل والحق في الاختلاف في وجهة نظره مع الحاكم مادام ذلك الاختلاف في اطار التعاليم الإسلامية السمحة، يقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضوان الله عليه - «لو رأيتموني على خطأ فقوموني بالسيف»^(٢)، ويقول في موقف آخر «أصابت امرأة وأخطأ عمر»^(٣)، كانت الإمامة ومركزها قائمة على أساس من غزارة العلم والجهاد في الاسلام وتصدر ركب الدعوة إلى الدين الحنيف والعمل في سبيل الله كما كانت قائمة أيضاً على أساس البيعة والشورى ولم تكن مرتكزة على لون أو جنس أو لغة أو احساب أو أنساب فما أعظم هذه المساواة وتلك القيم السامية الخالدة.

كما كفلت الممارسة السياسية الإسلامية للجميع أيضاً درجة مثالية من الحرية بكافة ابعادها، حرية العبادة فلم يرغم أحد على ترك دينه والدخول في الاسلام بل كان دخول الناس كافة محراب الاسلام عن طواعية واختيار^(٤)، وكان أهل الكتاب يتمتعون في ظل الراية الإسلامية بكافة حقوقهم وكفل لهم الاسلام الأمن والاستقرار ودعا إلى حسن التعامل معهم كما حرص المسلمون على توفير جو من الاطمئنان والأمان لغير المسلمين ماداموا ملتزمين بأمن المجتمع الاسلامي والدولة الإسلامية.

(١) د. محمد يوسف موسي، محاضرات في تاريخ الفقه الإسلامي (القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٥٦)، ص ١١٢.

(٢) محمود السعيد الطنطاوي، من فضائل العشرة المبشرين بالجنة (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٦)، ص ٧٩.

(٣) عباس محمود العقاد، عبقرية عمر (القاهرة: نهضة مصر للنشر والنوزيع، ١٩٨٩)، ص ٢٣٣.

(٤) أبو الأعلى المودودي، شريعة الإسلام في الجهاد والعلاقات الدولية ترجمة د. سمير عبد الحميد ابراهيم (الطبعة الأولى: القاهرة: دار الصحوة، ١٩٨٥)، ص ١١٧ وما بعدها.

حرية العمل وحرية الرأي التي تمتع بها الجميع دون أية استثناءات، كما شهد المجتمع الاسلامى درجة مثالية من العدالة فالجميع أمام الحاكم سواء لافرق بين إمام أو مأموم، بين تابع أو متبوع، بين الحاكم ذاته والفرد العادى، والتاريخ الاسلامى حافل بالأمثلة على هذه العدالة فالكل سواء لا تمييز ولا تفرقة. قال موفد يطلب عمراً حين رآه نائماً عند جذع نخلة دون حرس أو أتباع « حكمت فعدلت فأمنت فنمت يا عمر »، إنها عظمة الاسلام وأمنه وعدله.

يمكن القول إذن بأن الاسلام هذب النفوس وأنشأها نشأة طيبة صالحة اجتث ما فيها من ميول عدوانية وقضى على ما يمكن أن يكون بها من غرائز هدامة وعوالق عنف.

وبالإضافة إلى هذا السبيل أو الطريق الحقيقى فى وقاية النفس البشرية وحمايتها من الوقوع فى براثن الأنانية وحب الذات وما ينجم عن ذلك من ميل إلى العدوان والعنف فقد وضع الشرع الإسلامى قواعد وعقوبات صارمة تردع كل نفس ضعيفة يمكن أن ترتكب درجة أو أخرى من الاعتداء على الغير سواء كان اعتداء على الأنفس أو الأموال أو الأخلاق والقيم العامة فى المجتمع أو الخروج عن طاعة أولى الأمر، وهنا نجد أنفسنا أزاء نوعين من الجرائم التي تقع علي مجموع المجتمع وضع لها الشرع الاسلامى من الحدود ما يزر النفس ويردعها قبل التفكير فى الاقدام على أى منها، وأن هذه الحدود لو طبقت على وجهها الصحيح لانقطعت الجرائم وتحول المجتمع إلى مجتمع ترفرف عليه راية السلام والأمن والاستقرار^(١).

النوع الأول من الجرائم التي تقع على مجموع المجتمع هو ما يعرف بجرائم الخرابة والنوع الثانى هو ما يعرف بجرائم البغى - هذان النوعان من الجرائم يمثلان نمطاً من أنماط العنف الموجه ضد المجتمع وإن كان النوع الثانى أقرب درجة من الجرائم الارهابية فى مفهومها الحديث^(٢).

لنرى الان كيف رسم لنا الشرع الاسلامى طريق العلاج إزاء الجرائم الموجهة ضد المجتمع بعد أن تعرفنا منذ قليل على طريق الوقاية الذى كفلته المبادئ الاسلامية السامية.

(١) لجنة القرآن الكريم، المنتخب فى تفسير القرآن الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ١٥١ - ١٥٢.

(٢) د. أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠١.

- أولاً، جرائم الحاربة،

ورد ذكر هذا النوع من الجرائم في كتاب الله القويم - القرآن العظيم - في الآية ٣٣ من سورة المائدة:

« إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ » صدق الله العظيم

وقد نزلت هذه الآية في حق قوم هلال بن عويمر - الذين كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد - وقد مر بهم قوم يريدون النبي عليه الصلاة والسلام فقتلوا عليهم الطريق، وقد ذكر القسطلاني أن هذه الآية نزلت في قوم من عُكْل وعُرينه جاءوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فأواهم وكان بهم سقماً فأشار عليهم النبي صلوات الله وسلامه عليه بشرب لبن إبل الصدقة ففعلوا فلما صحوا مما ألم بهم ارتدوا وقتلوا رعاة إبل الصدقة ومثلوا بهم وأخذوا الإبل نهباً واغتصاباً^(١).

وقيل إن الآية نزلت في بيان حكم قطاع الطريق علي وجه العموم فالعبرة هنا بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(٢).

وبالإضافة إلى الآية القرآنية الكريمة فقد وردت أحاديث نبوية تشير إلى هذا المعنى ومنها ما رواه ابن عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال « من حمل علينا السلاح فليس منا » حديث متفق عليه^(٣)، وقد روي أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « من خرج علي الطاعة وفارق الجماعة ومات فميتته جاهلية » وقال الأشجعي: سمعت

(١) لجنة القرآن الكريم، المنتخب من السنة، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٨)، المجلد الثالث عشر، ص ٦٢. وانظر أيضاً -

- أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن (الطبعة الرابعة، بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٠)، المجلد الرابع، ص ١٣٣.

- أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧)، الجزء السادس، ص ١٤٨.

- جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (بدون تاريخ أو مكان أو دار نشر)، ص ٢٧٧.

(٢) لجنة القرآن الكريم، المنتخب من السنة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٧٩.

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من أتاكم وأمركم جميع - أي مجتمع - علي رجل واحد يريد أن يشق عصاكم ويفرق جماعتكم فاقتلوه » وفي رواية أخرى « ستكون بعدي هنات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر المسلمين وهم جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان »^(١).

وصفة المحاربة مشتقة من قول الله تعالى « يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ » والمحاربة هنا تعني محاربة شرع الله ومحاربة المجتمع الذي يقوم هذا الشرع علي تنظيمه وضمان أمنه^(٢).

والحرابة تعني اشهار السلاح وقطع السبيل خارج المصر واشترط البعض فيها الشوكة اي قوة المغالبة - والبعد عن العمران وكما يقول الشافعي - رضي الله عنه - « إنه إذا ضعف السلطان ووجدت المغالبة في المصر - أي الاقليم الخاضع للسلطان - كانت محاربة ». في حين ذهب الامام أبو حنيفة إلي القول بأن المحاربة لا تكون إلا خارج المصر^(٣).

وبتعبير آخر فإن الحرابة تعني الخروج المسلح علي المارة لأخذ المال علي سبيل المغالبة وعلي وجه يؤدي إلي قطع الطريق وترويع السالكين له، وذلك بواسطة فرد واحد أو مجموعة من الأفراد وقد تكون في داخل المصر أو خارجه^(٤)، وعلي ذلك يكون المحارب هو قاطع الطريق وهو ما يبرز أو يشهر سلاحاً يخيف به السبيل^(٥)، ويقول ابن رشد إن المحارب هو كل من كان دمه محقوناً قبل المحاربة وهو المسلم والذمي^(٦)، كما يشير ابن حزم إلي أن المحارب هو المكابر المخيف لأهل الطريق المفسد في سبيل الأرض سواء بالسلاح أو بغيره، ليلاً أو نهاراً في مصر أم في فلاة وسواء فعل ذلك بجند أو غير جند أي أنه من حارب المارة وأخاف السبيل بقتل نفس أو أخذ مال أو انتهاك عرض^(٧)، ويضيف الطبري بأن المحارب هو اللص الذي يقطع

(١) الإمام محمد ماضي أبو العزائم، النور المبين (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٢)، ص ٢٢٩ نقلاً عن: المسند ٢٤١/٤.

(٢) محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٠.

(٣) الإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (الطبعة الخامسة، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٨١)، الجزء الثاني، ص ٤٥٥.

(٤) محمد أبو زهرة، فلسفة العقوبة في الفقه الاسلامي (القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٦٣)، ص ١٥٧.

(٥) الشيخ محمد عبيد الشافعي، المنهج الصوفي في الفقه الاسلامي (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٥)، ص ٢٧٠.

(٦) الإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٥.

(٧) أحمد فتحي بهنس، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

الطريق^(١)، ويقول مالك «المحارب عندنا من حمل علي الناس في مصر أو في برية وكابريهم عن أنفسهم وأموالهم دون نائرة ولا ذحل ولا عداوة»^(٢).

ومن جماع هذه التعريفات يمكن القول بأن الحاربة لا تتحقق إلا بالشروط التالية،

١ - أن يكون القائمون بأعمال المحاربة من رعايا الدولة الإسلامية لا من غيرهم وإلا أصبح الأمر متعلقاً بحرب بمفهومها المحدد.

٢- أن تستخدم في أعمال المحاربة الأسلحة - كالسيوف مثلاً - أو بعض الأشياء الأخرى كالحبال أو الحجارة أو سبل الخداع.

٣ - أن تقع أعمال المحاربة حيث تكون النجدة غير متيسرة وحيث لا يمتد سلطان الدولة إلي ذلك المكان وعليه فإن أعمال المحاربة التي تحدث حيث تيسر النجدة وحيث يكون للدولة سلطان قوي تدخل في عداد الجرائم الاعتيادية الأخرى ولا ينطبق عليها وصف المحاربة.

٤ - أن تكون أعمال المحاربة مجاهرة دون خفية، عنوة دون احتيال وعليه فإن أخذ المال عل غير هذا الوجه يعد سرقة أو انتهاب ولا يعد من أعمال المحاربة^(٣).

٥ - أن تكون أعمال المحاربة داخل مصر أو خارجه، ليلاً أو نهاراً، طالما توافرت الشروط والظروف الأقل الإشارة إليها^(٤).

- حد الحاربة وعقوبة المحاربين،

بعد أن تعرفنا علي مضمون الحاربة وموضوعها والسمات التي تميزها عما سواها من جرائم يكون من المناسب الآن التعرف علي العقوبات التي وضعها الشرع الإسلامي لمرتكبي أعمال المحاربة والتي تعرف فقها بالحدود.

(١) أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٢) أبي عبد الله محمد بن الأنصاري القرطبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥١.

(٣) محمد أبو زهرة، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢.

(٤) أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

- تعريف الحدود -

الحدود جمع حد والحد هو الحاجز بين الشيئين ويطلق علي العقوبة المقدرة في الشرع لحجز الناس عن ارتكاب المعاصي ومنعهم من اقترافها حماية للفضيلة وتنظيماً للمجتمع وهي عقوبات ثابتة بنص قرآني أو حديث نبوي وهي طهارة للذين زلت أقدامهم وغلبتهم شهواتهم واتبعوا أهواءهم^(١) وهي في ذات الوقت حقوق خالصة لله تعالى^(٢)، يقول الماوردي في كتابه «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» إن الحدود زواجر وضعتها الله تعالى للردع عن ارتكاب مخاطر وترك ما أمر به لما في الطبع من مغالبة الشهوات الملهية عن وعيد الآخرة بعاجل اللذة، فجعل الله تعالى من زواجر الحدود ما يردع به ذا الجهالة حذراً من ألم العقوبة وخيفة من نكال الفضيحة ليكون ماحظر من محاربة ممنوعاً وما أمر به من فروض متبوعاً فتكون المصلحة أعم والتكليف أتم»^(٣).

عقوبة المحاربين

التبعات التي تلقي علي كاهل المحارب تتمثل في حقن أحدهما لله تعالى والآخر للعباد، فأما حق الله تعالى فهو ما ورد في الآية الكريمة المذكورة من القتل والصلب وقطع الأيدي والأرجل من خلاف أو النفي حسب درجة الجرم الذي اقترفه المحارب، فقتل المحارب أو صلبه ملزم إن كان قد ارتكب قتلاً، وإن اعتدي علي المال - بأخذه عدواناً وإثماً - دون أن يزهق أرواحاً فيكون للإمام الخيرة في أمره فله أن يقتله أو يصلبه أو يقطعه من خلاف، أما إذا كان المحارب محدثاً للفرع والخوف ويمثل خطراً علي السبيل فحسب للإمام أن يختار أي من تلك

(١) د. محمد رأفت عثمان، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام (الطبعة الثانية، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٧٥)، ص ١٦٤.
وانظر أيضاً -

- لجنة القرآن الكريم، المنتخب من السنة، مرجع سبق ذكره، ص ٩.

- محمد أبو زهرة، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

(٢) د. محمد يوسف موسي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

- د. توفيق محمد الشاوي، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠.

(٣) أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢)، ص ٢٢١.

العقوبات أو النفي من المصر^(١)، وحق العباد في مواجهة المحارب يتمثل في وجوب مقاومتهم له بكافة سبل القوة والمنعة والدفاع عن أموالهم وأنفسهم بما يعنيه ذلك من امكانية قتل المحارب أو إصابته أو أسره وتسليمه للامام ليقوم عليه حق الله بعد أن يسترجعوا ما أخذ منهم من أموال^(٢).

روي عن ابن عباس - في أحكام المحاربين - «إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإذا أخافوا السيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض»^(٣).

ويري بعض الفقهاء مثل الحسن والبصري والنخعي وعطاء ومالك أن المقصود بكلمة «أو» الواردة في الآية الكريمة المذكورة أنفاً هي للتخيير وعليه فالحاكم مخير في تنفيذ أحد هذه العقوبات التي نصت عليها الآية الكريمة لأن هذه العقوبات هي حد لقطع الطريق في ذاته لا لجريمة من جرائمه^(٤)، علي حين يري آخرون كالشافعي وأبو حنيفة أن كلمة «أو» تعني التفصيل والتحديد فالذي يحارب ويقتل ويأخذ الأموال يصلب ومن يقتل ولم يأخذ المال يقتل ومن يأخذ المال ولم يقتل تقطع يده أما فيما يتعلق بالنفي فقد أشار البعض (الحسن وقتاده) إلي أنه يعني الإبعاد عن دار الإسلام، بينما يري آخرون (سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز) أن النفي يعني الإبعاد من مدينة إلي أخرى علي حين قال فريق ثالث (مالك وأبو حنيفة) بأن النفي يعني الحبس^(٥).

* * *

-
- (١) الإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٥.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٥٨.
(٣) أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، أحكام القرآن (الطبعة الأولى، القاهرة، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ١٩٥١)، الجزء الأول، ص ٣١٢.
(٤) محمد أبو زهرة، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠.
- جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٧.
- لجنة القرآن الكريم، المنتخب من السنة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.
(٥) أحمد فتحي بهنس، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٨.
وانظر في عقوبة المحاربين أيضاً -
- أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧.
- الشيخ محمد عيد الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧١ =

ثانياً، جرائم البغي،

التعريف بجريمة البغي والبغاة،

جريمة البغي تعني الخروج علي طاعة الإمام مغالبة^(١)، وهو خروج بتأويل^(٢)، والبغاة هم قوم يخرجون علي الإمام بتأويل سائغ ولهم منعة وشوكة^(٣)، ويقول الماوردي «إن البغاة هم طائفة من المسلمين خالفوا رأي الجماعة وانفردوا بمذهب ابتدعوه»^(٤).

ويتضح من التعريف أن ما يميز جريمة البغي عن جرائم المحاربة هو وجود تأويل ينادي البغاة به ويسعون إالي تطبيقه وتنفيذه، وهذا التأويل سائغ من وجهة نظرهم كالقول مثلاً بأن ولاية الإمام غير شرعية وأن شخصاً ما أحق بالولاية منه كما كان عليه الوضع بالنسبة لبعض المجموعات من الخوارج الذي خرجوا علي طاعة الإمام علي بن أبي طالب - رضي الله عنه وكرم الله وجهه - فإذا لم يكن لهم تأويل أصبح الوضع متعلقاً بأعمال المحاربة الآنف دراستها والسالف التعرف عليها^(٥)، وبالإضافة إلي وجود التأويل - كعنصر مميز لجريمة البغي - ينبغي أن يكون هناك أمير مطاع فيما بين البغاة يقودهم ويعبر عنهم ويقوم علي تنظيم شئونهم، هذا فضلاً عن وجوب تمتعهم بالمنعة والقوة وإلا كانوا مجرد مجموعات ضعيفة محدودة التأثير لاقيمة لها أو وزن^(٦)، ومن ثم فإن العناصر المميزة لجريمة البغي يمكن تحديدها في:

- وجود تأويل سائغ فيما بين البغاة.
- وجود أمير مطاع فيما بينهم.
- الخروج عن طاعة الإمام بالفعل لا بمجرد القول.

= د. محمد رأفت عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.

- وانظر في المقصود بالنفي أيضاً -

- محمد أبو زهرة، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٥.

- لجنة القرآن الكريم، المنتخب من السنة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

- أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢.

(١) أحمد قنحي بهنس، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣.

(٢) محمد أبو زهرة، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢.

(٣) د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(٤) أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

(٥) د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

(٦) المرجع السابق، ذات الصفحة.

– عقوبة البغاة –

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أتاكم وأمركم جميع علي رجل واحد يريد أن يشق عصاكم ويفرق جماعتكم فاقتلوه »، وقال عيه الصلاة والسلام « من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن إطاع فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر »^(١).

وقد ذهب الأئمة الأربعة – مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل – إلي القول بأنه إذا خرجت طائفة ذات منعة ولها تأويل مشتبه ولها أمير علي طاعة الإمام فإنه يباح له مقاتلتهم حتي يعودوا إلي صوابهم ويرجعوا إلي الطاعة والالتزام فإن جاء ذلك منهم توقف عن قتالهم^(٢).

ويقول الامام محمد ماضي أبو العزائم في كتابه «النورالمبين» إذا ظهر من ينازع في الخلافة أو يدعيها لنفسه بعد تنصيب الإمام واجتماع كلمة المسلمين عليه وجب وتعين قتله كما أن من أعان الخارج مثله يجب قتله وأما من خرج ضراراً وكفراً وتغريقاً بين المؤمنين وارصاداً لمن حارب الله ورسوله أو معيناً لعدو كافر ليوليه الإمارة أو لعصبية وانتقام قتل كفراً^(٣).

مستويات البغي ودرجات البغاة

– قد يكون البغاة عدد من الأفراد المتفرقين ليست لهم منعة ولا قوة ويمكن أن تنالهم اليد ففي هذه الحالة يتركون ويحاسبون بما عليهم من حقوق وحدود^(٤).

– وقد يكون البغاة من الذين يتظاهرون باعتقادهم ويتحيزون بدار ويتعدون عن مخالطة الجماعة، ولم يحدث أن امتنعوا عن حق أو خرجوا علي الطاعة ففي هذه الحالة وجب

(١) نقله عن مسلم في كتاب «الإمارة» وأبو داود في «الفتن» والنسائي في «البيعة» وأحمد في المسند ١٦١/٢، ١٩١ الإمام محمد ماضي أبو العزائم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٩.

(٢) الشيخ محمد عيد الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٧.

(٣) الإمام محمد ماضي أبو العزائم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٩.

(٤) د. عبد الوهاب حومد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

علي الامام أن يعزر^(١) منهم من تظاهر بالفساد ووجب عليه الامتناع عن قتالهم^(٢).

- وقد يكون للبغاة قوة ومنعة ويتظاهرون باعتقادهم ويتعدون عن مخالطة الجماعة ويمتنعون عن الحق ويخرجون علي الطاعة وقد نصبوا لأنفسهم قائداً وإماماً وفي هذه الحالة يجب محاربتهم حتي يفيئوا إلي أمر الله وطاعته.

وجريمة البغي هذه - وكما سبقت الإشارة إلي ذلك - هي أقرب ما تكون إلي الارهاب في مفهومه الحديث حيث يقارب البعض بين المغزي والهدف السياسي للعمليات الارهابية وبين التأويل الذي يقول به البغاة^(٣).

وخلاصة القول بعد هذا العرض أن الاسلام أوضح أسلوبين لتخليص المجتمع - أي مجتمع من المجتمعات - من أعمال العنف بصورة عامة والتي تنطوي في بعض زواياها علي أعمال الارهاب وأخذت بهما الممارسة السياسية الاسلامية وعلي وجه الخصوص إبان عهد النبي صلي الله عليه وسلم وعهد الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم وهما أسلوب الوقاية والعلاج، الوقاية وقد تمثلت في مجموعة القيم والمبادئ الإسلامية السامية التي تستهدف تهيئة الروح والنفس البشرية تهيئة صالحة قوية والتي أشرنا إليها في بداية هذا الفصل، والعلاج الذي تمثل في مجموعة الحدود الزاجرة الفاصلة التي تقضي علي الداء وتحول دون استشرائه وانتشاره والتي تعرضنا لها في الجزء الأخير منه.

(١) التعزير هو ما دون الحد وهو نوع من العقوبة لم يرد به نص ويجوز فيه العفو وقد ترك للإمام حرية تقديره شريطة ألا يتساوي مع عقوبة حد من الحدود، والتعزير قد يكون بالجلد أو تسويد الوجه أو التوبيخ والتأنيب بالكلام، راجع -

- د. محمد عبد القادر أبو فارس، مرجع سبق ذكره، ص ٤١٢.

- أحمد قنحي بهنس، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣.

- د. محمد رأفت عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٥.

(٢) أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٩.

(٣) د. أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.

الفصل الخامس

القانون الدولي العام والإرهاب

الارهاب الداخلي (المحلي) أي الموجه نحو الحكومة أو النظام السياسي القائم ورموزه سواء أكانت تلك الرموز مؤسسات أو شخصيات بارزة في ذلك النظام أو حتي ضد الأفراد العاديين أو ضد الممتلكات الفردية الخاصة والذي تقوم به وتنفذه تنظيمات أو مجموعات وطنية انطلاقاً من قواعد ومرتكزات تقع في نطاق السيادة الإقليمية للدولة، ذلك الارهاب تجرمه القوانين الداخلية لسائر الدول وتعامله الحكومات بالقسوة والردع الملائمين لتحديده وتضييق النطاق بل والقضاء عليه تماماً^(١).

علي أن ما يثير المناقشة والحوار هو الارهاب الدولي أي ذلك الارهاب الذي يأخذ طابعاً دولياً لسبب أو لآخر^(٢)، والذي تنفذه مجموعة ارهابية أو أكثر لتحقيق أهداف سياسية وللتأثير علي مواقف حكومات بعض الدول تجاه قضايا عالمية أو إقليمية معينة.

وهذا الارهاب يأخذ أشكالاً متعددة ومتنوعة منها اختطاف الطائرات وتغيير مسارها بالقوة والذي يعبر البعض عنه بالقرصنة الجوية Air Piracy^(٣). كما قد يأخذ الارهاب شكل الاعتداء علي مقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية وأشخاص المبعوثين الدبلوماسيين لدولة ما أو

(١) وإن كانت فعالية الحكومات في الحد من النشاطات الارهابية لم تعد كافية بالدرجة المطلوبة في الوقت الحاضر نظراً لتعدد المخططات الارهابية ودقتها والتي تنفذها جماعات منظمة تنظيمياً دقيقاً وتستخدم من الوسائل التكنولوجية والأسلحة وتمعن في وسائل وأساليب التمويه مما يجعل مهمة اكتشاف انشطتها والقبض علي أو اعتقال أفرادها مهمة صعبة، راجع: د. أحمد جلال عز الدين، الارهاب والعنف السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠ وما بعدها.

(٢) راجع الفصل الثاني من هذا الباب.

(٣) وإن كنا لا نقبل بهذا التعبير في صدد حوادث اختطاف الطائرات لأنه ووفقاً لنص المادة الخامسة من اتفاقية البحر العالي لسنة ١٩٥٨ فإنه ينبغي أن تتوفر شروط معينة لكي تتحقق وصف القرصنة الجوية في عمليات تغيير مسار الطائرات القوة وهذه الشروط هي:

- أن يكون العمل غير مشروع.
 - أن يكون عملاً من أعمال العنف.
 - أن يجري ارتكابه بدافع شخصي.
 - أن يقوم بذلك العمل أشخاص يتواجدون فوق ظهر السفينة أو طائرة خاصة.
 - ضد سفينة أو طائرة أخرى أو ضد الأشخاص أو المنقولات الموجودة فوقها.
 - أن يقع ذلك العمل في البحر العالي أو في مكان لا يدخل في اختصاص أي دولة.
- انظر في ذلك:

- د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٢ وما بعدها.

- د. سمعان بطرس فرج الله، المجلة المصرية للقانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٩.

مجموعة من الدول أو قد يأخذ صورة الاعتداء علي الأفراد وأعمال التخريب الأخرى مثل ارسال الطرود والخطابات المتفجرة وأخذ الرهائن وقتلهم ... إلخ، هذا وتجزم القواعد القانونية الدولية الاتفاقية والمباد العامة للقانون الدولي العمليات الارهابية وتدينها، ويتجه الفقه الدولي إلي تضيق الخناق حول العمليات الارهابية عن طريق العمل أو السعي نحو إيجاد قواعد قانونية واضحة وصريحة لمكافحة العمليات الارهابية والاتفاق علي تدابير ملموسة ورادعة لكافة صور الارهاب وأشكاله بل والدعوة إلي إقامة محكمة جنائية دولية للنظر في الحوادث الارهابية وتوقيع العقوبات الرادعة بخصوصها^(١).

ونعرض في الآتي - علي سبيل المثال والتوضيح لا الحصر أو الشمول - موقف القانون الدولي إزاء أكثر صور الارهاب الدولي شيوعاً وانتشاراً.

أ - الاعتداء علي الممثلين الدبلوماسيين

كثرت حوادث الاعتداء علي أشخاص الموفدين الدبلوماسيين واختطافهم وأخذهم كرهائن، وقد بلغ عدد العمليات الارهابية التي وجهت ضد الدبلوماسيين في الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٢ حوالي ٢٥٥١ عملية وهي تمثل نسبة ٣٩,٤ من مجموع العمليات الارهابية التي نفذت في تلك الفترة^(٢).

ومن المسلم به أن مثل هذا الأسلوب من الأساليب الارهابية يتعارض وأحكام القانون الدولي التي تقرر الحماية الخاصة والحصانة الدبلوماسية لأشخاص الدبلوماسيين ومقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية^(٣)، هذا فضلاً عن أحكام القانون الدولي الاتفاقية المستمدة من

(١) د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٨ وما بعدها.

- د. محمد منصور الصاوي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢٣ وما بعدها.

(٢) د. أحمد جلال عز الدين، الارهاب والعنف السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢.

(٣) انظر في الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون ومقار البعثات الدبلوماسية،

- د. فاوي الملاح سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية (الاسكندرية،

منشأة المعارف، ١٩٨١)، ص ١٦١ وما بعدها.

- د. ابراهيم صقر، «محاضرات في العلاقات السياسية الدولية» (محاضرات غير منشورة أقيمت علي طلاب العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٧٦، ص ٥٥) وما بعدها.

- د. حسن السيد نافعة، «محاضرات في النظم الدبلوماسية والقنصلية» (محاضرات غير منشورة أقيمت علي طلاب العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩) ص ٥٣ وما بعدها.

الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تجرم الاعتداءات الموجهة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية وفقاً لقواعد القانون الدولي، كما تنطوي تلك الأعمال علي انتهاكات لمبادئ القانون الدولي الانساني فضلاً عما تمثله من انتهاك للقانون الوطني لمكان ارتكاب الفعل علي حد سواء^(١).

ب - اختطاف الطائرات،

تعود عمليات اختطاف الطائرات إلي عام ١٩٣١ عندما وقع حادث اختطاف طائرة علي أيدي ثوريين من بيرو للهرب بها خارج البلاد^(٢)، وتوالت بعد ذلك حوادث الاختطاف حتي وصل مجموع تلك الحوادث في عام واحد -١٩٨٢- حوالي ٣٠ عملية^(٣).

ومثل هذه الأعمال وإن كان البعض ينظر إليها نظرة تأييد عندما تقع كأسلوب تلجأ إليه المقاومة الشعبية المسلحة كوسيلة لممارسة الضغط علي الخصم لتحقيق أهداف سياسية تسمو علي البواعث الشخصية^(٤) إلا أن ذلك ينطوي -بلاشك- علي مخالفات صريحة لمبادئ القانون الدولي العام:

أولاً: تؤدي هذه الأعمال إلي تعريض المدنيين الأبرياء للخطر، كما أن هذه الأعمال وهي عادة ما تتضمن أخذ الركاب أو طاقم الطائرة كرهائن تحرمها المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والمادتين ٣٣، ٣٤، من الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية المدنيين.

ثانياً: هذه الأعمال تخالف القواعد القانونية الاتفاقية التي تحرم تغير مسار الطائرات بالقوة وبما يترتب علي ذلك من تعريض لسلامة الطيران المدني للخطر^(٥).

- هذا وقد وضعت منظمة الطيران المدني الدولية من القواعد القانونية الاتفاقية ما يهدف إلي تلبية الحاجة الملحة إلي حماية حركة الطيران المدني وتأمين سلامتها من خلال مجموعة الاتفاقيات الدولية التي أبرمت في هذا الخصوص والمتمثلة في اتفاقية طوكيو الموقعة في

(١) د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٧ وما بعدها.

(٢) فتحي علي حسين، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره ص ٢٢٦.

- هيثم أحمد حسن الناصري، مرجع سبق ذكره ص ٢٥.

(٣) د. أحمد جلال عز الدين، الارهاب والعنف السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

(٤) د. صلاح الدين عامر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٢ - ٥٠٣.

(٥) د. محمد منصور الصاوي مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.

١٤ سبتمبر ١٩٦٣ واتفاقية لاهاي الموقعة في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ واتفاقية مونتريال الموقعة في ٢٣ سبتمبر ١٩٧١^(١).

ج - أعمال الارهاب ضد المدنيين والأهداف المدنية.

تأخذ هذه الأعمال صوراً شتى مثل أخذ الرهائن، اغتيال بعض الأشخاص، استخدام المفرقات وعمليات الاقتحام المسلح فضلاً عن أعمال التهديد الارهابي^(٢).

ومما لاشك فيه أن هذه الأعمال فضلاً عن تجريمها من جانب القوانين الوطنية للدول التي تقع في نطاقها الإقليمي مثل تلك الجرائم إلا أنها تمثل - في نفس الوقت - انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني والاتفاقي والذي يحرم اتيان مثل هذه الأعمال بصورة واضحة وصريحة وخاصة المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

من خلاصة ما تقدم يتبين لنا كيف تتعارض الممارسات الارهابية بأشكالها المختلفة والمتباينة تعارضاً واضحاً وتاماً مع القوانين الوطنية ومع أحكام ومبادئ وقواعد القانون الدولي العام علي اختلاف مصادره واتجاهاته، وإذا كان الأمر كذلك فإنه ما تزال هناك حاجة ملحة وماسة إلي تضافر أكثر للجهود الدولية وتكاتف أعمق بين الدول والمنظمات الدولية المختلفة للعمل علي وضع أسس محددة واتخاذ اجراءات عاجلة وفعالة وعلي نطاق دولي شامل لمواجهة الممارسات الارهابية وردع مرتكبيها سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو حتي حكومات أو دول، تلك الممارسات التي تهدد البشرية في أسمى أهدافها وأرقى تطلعاتها المتمثلة في الأمن والاستقرار والسلام والرخاء.

(١) راجع الفصل الأول من هذا الباب.

(٢) بلغ عدد عمليات احتجاز الرهائن في عام ١٩٨٢ حوالي ١٨ عملية، كما وصلت حوادث الاغتيال إلي حوالي ٤٦ حادث كما استخدمت المفرقات والعبوات المتفجرة والناصفة في ٢٢٧ عملية في نفس العام. انظر في هذا الخصوص:

د. أحمد جلال عز الدين، الارهاب والعنف السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤ وما بعدها.

الملاحق

الملحق (أ)

اتفاقية الجرائم والأفعال الأخرى

التي ترتكب على متن الطائرات

الموقعة في طوكيو في ١٤ أيلول ١٩٦٣

إن الدول الأطراف في هذه المعاهدة قد اتفقت على الآتي:

الباب الأول

مجال تطبيق الاتفاقية

المادة الأولى:

١ - تطبق هذه الاتفاقية على:

(أ) الجرائم الخاضعة لأحكام قانون العقوبات

(ب) الأفعال التي تعد جرائم أو لا تعد كذلك والتي من شأنها أن تعرض أو يحتمل أن تعرض للخطر سلامة الطائرة أو الأشخاص أو الأموال الموجودة فيها أو تعرض للخطر حسن النظام والضبط على متنها.

٢ - فيما عدا ما نص عليه من أحكام في الباب الثالث، تنطبق هذه الاتفاقية على الجرائم التي ترتكب أو الأفعال التي يقوم بها أي شخص على متن أي طائرة مسجلة في دولة متعاقدة أثناء وجود هذه الطائرة في حالة طيران أو فوق سطح أعالي البحار أو فوق أي منطقة تقع خارج إقليم أي دولة.

٣ - فيما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية، تعتبر الطائرة في حالة طيران منذ لحظة إطلاق قوتها المحركة بغرض الإقلاع حتى اللحظة التي يكتمل فيها الهبوط.

٤ - لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية على الطائرات المستعملة في الأغراض الحربية

والجمركية أو خدمات الشرطة.

المادة الثانية:

مع عدم الاخلال بأحكام المادة الرابعة، وفيما عدا الحالات التي يتطلب فيها المحافظة علي سلامة الطائرة أو سلامة الركاب والأموال علي متنها، لا يجوز تفسير أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية بحيث تخول أو تتطلب اتخاذ أي إجراء يتعلق بالجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات والتي يكون لها طابع سياسي أو تستند علي تفرقة عنصرية أو دينية.

الباب الثاني

الاختصاص

المادة الثالثة:

١ - تختص دولة تسجيل الطائرة بمباشرة اختصاصها القضائي فيما يتعلق بالجرائم والأفعال التي ترتكب علي متن هذه الطائرة.

٢ - علي كل دولة متعاقدة - باعتبارها دولة التسجيل - أن تقوم باتخاذ لاجراءات التي قد تكون ضرورية واللازمة لتأسيس اختصاصها بالنسبة للجرائم التي ترتكب علي متن الطائرات المسجلة فيها.

٣ - لا تستبعد هذه الاتفاقية أي اختصاص جنائي يجري مباشرته طبقاً الأحكام القانون الوطني.

المادة الرابعة:

لا يجوز لدولة متعاقدة غير دولة التسجيل أن تتعرض لأية طائرة في حالة طيران لغرض مباشرة اختصاصها الجنائي بالنسبة لجريمة ارتكبت علي متن هذه الطائرة إلا في الحالات التالية:

أ - أن يكون للجريمة أثر في إقليم هذه الدولة.

ب - أن تكون الجريمة قد ارتكبتها أو ارتكبت ضد أحد رعايا هذه الدولة أو أحد الأشخاص ذوي الإقامة الدائمة فيها.

ج - إذا ارتكبت الجريمة ضد أمن الدولة.

د- إذا اشتملت الجريمة علي خرق القواعد والأنظمة النافذة في هذه الدولة المتعلقة بالطيران أو تحركات الطائرات.

هـ - إذا كان مباشرة هذه الاختصاص ضرورياً لضمان مراعاة هذه الدولة لأي من تعهداتها طبقاً لاتفاقية دولية متعددة الاطراف.

الباب الثالث

سلطات قائد الطائرة

المادة الخامسة:

١ - لا تنطبق أحكام هذا الباب علي الجرائم والأفعال التي يرتكبها أو يشرع فيها أحد الأشخاص علي متن طائرة في حالة طيران في المجال الجوي لدولة التسجيل أو فوق البحار الحرة أو فوق أية منطقة خارج اقليم أية دولة إلا إذا كانت آخر نقطة للاقلاع أو كانت النقطة التالية للهبوط المقصود تقع في دولة أخرى غير دولة التسجيل أو إذا قامت الطائرة - فيما بعد - بالطيران في المجال الجوي لدولة أخرى غير دولة التسجيل مع استمرار بقاء مثل هذا الشخص علي متنها.

٢ - علي الرغم من أحكام الفقرة الثالثة من المادة الأولى - تعتبر الطائرة في أي وقت في حالة طيران - فيما يتعلق بأغراض هذا الباب - منذ اللحظة التي تغلق فيها كل أبوابها الخارجية عقب شحنها إلي اللحظة التي تفتح فيها أي من هذه الأبواب بغرض تفريغ الطائرة. وفي حالة الهبوط الاضطراري يستمر تطبيق أحكام هذا الباب فيما يتعلق بالجرائم والأفعال التي ترتكب علي متن إلي حين قيام السلطات المختصة للدولة بمباشرة مسئوليتها قبل الطائرة وقبل الأشخاص والأموال علي متن الطائرة.

المادة السادسة:

١ - يجوز لقائد الطائرة - إذا اعتقد استناداً إلي أسباب معقولة أن شخصاً قد ارتكب أو شرع في ارتكاب إحدي الجرائم أو الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الأولى علي متن الطائرة، أن يتخذ قبل هذا الشخص اجراءات معقولة بما في ذلك اجراءات

القسر الضرورية، وذلك:

أ - حماية سلامة الطائرة أو الأشخاص أو الأموال الموجودة فيها.

ب - المحافظة علي حسن النظام والضبط علي متن الطائرة.

ج - لتمكينه من القيام بتسليم مثل هذا الشخص إلي السلطات المختصة أو انزاله طبقاً

لأحكام هذا الباب.

٢ - يجوز لقائد الطائرة تكليف باقي أعضاء هيئة طاقمها أو الترخيص لهم بمساعدته

في القبض علي أي شخص يكون له الحق في القبض عليه كما يجوز له التماس هذه

المساعدة من الركاب أو الترخيص لهم بها دون ما الزام في ذلك علي أنه يجوز أيضاً لأي

من أعضاء الطاقم أي من الركاب دون ما ترخيص اتخاذ اجراءات وقائية معقولة وذلك

إذا ما توفرت لديه أسانيد معقولة تدعوه إلي الاعتقاد بأن مثل هذا الاجراء يعد أمراً ذي صلة

ضرورية عاجلة لحماية سلامة الطائرة أو ما فيها من أشخاص وأموال.

المادة السابعة:

١ - لا يجب الاستمرار في اتخاذ اجراءات القسر التي فرضت علي شخص ما تطبيقاً

لأحكام المادة السادسة فيما وراء أي نقطة تكون الطائرة قد هبطت فيها إلا:

أ - إذا كانت هذه النقطة واقعة في اقليم دولة غير متعاقدة وترفض سلطاتها السماح

بانزال هذا الشخص، أو إذا كانت هذه الاجراءات قد اتخذت طبقاً للفقرة الأولى (ج) من

المادة السادسة لغرض تمكين تسليم الشخص المذكور للسلطات المختصة.

ب - في حالة هبوط الطائرة هبوطاً اضطرارياً وعدم تمكن قائدة الطائرة من تسليم

ذلك الشخص للسلطات المختصة أو

ج - في حالة موافقة الشخص المذكور علي استمرار طيرانه مقبوضاً عليه.

٢ - علي قائد الطائرة أن يقوم بأسرع وقت ممكن باخطار سلطات الدولة التي ستهبط

الطائرة في اقليمها وبها شخص مقبوض عليه طبقاً لأحكام المادة السادسة بوجود هذا

الشخص علي الطائرة وأسباب القبض عليه علي أن يكون هذا الاخطار قبل هبوط الطائرة

كلما أمكن ذلك.

المادة الثامنة:

١ - يجوز لقائد الطائرة كلما كان ذلك ضرورياً لتحقيق أهداف (أ) أو (ب) من البند الأول من المادة السادسة القيام بإنزال أي شخص في إقليم أي دولة تهبط فيها الطائرة يعتقد - استناداً إلى أسس معقولة - أنه قد ارتكب أو شرع في ارتكاب أحد الأفعال المشار إليها في المادة الأولى فقرة (أ - ب) علي ظهر الطائرة.

٢ - علي قائد الطائرة تقديم تقرير إلى سلطات الدولة التي يتم فيها انزال أي شخص طبقاً لهذه المادة يبين فيها حقائق هذا الانزال وأسبابه.

المادة التاسعة:

١ - إذا اعتقد قائد الطائرة استناداً إلى أسس معقولة أن شخصاً قد ارتكب علي متن الطائرة أحد الأفعال التي يعتبرها من وجهة نظره مكونة لجريمة خطيرة طبقاً لقانون العقوبات في الدولة المسجلة فيها الطائرة فيجوز له أن يقوم بتسليمه للسلطات المختصة في أية دولة متعاقدة تهبط فيها الطائرة.

٢ - علي قائد الطائرة أن يقوم في أقرب وقت ممكن باخطار سلطات الدولة المتعاقدة التي ستتهبط الطائرة علي إقليمها وبها شخص يري تسليمه طبقاً لحكم الفقرة السابقة برغبته هذه مع بيان أسباب ذلك علي أن يتم هذا الاخطار قبل هبوط الطائرة كلما أمكن ذلك.

٣ - علي قائد الطائرة أن يزود السلطات التي يتم تسليم المتهم المشتبه فيه إليها طبقاً لأحكام هذه المادة بكافة الأدلة والمعلومات التي توافرت لديه شرعاً وفقاً لقانون الدولة المسجلة بها الطائرة.

المادة العاشرة:

- بالنسبة للإجراءات التي تتخذ وفقاً لهذه الاتفاقية لا يعد قائد الطائرة أو أي فرد من طاقمها أو أي راكب أو مالك الطائرة أو مستغلها أو الشخص الذي يتم تسيير الرحلة لحسابه مسؤولاً في أي دعوي تنشأ عن المعاملة التي يتعرض لها الشخص الذي اتخذت هذه الإجراءات ضده.

الباب الرابع

الاستيلاء غير القانوني علي الطائرة

المادة الحادية عشرة.

١ - في حالة ارتكاب شخص علي متن الطائرة في حالة الطيران عن طريق القوة أو التهديد باستخدام القوة لأحد الأفعال غير المشروعة التي تعد تدخلاً في استعمال الطائرة والاستيلاء عليها أو نوعاً آخر من السيطرة الخاطئة علي الطائرة أو في حالة الشروع في ذلك، فعلي الدول المتعاقدة اتخاذ كافة الاجراءات المناسبة واللازمة لاستعادة السيطرة علي الطائرة لقائدها الشرعي أو المحافظة علي سيطرته عليها.

٢ - في الأحوال المشار إليها في الفقرة السابقة، علي الدولة المتعاقدة التي تهبط فيها الطائرة أن تسمح لركاب هذه الطائرة بتكملة رحلتهم في أقرب وقت ممكن وعليها إعادة الطائرة والبضائع التي علي متنها إلي الأشخاص الذين يمتلكونها قانوناً.

المادة الثانية عشرة

علي كل دولة من الدول المتعاقدة أن تسمح لقائد أي طائرة مسجلة في دولة متعاقدة أخرى بإنزال أي شخص طبقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة الثانية.

المادة الثالثة عشرة

١ - علي كل دولة متعاقدة أن تتسلم أي شخص يقوم قائد الطائرة بتسليمه إليها طبقاً للفقرة الأولى من المادة التاسعة.

٢ - علي أي من الدول المتعاقدة - إذا ما رأت الظروف تتطلب ذلك - أن تقوم بالقبض علي أي شخص مشتبه في ارتكابه أحد الأفعال المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الحادية عشر أو علي أي شخص قامت بتسليمه أو أن تتخذ قبل هذا الشخص أية اجراءات تكفل المذكور أحد رعاياها أو أحد المقيمين إقامة دائمة فيها أن تعيده إلي أقليم قوانين هذه الدولة علي أن تستمر تلك الاجراءات إلي الوقت المعقول واللازم فقط لاتمام الاجراءات الجنائية أو اجراءات إعادة التسليم.

٣ - يجب مساعدة أي شخص يكون قد تم القبض عليه طبقاً لأحكام الفقرة السابقة في الاتصال فوراً بأقرب ممثل للدولة التي يعد أحد مواطنيها.

٤ - علي كل دولة يجري تسليم أي شخص إليها وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة التاسعة أو التي تهبط في اقليمها إحدى الطائرات عقب ارتكاب أحد الأفعال المنصوص عليه في الفقرة (١) من المادة الحادية عشرة أن تقوم فوراً بإجراء تحقيق أولي في الوقائع.

٥ - عند قيام أي دولة بالقبض علي أحد الأشخاص طبقاً لأحكام هذه المادة فعليها أن - تخطر فوراً الدولة المسجلة فيها الطائرة أو الدولة التي يتبعها الشخص الموضوع تحت القبض بحقيقة هذا الاجراء وكذلك الظروف التي استعدت إلي اتخاذه كما أن لها أن تخطر بمثل هذه المعلومات أي دولة أخرى يكون لها مصلحة في ذلك إذا رأت - أن الأمر يقتضي ذلك، وعلي الدولة التي تجري التحقيق الأولي طبقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة أن تبادر فوراً بارسال تقرير بنتائج هذا التحقيق إلي الدولة المشار إليها مبيناً فيها ما إذا كانت تزعم تولي الاختصاص في هذا الشأن.

المادة الرابعة عشرة

١ - إذا تم انزال أحد الأشخاص طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثامنة أو تسليمه طبقاً للمادة التاسعة (فقرة أولي) أو تم انزاله عقب ارتكابه أحد الأفعال المشار إليها في المادة الحادية عشر (فقرة أولي) ولم يستطع أو لم يرغب في الاستمرار في رحلته ورفضت الدولة التي هبطت فيها الطائرة قبوله فيجوز لهذه الدولة إذا لم يكن الشخص المذكور أحد رعاياها أو أحد المقيمين إقامة دائمة فيها أن تعيده إلي اقليم دولته أو اقليم الدولة التي يقيم فيها إقامة دائمة أو إلي اقليم الدولة التي بدأ منها رحلته بالطريق الجوي.

٢ - لا يعد انزال أحد الأشخاص أو تسليمه أو القبض عليه أو اتخاذ الاجراءات الأخرى المشار إليها في المادة الثالثة عشرة (الفقرة التالية) وكذلك إعادة الشخص المذكور بمثابة اذن بالدخول لاقليم الدولة المتعاقدة المعنية، وذلك فيما يتعلق بقوانين تلك الدولة الخاصة بدخول الأشخاص إلي اقليمها أو قبولهم فيه وليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس بقوانين الدولة المتعلقة بابعاد الأشخاص من أراضيها.

المادة الخامسة عشرة

١ - مع عدم الاخلال بأحكام المادة الرابعة عشرة فإن أي شخص تم انزاله طبقاً للمادة الثامنة (فقرة أولي) أو تم تسليمه طبقاً للمادة التاسعة (فقرة أولي) أو تم انزاله عقب ارتكابه أحد الأفعال المشار إليها في المادة الحادية عشرة (فقرة أولي) ويرغب في الاستمرار

في رحلته يجب اطلاق سراحه في أقرب وقت ممكن لكي يتوجه لأي جهة يرغب فيها ما لم يتطلب قانون الدولة التي هبطت الطائرة فيها تواجده بغرض إعادة تسليمه أو لاتمام أية اجراءات جنائية أخرى.

٢ - يجب علي الدولة المتعاقدة التي يتم انزال أحد الأشخاص في اقليمها طبقاً للمادة الثامنة (فقرة أولي) أو التي يتم تسليمه فيها طبقاً للمادة التاسعة (فقرة أولي) أو التي يجري فيها انزال أحد الأشخاص المشتبه في ارتكابه أحد الأفعال المشار إليها بالمادة الخامسة عشرة (فقرة أولي) أن توفر لهذا الشخص معاملة لا تقل من حيث الحماية والأمن عن تلك التي يلقاها رعايا هذه الدولة في نفس الظروف وذلك بدون الاخلال بقوانين هذه الدولة المتعلقة بالدخول إلي اقليمها أو قبول الأشخاص فيه أو اعادة تسليمهم أو ابعادهم منه.

الباب السادس أحكام أخرى

المادة السادسة عشرة

١ - فيما يتعلق بإعادة التسليم تعتبر الجرائم التي ترتكب علي متن الطائرة المسجلة في إحدى الدول المتعاقدة أياً كان مكان حدوثها، كما لو كانت انها ارتكبت أيضاً في اقليم الدولة المسجلة فيها الطائرة.

٢ - بدون الاخلال بأحكام الفقرة السابقة ليس في أحكام هذه المعاهدة ما ينشئ التزاماً باجراء اعادة التسليم.

المادة السابعة عشرة

تلتزم الدول المتعاقدة عند اتخاذها اجراءات التحقيق أو القبض أو عند مباشرة اختصاصها أن توفر العناية اللازمة لسلامة الملاحة الجوية ومصالحها وعليها أن تتحاشي في قيامها بهذه الاجراءات أي تأخير لا مبرر له بالنسبة للطائرة أو الركاب أو الطاقم أو البضائع.

المادة الثامنة عشرة

إذا أنشأت الدولة المتعاقدة فيما بينها مؤسسات مشتركة للنقل الجوي أو وكالات تشغيل دولية والتي تستعمل طائرات غير مسجلة في أي دولة منها فإن هذه الدول تبعاً للظروف في كل حالة أن تحدد دولة من بينها تعد في مجال أغراض هذه الاتفاقية دولة التسجيل علي أن

تخطر بذلك منظمة الطيران المدني الدولي التي تقوم بدورها في اخطار سائر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بذلك.

الباب السابع أحكام ختامية

المادة التاسعة عشرة

إلى أن يحين تاريخ سريان هذه الاتفاقية طبقاً للمادة الحادية والعشرين تظل مفتوحة للتوقيع من جانب أية دولة تكون في ذلك التاريخ عضواً في الأمم المتحدة أو أية وكالة من الوكالات المتخصصة.

المادة العشرون

١ - يجري التصديق على هذه الاتفاقية من جانب الدول الموقعة عليها طبقاً للإجراءات الدستورية في كل منها.

٢ - يجري ايداع وثائق التصديق لدى الهيئة الدولية للطيران المدني الدولي.

المادة الحادية والعشرون

١ - بمجرد ايداع وثائق التصديق على الاتفاقية من قبل اثني عشرة دولة موقعة تسري أحكام الاتفاقية فيما بينهم ابتداء من اليوم التسعين لتاريخ ايداع وثيقة الدولة الثانية عشرة. أما بالنسبة للدول التي تصدق عليها بعد ذلك فإنها تصبح سارية المفعول بالنسبة لكل منها ابتداء من اليوم التسعين بعد اتمام ايداع وثائق التصديق.

٢ - تقوم المنظمة الدولية للطيران المدني بتسجيل هذه الاتفاقية لدى السكرتير العام للأمم المتحدة وذلك بمجرد سريانها.

المادة الثانية والعشرون

١ - تكون هذه الاتفاقية بعد سريانها مفتوحة لانضمام أية دولة عضو في الأمم المتحدة أو أية وكالة من الوكالات المتخصصة.

٢ - يتم الانضمام بايداع وثائق الانضمام لدى المنظمة الدولية للطيران المدني ويبدأ

سريانه من اليوم التسعين بعد ايداع هذه الوثائق.

المادة الثالثة والعشرون

١ - يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة الانسحاب من هذه الاتفاقية باخطار موجه إلى المنظمة الدولية للطيران المدني.

٢ - يسري الانسحاب بعد ستة أشهر من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للأخطار بالانسحاب.

المادة الرابعة والعشرون

١ - إذا قام أي نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة في شأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية والذي لا يمكن حله عن طريق المفاوضات فيجب إحالته إلى التحكيم بناء على طلب إحدى هذه الدول. وإذا لم يتفق أطراف النزاع على هيئة التحكيم وذلك في خلال ستة أشهر من تاريخ طلب الإحالة على التحكيم يجوز لأي طرف في النزاع أن يحيله إلى محكمة العدل الدولية بناء على طلبه طبقاً لنظام المحكمة.

٢ - يجوز لكل دولة عند التوقيع أو التصديق أو الانضمام إلى الاتفاقية أن تعلن عدم التزامها بأحكام الفقرة السابقة ولا تكون الدول المتعاقدة الأخرى ملتزمة بالفقرة المذكورة قبل الدولة المتعاقدة التي أبدت مثل هذا التحفظ.

٣ - يجوز لأية دولة متعاقدة أبدت تحفظاً طبقاً للفقرة السابقة أن تسحبه في أي وقت وذلك باخطار لدي الهيئة الدولية للطيران المدني.

المادة الخامسة والعشرون

فيما عدا التحفظ المشار إليه في المادة الرابعة والعشرون لا يجوز أبداء أي تحفظات على هذه الاتفاقية.

المادة السادسة والعشرون

تقوم المنظمة الدولية للطيران المدني باخطار جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في أية وكالة من الوكالات المتخصصة بالآتي:
(أ) بأي توقيع على هذه الاتفاقية وتاريخه.
(ب) بأي ايداع أي وثائق للتصديق أو للانضمام وتاريخه.

ج) بتاريخ سريان الاتفاقية طبقاً للمادة ٢١ فقرة (١).

د) باستلام أي إخطار بالانسحاب وتاريخه.

هـ) باستلام أي اعلان أو إخطار طبقاً للمادة ٢٤ وتاريخه.

اثباتاً لذلك قام الموقعون أدناه بما خول لهم من سلطة في هذه الشأن بالتوقيع علي هذه الاتفاقية.

تحررت في طوكيو في الرابع عشر من أيلول سنة ١٩٦٣ من ثلاث نسخ رسمية محررة باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية.

يجري ايداع هذه الاتفاقية لدى المنظمة الدولية للطيران المدني طبقاً للمادة (١٩) وتظل مفتوحة للتوقيع وتقوم المنظمة المذكورة بارسال نسخ معتمدة منها إلي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأية وكالة من الوكالات المتخصصة.

الملحق (ب)

اتفاقية قمع الاستيلاء غير القانوني

على الطائرات

الموقعة في لاهاي في تاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٧٠

مقدمة

إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية

مقدرين أن أفعال الاستيلاء غير الشرعي أو ممارسة السيطرة على الطائرات وهي في حالة طيران يعرض سلامة الأشخاص والممتلكات للخطر ويؤثر تأثيراً خطيراً في تشغيل الخطوط الجوية ويزعزع ثقة شعوب العالم في سلامة الطيران المدني.

مقدرين أن وقوع مثل هذه الأفعال يعتبر من الأمور التي تثير قلقاً بالغاً، مقدرين الحاجة الملحة إلى إيجاد قواعد مناسبة لمعاقبة مرتكبي مثل هذه الأفعال بغية منع وقوعها، قد اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى

أي شخص على متن طائرة وهي في حالة طيران:

أ - يقوم بغير حق مشروع، بالقوة أو بالتهديد باستعمالها أو باستعمال أي شكل آخر من أشكال الاكراه بالاستيلاء على الطائرة أو ممارسة سيطرته عليها أو يشرع في ارتكاب أي من هذه الأفعال، أو

ب - يشترك مع أي شخص آخر يقوم أو يشرع في ارتكاب أي من هذه الأفعال، يعد مرتكباً لإحدى الجرائم (التي يطلق عليها فيما بعد «الجريمة»).

المادة الثانية

تتعهد كل دولة متعاقدة بأن تجعل الجريمة معاقباً عليها بعقوبات مشددة.

المادة الثالثة

١ - فيما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية تعتبر الطائرة في أي وقت في حالة طيران منذ اللحظة التي يتم فيها إغلاق كل أبوابها الخارجية عقب دخول الركاب حتي اللحظة التي يتم فيها فتح أي من هذه الأبواب بغرض تفريغ الطائرة. وفي حالة الهبوط الاضطراري تظل الطائرة في حالة طيران حتي الوقت الذي تتولي فيه السلطات المختصة مباشرة مسؤولياتها تجاه الطائرة والأشخاص والممتلكات الموجودة علي متنها.

٢ - لا تنطبق هذه الاتفاقية علي الطائرات المستعملة في الخدمات الحربية والجمركية أو الشرطة.

٣ - لا تنطبق هذه الاتفاقية إلا إذا كان مكان اقلاع الطائرة التي ارتكب علي متنها الجريمة أو مكان هبوطها الفعلي واقعاً خارج إقليم دولة تسجيل هذه الطائرة وذلك بصرف النظر عما إذا كانت الطائرة مستعملة في رحلة دولية أو داخلية.

٤ - لا تنطبق هذه الاتفاقية علي الحالات المبينة في المادة الخامسة إلا إذا كان مكان اقلاع الطائرة التي ارتكب علي متنها الجريمة ومكان هبوطها الفعلي واقعين داخل إقليم نفس الدولة وإذا كانت تلك الدولة إحدى الدول المشار إليها في المادة المذكورة.

٥ - علي الرغم مما ورد في الفقرتين ٤، ٣ من هذه المادة تنطبق المواد ٦، ٧، ٨، ١٠ مهما كان مكان اقلاع الطائرة أو مكان هبوطها الفعلي وذلك إذا وجد مرتكب الجريمة أو المتهم فيها داخل إقليم دولة خلاف دولة تسجيل هذه الطائرة.

المادة الرابعة

١ - علي كل دولة متعاقدة أن تتخذ ما يلزم من اجراءات قد تكون ضرورية لتأسيس اختصاصها القضائي بنظر الجريمة وأي فعل آخر من أفعال العنف الأخرى التي تكون قد ارتكب ضد الركاب أو الطاقم من جانب المتهم بمناسبة ارتكاب الجريمة وذلك في الأحوال التالية:

أ - عندما ترتكب الجريمة علي متن طائرة مسجلة في تلك الدولة.

ب - عندما تهبط الطائرة التي ارتكب علي متنها الجريمة في إقليم تلك الدولة والمتهم

لا يزال علي متنها.

ج - إذا ارتكبت الجريمة علي متن طائرة مؤجرة إلي مستأجر يكون مركز أعماله الرئيسي في تلك الدولة أو يكون له إقامة دائمة فيها إذا لم يكن له فيها هذا المركز.

٢ - تقوم كل دولة متعاقدة كذلك بما يلزم من اجراءات مماثلة قد تكون ضرورية لتأسيس اختصاصها القضائي علي الجريمة في حالة ما إذا تواجد المتهم في اقليمها ولا تقوم بتسليمه طبقاً للمادة الثامنة لأي من الدول المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

٣ - لا تستبعد هذه الاتفاقية أي اختصاص جنائي يتم مباشرة طبقاً للقانون الوطني.

المادة الخامسة

علي الدول المتعاقدة التي تنشئ فيما بينها مؤسسات تشغيل مشتركة للنقل الجوي أو وكالات تشغيل دولية والتي تستعمل طائرات تكون محلاً لتسجيل مشترك أو دولي، أن تحدد بالنسبة لكل طائرة - بالوسائل اللازمة - دولة من بينها يكون عليها مباشرة اختصاصها القضائي وتولي وظائف دولة التسجيل لأغراض هذه الاتفاقية وإخطار المنظمة الدولية للطيران المدني وعلي الأخيرة أن تقوم بدورها بتعميم هذا الإخطار علي كل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

المادة السادسة

١ - علي أي من الدول المتعاقدة التي يتواجد مرتكب الجريمة أو المتهم بارتكابها في أراضيها أن تقوم بالقبض عليه أو تتخذ قبله الاجراءات الأخرى التي تكفل التحفظ عليه وذلك إذا ما اقتنعت أن الظروف تتطلب ذلك. ويتم القبض أو اتخاذ الاجراءات الأخرى وفقاً لأحكام قوانين هذه الدولة علي أن تستمر تلك الاجراءات فقط إلي الوقت اللازم لامكان القيام بالاجراءات الجنائية أو اجراءات التسليم.

٢ - علي هذه الدولة أن تقوم فوراً بعمل تحقيق أولي في الوقائع.

٣ - يجب مساعدة أي شخص قد تم القبض عليه وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة في الاتصال فوراً بأقرب ممثل للدولة التي يكون أحد رعاياها.

٤ - عند قيام أية دولة بالقبض علي أحد الأشخاص طبقاً لهذه المادة، فعليها أن تخطر فوراً دولة تسجيل الطائرة، والدولة المشار إليها في المادة الرابعة فقرة (١) ج والدولة التي يحمل الشخص المقبوض عليه جنسيتها وأية دولة أخرى ذات مصلحة إذا ما رأت ذلك

مناسباً، بحقيقة هذا الاجراء وبالظروف التي دعت إلى اتخاذه، وعلي الدولة التي تجري التحقيق الأولي طبقاً للفقرة الثانية من هذه المادة أن تبادر فوراً بإرسال تقرير بنتائج هذا التحقيق إلى الدول المشار إليها مبيناً به ما إذا كانت تزمع مباشرة اختصاصها القضائي.

المادة السابعة

إذا لم تقم الدولة المتعاقدة بتسليم المتهم الذي وجد في اقليمها، فعليها - بدون استثناء أياً كان وبغض النظر عما إذا كانت الجريمة قد ارتكبت في اقليمها من عدمه - أن تحيل القضية إلى سلطاتها المختصة لمحاكمته.

وعلي هذه السلطات أن تتخذ قرارها بنفس الطريقة التي تتبع بشأن أية جريمة عادية جسيمة وذلك طبقاً لقانون تلك الدولة.

المادة الثامنة

١ - تعتبر الجريمة احدي الجرائم القابلة للتسليم التي تتضمنها أي معاهدة تسليم تكون قائمة بين الدول المتعاقدة. وتتعهد الدول المتعاقدة بأن تدرج هذه الجريمة في أية معاهدة تسليم تعقد مستقبلاً كأحدي الجرائم القابلة للتسليم.

٢ - إذا تطلبت دولة متعاقدة وجوب قيام معاهدة تسليم كشرط لاجراء التسليم وتلقت طلباً للتسليم من دولة متعاقدة أخرى لا ترتبط معها بمعاهدة فيجوز لها حسب اختيارها اعتبار الاتفاقية الحالية كأساس قانوني للتسليم وذلك فيما يتعلق بالجريمة. ويجري التسليم طبقاً للشروط الأخرى التي ينص عليها قانون الدولة التي يطلب منها التسليم.

٣ - علي الدول المتعاقدة التي لا تشترط لاجراء التسليم وجود معاهدة قائمة أن تعترف فيما بينها باعتبار الجريمة كأحدي الجرائم القابلة للتسليم وذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها بقوانين الدولة المطلوب منها تسليم المتهم.

٤ - تعامل الجريمة - فيما يتعلق بأغراض التسليم بين الدول المتعاقدة - كما لو كانت قد ارتكبت ليس فقط في المكان الذي وقعت فيه ولكن أيضاً في أقاليم الدول التي ينعقد لها الاختصاص القضائي طبقاً للمادة ٤ فقرة (١).

المادة التاسعة

١ - إذا وقع أي فعل من الأفعال المذكورة في المادة ١ (أ) أو كان علي وشك الوقوع،

فعلي الدول المتعاقدة أن تتخذ كافة الاجراءات المناسبة لاعادة السيطرة علي الطائرة لقائدها الشرعي أو المحافظة علي سيطرته عليها.

٢ - علي أية دولة متعاقدة تتواجد فيها الطائرة أو ركابها أو طاقمها تسهيل مواصلة الركاب والطاقم لرحلتهم في أقرب فرصة ممكنة، وعليها كذلك اعادة الطائرة وبضائعها بدون تأخير إلي الأشخاص الذين لهم الحق في حيازتها قانوناً، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١ (أ).

المادة العاشرة

١ - علي الدولة المتعاقدة أن تقدم كل منها للأخري أقصى ما يمكن من مساعدة فيما يتعلق بالاجراءات الجنائية المتخذة قبل الجرائم والأفعال الأخري المنصوص عليها في المادة ٤. وفي جميع الحالات يطبق قانون الدولة المطلوب منها المساعدة.

٢ - لا تؤثر أحكام الفقرة (١) من هذه المادة علي الالتزامات التي تفرضها أية معاهدة أخري ثنائية أو جماعية تنظم أو سوف تنظم - كلياً أو جزئياً - المساعدات المتبادلة في المسائل الجنائية.

المادة الحادية عشر

تقوم كل دولة متعاقدة وطبقاً لقانونها الوطني بالتقرير لدي مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني وبأقصى سرعة ممكنة عن أية معلومات مناسبة تكون متوفرة لديها وتتعلق:

أ - بالظروف الخاصة بالجريمة.

ب - بالاجراء المتخذ طبقاً للمادة (٩).

ج - بالاجراءات المتخذة قبل مرتكب الجريمة أو المتهم بارتكابها وعلي وجه الخصوص النتائج المتعلقة بأي اجراء من اجراءات التسليم أو الاجراءات القانونية الأخري.

المادة الثانية عشر

١ - إذا قام أي نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يتعذر عن طريق المفاوضات، يحال علي التحكيم وذلك بناء علي طلب أي من هذه الدول. وإذا لم يتفق أطراف النزاع علي هيئة التحكيم خلال ستة أشهر من تاريخ طلب الاحالة علي التحكيم، فيجوز لأي من هؤلاء الأطراف احالة النزاع علي محكمة العدل

الدولية بطلب وفقاً للنظام المحكمة المذكورة.

٢ - يجوز لكل دولة أن تعلن عند التوقيع أو التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها عدم التزامها بالفقرة السابقة. ولا تكون الدول المتعاقدة الأخرى ملتزمة بالفقرة السابقة قبل أي دولة متعاقدة تكون قد قامت بإجراء مثل هذا التحفظ.

٣ - يجوز لأي دولة متعاقدة تكون قد أجرت تحفظاً طبقاً للفقرة السابقة أن تسحب هذا التحفظ في أي وقت عن طريق إرسال إخطار بذلك إلى دول الإيداع.

المادة الثالثة عشر

١ - تفتح هذه الاتفاقية للتوقيع عليه في لاهاي اعتباراً من ١٦ كانون الأول ١٩٧٠ بالنسبة للدول التي اشتركت في المؤتمر الدولي للقانون الجوي المنعقد في لاهاي في الفترة من ١ إلى ١٦ كانون الأول ١٩٧٠ (المشار إليه فيما بعد بمؤتمر لاهاي) وتفتح بعد ٣١ كانون الأول ١٩٧٠ لجميع الدول للتوقيع عليها في موسكو ولندن وواشنطن. ويجوز لأي دولة لم توقع على هذه الاتفاقية قبول دخولها إلى حيز النفاذ طبقاً للفقرة (٣) من هذه المادة أن تنضم إليها في أي وقت.

٢ - تكون هذه الاتفاقية محلاً للتصديق عليها من جانب الدول الموقعة. تودع وثائق التصديق والانضمام لدى حكومات اتحاد الجمهوريات السيوفيتية الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية التي تم تعيينها في هذه الاتفاقية كحكومات إيداع.

٣ - تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع وثائق تصديق عشرة دول موقعة على هذه المعاهدة تكون قد اشتركت في مؤتمر لاهاي.

٤ - تسري هذه الاتفاقية بالنسبة للدول الأخرى اعتباراً من تاريخ دخولها حيز النفاذ طبقاً للفقرة (٣) من هذه المادة أو بعد ثلاثين يوماً لاحقة على تاريخ إيداع وثائق تصديقها أو انضمامها أيهما أبعد.

٥ - تقوم حكومات الإيداع في أسرع وقت بإخطار الدول الموقعة والمنضمة بتاريخ كل توقيع وتاريخ إيداع أي وثيقة تصديق أو انضمام وتاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ وكذلك أية شعارات أخرى.

٦ - تقوم حكومات الايداع بتسجيل هذه المعاهدة بمجرد دخولها إلى حيز النفاذ وذلك طبقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٨٣ من معاهدة الطيران المدني الدولي (شيكاغو ١٩٤٤).

المادة الرابعة عشر

١ - يجوز لأية دولة متعاقدة الانسحاب من هذه الاتفاقية باخطار مكتوب يوجه إلى حكومات الايداع.

٢ - يبدأ سريان مفعول الانسحاب بعد مضي ستة أشهر اعتباراً من تاريخ تسلم حكومات الايداع للإخطار.

اثباتاً لذلك وقع المفوضون الموقعون فيما يلي بما لهم من تفويض من حكوماتهم هذه المعاهدة.

حرر في لاهاي، في اليوم السادس عشر من كانون الأول سنة ألف وتسعمائة وسبعون من ثلاث نسخ أصلية حررت كل منها بأربع لغات رسمية بالانكليزية والفرنسية والروسية والأسبانية.

الملحق (ج)

اتفاقية

قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني

الموقعة بمدينة مونتريال بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٧١

ان الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، واصمة في اعتبارها:

ان جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني تهدد سلامة الأشخاص والأموال، وتؤثر تأثيراً خطيراً على تشغيل الخطوط الجوية، وتزعزع ثقة شعوب العالم في سلامة الطيران المدني.

وان حدوث مثل هذه الجرائم يعتبر أمراً مثيراً للقلق، وأن، لمنع هذه الجرائم وتثور الحاجة الملحة إلى اتخاذ الاجراءات الملائمة لمعاقبة الجناة.

قد اتفقت على ما يلي:

مادة (١)

١ - يعد مرتكباً لجريمة أي شخص يرتكب عمداً ودون حق مشروع فعلاً من الأفعال التالية:

(أ) أن يقوم بعمل من أعمال العنف ضد شخص على طائرة في حالة طيران، إذا كان هذا العمل من شأنه أن يعرض سلامة هذه الطائرة للخطر.

(ب) أن يدمر طائرة في الخدمة، أو يحدث بها تلفاً يجعلها عاجزة عن الطيران أو يحتمل أن يعرض سلامتها في حالة الطيران للخطر.

(ج) أن يقوم، بأي وسيلة كانت، بوضع أو التسبب في وضع جهاز أو مادة في طائرة في الخدمة يحتمل أن يدمر هذه الطائرة، أو أن يحدث بها تلفاً يجعلها عاجزة عن الطيران، أو يحدث بها تلفاً يحتمل أن يعرض سلامتها في حالة الطيران للخطر.

(د) أن يدمر أو يتلف تسهيلات الملاحة الجوية أو أن يتدخل في تشغيلها، إذا كان من شأن أي من هذه الأفعال احتمال تعريض سلامة الطائرات في حالة الطيران للخطر.

(هـ) أن يقوم بإبلاغ معلومات يعلم أنها كاذبة، معرضاً بذلك سلامة الطائرات في حالة الطيران للخطر.

٢ - يعد كذلك مرتكباً لجريمة أي شخص يرتكب فعلاً من الفعلين الآتيين:

أ - أن يشرع في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

ب - أن يكون شريكاً لشخص يرتكب أو يشرع في ارتكاب أي من تلك الجرائم.

مادة (٢)

فيما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية

ز - تعتبر الطائرة في حالة طيران في أي وقت منذ اللحظة التي يتم فيها إغلاق جميع أبوابها بعد صعود الركاب حتي اللحظة التي يتم فيها فتح أي من هذه الأبواب من أجل نزول الركاب، وفي حالة الهبوط الاضطراري يستمر اعتبار الطائرة في حالة طيران حتي تتولي السلطة المختصة مسؤوليتها عن الطائرة وما علي متنها من أشخاص وأموال.

ب - تعتبر الطائرة في الخدمة منذ بدء إعداد الطائرة قبل الطيران بواسطة عمل الخدمات الأرضية أو بواسطة طاقم الطائرة للقيام برحلة معينة حتي مضي أربع وعشرون ساعة علي أي هبوط للطائرة، وعلي أي حال، تمتد فترة الخدمة طوال كل المدة التي تعتبر فيها الطائرة في حالة طيران علي الوجه المحدد في الفقرة (أ) من هذه المادة.

مادة (٣)

تتعهد كل دولة متعاقدة بتشديد العقوبات علي الجرائم المنصوص عليها في المادة

الأولى.

مادة (٤)

١ - لا تسري هذه الاتفاقية علي الطائرات المستخدمة في الخدمات الحربية أو الجمركية أو خدمات الشرطة.

٢ - في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ)، (ب)، (ج)، (هـ) من

الفقرة (١) من المادة الأولى، وسواء كانت الطائرة مستخدمة في رحلة دولية أو داخلية، لا تسري هذه الاتفاقية إلا في الحالتين التاليتين:

أ) إذا كان مكان اقلاع أو هبوط الطائرة، الفعلي أو المقصود، واقعاً خارج اقليم دولة تسجيل هذه الطائرة.

ب) إذا ارتكبت الجريمة داخل إقليم دولة أخرى غير دولة تسجيل الطائرة.

٣ - في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ)، (ب)، (ج)، (هـ) من الفقرة (١) من المادة الأولى، وبغض النظر عن الفقرة (٢) من هذه المادة، تسري هذه الاتفاقية أيضاً إذا تواجد الجاني أو المتهم في إقليم دولة أخرى غير دولة تسجيل الطائرة.

٤ - فيما يتعلق بالدول المشار إليها في المادة التاسعة، وفي الحالات المذكورة الفرعية (أ)، (ب)، (ج)، (هـ) من الفقرة (١) من المادة الأولى، لا تسري هذه الاتفاقية إذا كانت الأماكن المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة (٢) من هذه المادة واقعة داخل إقليم نفس الدولة في حالة ما إذا كانت تلك الدولة إحدى الدول المشار إليها في المادة التاسعة، وذلك إلا إذا ارتكبت الجريمة أو تواجد الجاني أو المتهم في إقليم دولة أخرى غير تلك الدولة.

٥ - في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة (١) من المادة الأولى، لا تسري هذه الاتفاقية إلا إذا كانت المساعدات الملاحية الجوية مستخدمة في أغراض الملاحة الجوية الدولية.

٦ - تسري كذلك أحكام الفقرات (٢، ٣، ٤، ٥) من هذه المادة علي الحالات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة الأولى.

مادة (٥)

١ - علي كل دولة متعاقدة أن تتخذ الاجراءات اللازمة لغرض اختصاصها القضائي بنظر الجرائم في الحالات التالية:

أ - عندما ترتكب الجريمة في اقليم تلك الدولة.

ب - عندما ترتكب الجريمة ضد أو علي متن طائرة مسجلة في تلك الدولة.

ج - عندما تهبط الطائرة التي ارتكبت علي متنها الجريمة في اقليم تلك الدولة ومايزال المتهم علي متنها.

د - عندما ترتكب الجريمة ضد أو علي متن طائرة مؤجرة بدون طاقم إلي مستأجر يكون مركز أعماله الرئيسي في تلك الدولة، أو تكون له إقامة دائمة فيها إذا لم يكن فيها مثل هذا المركز.

٢ - علي كل دولة متعاقدة كذلك أن تتخذ الاجراءات اللازمة لغرض اختصاصها القضائي لنظر الجرائم المذكورة في الفقرات الفرعية (أ، ب، ج) من الفقرة (١) من المادة الأولى، وكذلك الفقرة (٢) من نفس المادة بقدر ما تتعلق به تلك الفقرة بهذه الجرائم، وذلك في حالة تواجد المتهم في اقليمها أو لم تتم بتسليمه طبقاً للمادة الثامنة إلي أي من الدول المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة.

٣ - لا تحول هذه الاتفاقية دون أي اختصاص جنائي تتم مباشرته طبقاً للقانون الوطني.

مادة (٦)

١ - يجب علي أي دولة متعاقدة يوجد الجاني أو المتهم في اقليمها أن تقوم بالقبض عليه، أو اتخاذ اجراءات أخرى تكفل تواجده، وذلك عند الاقتناع بأن الظروف تستدعي ذلك، ويراعي في القبض والاجراءات الأخرى الاحكام المنصوص عليها في قانون تلك الدولة، علي ألا يستمر ذلك إلا للوقت اللازم لامكان القيام بالاجراءات الجنائية أو اجراءات التسليم.

٢ - علي تلك الدولة أن تقوم فوراً باجراء تحقيق مبدئي في الواقع.

٣ - يجب مساعدة أي شخص مقبوض عليه وفقاً للفقرة (١) من هذه المادة علي الاتصال فوراً بأقرب ممثل مختص للدولة التي يكون هو أحد رعاياها.

٤ - عند قيام دولة بالقبض علي أحد الأشخاص طبقاً لهذه المادة عليها أن تقوم فوراً باخطار الدول المشار إليها في المادة (٥) فقرة (١)، والدولة التي يحمل المقبوض عليه جنسيتها، وأية دولة أخرى يهملها الأمر إذا ما رأت ذلك مناسباً، بواقعة القبض علي ذلك الشخص والظروف التي تبرر اعتقاله. وعلي الدولة التي تجري التحقيق المبدئي المنوه عنه في الفقرة (٢) من هذه المادة أن تبادر فوراً إلي موافاة الدول المشار إليها بتقرير عن نتائج هذا التحقيق، وعليها أن تبين عما إذا كانت تعتزم مباشرة اختصاصها القضائي.

مادة (٧)

يتحتم علي الدولة المتعاقدة التي يتواجد فيها المتهم في اقليمها، إذا لم تقم بتسليمه، أن تحيل القضية إلي سلطاتها المختصة للمحاكمة، وذلك دون أي استثناء، وسواء كانت الجريمة قد ارتكبت في اقليم تلك الدولة أم لا.

وعلي هذه السلطات أن تتخذ قرارها بنفس الطريقة التي تتبعها في أية قضية عادية ذات طابع خطير في حكم قانون تلك الدولة.

مادة (٨)

١ - تعتبر الجرائم المنصوص عليها مضمنة كجرائم خاضعة للتسليم في أية معاهدة تسليم تكون قائمة بين الدول المتعاقدة بأن تدرج هذه الجرائم في أية معاهدة تسليم تعقد مستقبلاً كجرائم خاضعة للتسليم.

٢ - إذا تلقت دول متعاقدة، تشترط لاجراء التسليم وجود معاهدة، طلباً للتسليم من دولة متعاقدة أخرى لا ترتبط معها بمعاهدة تسليم، فيجوز لها حسب تقديرها اعتبار هذه الاتفاقية السند القانوني للتسليم فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها. ويخضع التسليم للشروط الأخرى التي ينص عليها قانون الدولة التي يطلب منها التسليم.

علي الدولة المتعاقدة التي لا تشترط وجود معاهدة لاجراء التسليم أن تعترف فيما بينها باعتبار الجرائم المنصوص عليها قابلة للتسليم، مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في قانون الدولة المطلوب منها التسليم.

٤ - تعامل كل جريمة من الجرائم المنصوص عليها، فيما يتعلق بأغراض التسليم بين الدول المتعاقدة، كما لو كانت قد ارتكبت ليس فقط في المكان الذي وقعت فيه، ولكن أيضاً في اقليم الدول المكلفة بممارسة الاختصاص القضائي طبقاً لمادة (٥) فقرة (١) أ، ج، د.

مادة (٩)

علي الدول المتعاقدة التي تنشئ بينها مؤسسات تشغيل للنقل أو وكالات دولية للنقل الجوي، تقوم بتسيير طائرات خاضعة للتسجيل المشترك أو الدولي، أن تحدد فيما بينها - بالوسائل المناسبة - الدولة التي تباشر الاختصاص القضائي وتتولي وظائف دولة التسجيل بالنسبة لكل طائرة، وذلك فيما يتعلق بأغراض هذه الاتفاقية، وعليها أن تخطر بذلك منظمة

الطيران المدني التي تقوم بدورها بإبلاغ هذا الاخطار إلى جميع الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

مادة (١٠)

١ - علي الدول المتعاقدة أن تعمل علي اتخاذ كل الاجراءات الممكنة لمنع وقوع الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى، وذلك طبقاً للقانون الدولي والقانون الوطني.

٢ - عندما يتسبب ارتكاب إحدي الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى في تأخير أو تعطيل إحدي الرحلات، فعلي الدولة المتعاقدة التي تتواجد في اقليمها الطائرة أو الركاب أو الطاقم أن تقوم بتسهيل استمرار رحلة الركاب والطاقم في أسرع وقت ممكن، كما عليها أن تقوم دون ابطاء باعادة الطائرة وبضائعها إلى الأشخاص الذين لهم الحق شرعاً في حيازتها.

مادة (١١)

١ - علي الدول المتعاقدة أن تقدم كل منها للأخري أقصى قدر من المساعدة فيما يتعلق بالاجراءات الجنائية المتخذة بشأن الجرائم، وفي جميع المجالات بطبق قانون الدولة التي تطلب منها المساعدة.

٢ - لا تؤثر أحكام الفقرة (١) من هذه المادة علي الالتزامات التي تفرضها أية معاهدة أخري، ثنائية أو جماعية، تنظم أو سوف تنظم، كلياً أو جزئياً، المساعدات المتبادلة في المسائل الجنائية.

مادة (١٢)

علي كل دولة متعاقدة تتوفر لديها مبررات الاعتقاد بأنه سيتم ارتكاب إحدي الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى، أن تقوم وفقاً لقانونها الوطني بإبلاغ أية معلومات لديها تتعلق بذلك إلى الدول التي تعتقد أنها من الدول المشار إليها في المادة (٥) فقرة (١).

مادة (١٣)

تقوم كل دولة متعاقدة طبقاً لقانونها الوطني بإبلاغ نجلس المنظمة الدولية للطيران المدني بأسرع ما يمكن أية معلومات تتوفر لديها بشأن:

أ - ظروف الجريمة.

ب - الاجراء المتخذ طبقاً للمادة (١٠) فقرة (٢).

ج - الاجراءات المتخذة قبل الجاني أو المتهم، وبوجه خاص، نتائج أي اجراءات تسليم أو أي اجراءات قانونية أخرى.

مادة (١٤)

١ - أي نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول المتعاقدة حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية تتعذر تسويته عن طريق المفاوضات يحال علي التحكيم بناء علي طلب أي من هذه الدول. وإذا لم يتمكن أطراف النزاع من الاتفاق علي هيئة التحكيم خلال ستة أشهر من تاريخ طلب الاحالة علي التحكيم، فيجوز لأي من هؤلاء الأطراف احالة النزاع علي محكمة العدل الدولية بموجب طلب يقدم وفقاً للنظام المحكمة.

٢ - يجوز لكل دولة أن تعلن عند التوقيع أو التصديق علي هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها عدم التزامها بالفقرة السابقة. ولا تلتزم الدول المتعاقدة الأخرى بالفقرة السابقة في مواجهة أية دولة متعاقدة تكون قد قامت باجراء مثل هذا التحفظ.

٣ - يجوز لأي دولة متعاقدة أجرت تحفظاً طبقاً للفقرة السابقة أن تسحب هذا التحفظ في أي وقت وذلك بتوجيه أخطار إلي حكومات الإيداع.

مادة (١٥)

١ - يفتح باب التوقيع علي هذه الاتفاقية في مونتريال اعتباراً من ٣ ايلول ١٩٧١ بالنسبة للدول التي شاركت في المؤتمر الدولي للقانون الجوي المنعقد في مونتريال في المدة من ٨ - ٢٣ ايلول ١٩٧١ (لمشار إليه فيما بعد بمؤتمر مونتريال). وفي موسكو ولندن وواشنطن بعد ١٠ تشرين الأول ١٩٧١ بالنسبة لجميع الدول وأية دولة لا توقع علي هذه الاتفاقية قبل دخولها حيز النفاذ طبقاً للفقرة (٣) من هذه المادة يجوز لها أن تنضم إليها في أي وقت.

٢ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها من جانب الدول الموقعة. وتودع وثائق التصديق ووثائق الانضمام لدي حكومات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، والمملكة المتحدة بريطانيا العظمي وايرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الامريكية، والتي عينت في هذه الاتفاقية كحكومات ايداع.

٣ - تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ ايداع عشر دول موقعة

علي هذه الاتفاقية تكون قد اشتركت في مؤتمر مونتريال.

٤ - تسري هذه الاتفاقية بالنسبة للدول الأخرى اعتباراً من تاريخ دخولها حيز النفاذ للفقرة (٣) من هذه المادة، أو بعد ثلاثين يوماً من تاريخ ايداع وثائق تصديقها أو انضمامها، أي التاريخين لاحق للأخر.

٥ - علي حكومات الايداع أن تقوم فوراً باخطار جميع الدول الموقعة والمنضمة بتاريخ كل توقع، وتاريخ ايداع كل وثيقة تصديق أو انضمام، وتاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وأية اشعارات أخرى.

٦ - بمجرد سريان مفعول هذه الاتفاقية، تقوم حكومات الايداع بتسجيلها وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ٨٣ من اتفاقية الطيران المدني الدولي (شيكاغو، ١٩٩٤).

مادة (١٦)

١ - يجوز لأية دولة متعاقدة الانسحاب من هذه الاتفاقية باخطار مكتوب إلي حكومات الايداع.

٢ - يسري مفعول الانسحاب بعد مضي سنة أشهر من تاريخ تسلم حكومات الايداع للاخطار.

وإثباتاً لذلك، وقع هذه الاتفاقية المفوضون الموقعون أدناه، بمقتضي السلطة المخولة لهم من حكوماتهم.

حرر في مونتريال في اليوم الثالث والعشرين من أيلول سنة ألف وتسعمائة وواحد وسبعين، من ثلاث نسخ أصلية، كل منها بأربعة نصوص معتمدة باللغات الانكليزية والفرنسية والروسية والاسبانية.

ملحق رقم (د)

نظام المحكمة العسكرية الدولية

الفصل الأول

انشاء المحكمة العسكرية الدولية

المادة الأولى

تنفيذاً للاتفاق الموقع بتاريخ ٨ آب ١٩٤٥ من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية وحكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، تنشأ محكمة عسكرية دولية (تسمى فيما بعد المحكمة)، لمحاكمة ومعاقبة كبار مجرمي الحرب في بلاد المحور الأوربية، بصورة مناسبة وبدون تأخير.

المادة الثانية

تتألف المحكمة من أربعة قضاة، لكل منهم قاض رديف يعاونه. وتعين كل دولة من الدول قاضياً ورديفاً له، ويجب علي الردف قدر المستطاع، أن يحضروا جلسات المحكمة، وإذا مرض أحد أعضاء المحكمة أو لم يتمكن من القيام بأعباء مهمته، لأي سبب كان، فإن رديفه يحل محله.

المادة الثالثة

لا يجوز رد المحكمة ولا أعضائها ولا ردفائهم، من قبل النيابة العامة أو المتهمين أو محاميهم. ويحق لكل دولة موقعة أن تستبدل القاضي الذي عينته أو رديفه، لأسباب تتعلق بالصحة أو غير ذلك من الأسباب المقبولة. لكن لا يجوز استبدال أحد، إلا برديفه، أثناء أحدى الدعاوي.

المادة الرابعة

(أ) حضور أعضاء المحكمة الأربعة، أو الرديف في غياب أحد الأعضاء ضروري

لاتمام النصاب.

(ب) قبل افتتاح كل دعوي، يتفق الأعضاء علي تعيين أحدهم رئيساً. ويقوم الرئيس بأعباء مهمته طيلة الدعوي بكاملها، إلا إذا قرر الأعضاء خلاف ذلك بأكثرية ثلاثة أعضاء. ويتناوب الأعضاء في الرئاسة في الدعاوي التالية. ومع ذلك، فإذا عقدت المحكمة جلساتها في بلد أحدي الدول الموقعة فإن الرئاسة تكون لممثلها.

(ج) فيما عدا النصوص السابقة، تتخذ المحكمة قراراتها بأكثرية الأصوات، فإذا تساوت الأصوات، رجح الجانب الذي منه الرئيس، أما الأحكام والعقوبات فلا تصدر إلا بأكثرية ثلاثة أصوات علي الأقل.

المادة الخامسة

يجوز في حالة الضرورة، وحسب عدد القضايا، انشاء محاكم أخرى، يكون تشكيلها واختصاصها واجراءاتها متماثلة، وتخضع لاحكام هذا النظام.

المادة السادسة

تكون المحكمة المنشأة بموجب الاتفاق المشار اليه في المادة الأولى، لمحاكمة ومعاقبة كبار مجرمي الحرب من بلاد المحور الأوربية، مختصة بمحاكمة ومعاقبة جميع الأشخاص الذين ارتكبوا، بصورة فردية أو بوصفهم أعضاء في منظمة، وهم يعملون لحساب بلاد المحور الأوربية، أحدي الجنايات التالية.

والأفعال التالية أو أي واحد منها، هي جنایات خاضعة لولاية المحكمة Jurisdiction وتستتبع مسئولية شخصية.

أ - الجنایات ضد السلام، أي ادارة حرب عدوانية وتحضيرها وشنها ومتابعتها، أو حرب خرقاً للمعاهدات والتأكيدات والاتفاقيات الدولية أو المشاركة في مخطط مدروس أو في مؤامرة لارتكاب أحد الأفعال السابقة.

ب - جنایات الحرب، أي انتهاكات قوانين الحرب وأعرافها. وتتضمن هذه الانتهاكات، دون أن يكون هذا التعداد حصرياً، القتل العمد (مع الاصرار) والمعاملة السيئة أو اقصاء السكان المدنيين Déportation من أجل العمل في أشغال شاقة في البلاد المحتلة أو لأي هدف آخر، وقتل الأسري عمدياً، أو رجال البحر واعداد الرهائن أو نهب الأموال العامة

أو الخاصة وتهديم المدن والقرى دون سبب أو الاجتياح، إذا كانت الضرورات العسكرية لا تقتضي ذلك.

ج - الجنايات ضد الانسانية، أي القتل العمد (مع الاصرار)، وافناء الأشخاص Ex-terminations والاسترقاق والاقصاء عن البلد، وكل عمل لا انساني مرتكب ضد السكان المدنيين، قبل الحرب أو أثناءها، أو الاضطهادات Persécutions لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية، حين تكون هذه الاضطهادات مرتكبة في أثر جناية داخلية في اختصاص هذه المحكمة أو ذات صلة بها سواء أشكلت خرقاً للقانون الداخلي أم لم تشكل.

ويسأل الموجهون والمنظمون والمعرضون المتدخلون (الشركاء) الذين ساهموا في وضع أو تنفيذ مخطط أو مؤامرة لارتكاب أحدي الجنايات المذكورة أعلاه، عن كل الأفعال المرتكبة من قبل أي شخص، تنفيذاً لهذا المخطط.

المادة السابعة

ان مركز المتهمين الرسمي، سواء كرؤساء دولة أو من كبار الموظفين لا يعتبر لا عذراً محلاً ولا سبباً لتخفيف العقوبة.

قائمة المراجع

أولاً، الكتب :

- ١ - أبو العزائم، محمد ماضى النور المبين . القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٢ .
- ٢ - أبو همام . المقاومة عسكرياً . الطبعة الأولى، بيروت : دار الطليعة، ١٩٧١ .
- ٣ - أبو زهرة، محمد . فلسفة العقوبة فى الفقه الإسلامى . القاهرة : معهد الدراسات العربية، ١٩٦٣ .
- ٤ - أبو فارس، محمد عبد القادر . فى الأحكام السلطانية . الطبعة الثانية، بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣ .
- ٥ - البستاني . كتاب دوائر المعارف . بيروت : مطبعة المعارف، ١٨٨٤ .
- ٦ - الدجاني، أحمد صدقى . من المقاومة إلى الثورة الشعبية فى فلسطين . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩ .
- ٧ - الزقزوقى، محمد مختار . نيقولا ماكيا فيلى : دراسة تحليلية . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨ .
- ٨ - الطنطاوى، محمود السعيد . من فضائل العشرة المبشرين بالجنة . القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٦ .
- ٩ - الطبرى، أبى جعفر محمد بن جرير . جامع البيان فى تفسير القرآن . الطبعة الرابعة، بيروت : دار المعرفة، ١٩٨٠، المجلد الرابع .
- ١٠ - الماوردى، أبى الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادى . الأحكام السلطانية والولايات الدينية . بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٨٢ .
- ١١ - المودودى، أبو الأعلى . شريعة الإسلام فى الجهاد والعلاقات الدولية . ترجمة د سميع عبد الحميد . الطبعة الأولى : القاهرة : دار الصحو، ١٩٨٥ .
- ١٢ - الملاح، فاوى . سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية . الاسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٨١ .
- ١٣ - الناصرى، هيثم أحمد حسن . خطف الطائرات : دراسة فى القانون الدولى والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى : بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦ .
- ١٤ - السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر . الدر المنثور فى التفسير بالمأثور . بدون تاريخ أو دار أو مكان نشر .
- ١٥ - العقاد، عباس محمود . عبقرية عمر . القاهرة : نهضة مصر للنشر والتوزيع، ١٩٨٩ .
- ١٦ - الفار، عبد الواحد محمد يوسف . أسرى الحرب : دراسة فقهية وتطبيقية فى نطاق القانون الدولى العام والشريعة الإسلامية . القاهرة : عالم الكتب، ١٩٧٥ .

١٧ - الصابوني، محمد على. مختصر تفسير ابن كثير. بيروت: دار القرآن الكريم، بدون تاريخ نشر، المجلد الأول.

١٨ - _____، صفوة التفاسير. حلب: دار الرشيد، بدون تاريخ نشر.

١٩ - الصاوي، محمد منصور. أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية. الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٤.

٢٠ - القرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري. الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧، الجزء السادس.

٢١ - القرطبي، أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد أحمد بن رشد. بداية المحتهد ونهاية المقتصد. الطبعة الخامسة، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٨١، الجزء الثاني.

٢٢ - الشافعي، أبي عبد الله محمد بن ادريس. أحكام القرآن. الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة نشر الثقافة الاسلامية، ١٩٥١، الجزء الأول.

٢٣ - الشافعي، محمد عيد. المنهج الصوفي في الفقه الإسلامي. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الاسلامية، ١٩٧٥.

٢٤ - الشاوي، توفيق محمد. محاضرات في التشريع الجنائي في الدول العربية. القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٥٤.

٢٥ - بهنس، أحمد فني. نظريات في الفقه الجنائي الإسلامي. القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٣.

٢٦ - بيرسون، ليستر. الدبلوماسية في عصر الذرة ترجمة عبد السلام شحاته. القاهرة: شركة التوزيع المتحدة، ١٩٦٠.

٢٧ - برنو، فيليب. المجتمع والعنف ترجمة الياس زحلاوي. الطبعة الثانية، دمشق: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

٢٨ - جمعة، نعمان خليل. المدخل للعلوم القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦.

٢٩ - دينيوف. في. نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي ترجمة سحر سعيد. الطبعة الأولى، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٨٢.

٣٠ - هيلبرون، أوتو. حرب العصابات من كارل ماركس إلى ماوتس تونغ ترجمة لويس الحاج. الطبعة الأولى، بيروت: دار العلم للملايين.

٣١ - هندريش، تيد. العنف السياسي ترجمة عبد الكريم محفوظ وعيس طنوس. الطبعة الأولى، بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٦.

٣٢ - زايد، أحمد. الدولة في العالم الثالث. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

- ٣٢- حومد، عبد الوهاب. الإجرام السياسى. بيروت: دار المعارف، ١٩٦٢.
- ٣٤ - حمروش، أحمد. حرب العصابات. الطبعة الثالثة. القاهرة: دار الكاتب العربى، ١٩٦٧.
- ٣٥ - حنا، إلياس. الوضع القانونى للمقاومة العربية فى الأرض المحتلة. بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨.
- ٣٦ - حتى، ناصيف يوسف. النظرية فى العلاقات الدولية. الطبعة الأولى، بيروت: دار الكاتب العربى، ١٩٨٥.
- ٣٨ - كنج، مارتن لونر. لماذا نفذ صبرنا ترجمة عديلة حسن مياس. القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٦.
- ٣٨ - لجنة القرآن الكريم. المنتخب فى تفسير القرآن الكريم. الطبعة السادسة، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٨.
- ٣٩ - _____ . المنتخب من السنة. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٨، المجلد الثالث عشر.
- ٤٠ - مجاهد، حورية توفيق. الاستعمار كظاهرة عالمية. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥.
- ٤١ - محمود، معين أحمد. العمل الفدائى. الطبعة الأولى، بيروت: المكتب التجارى للطباعة والنشر، ١٩٦٩.
- ٤٢ - منصور، على. الجرائم السياسية بحث فى كتاب المؤتمر الرابع لاتحاد المحامين العرب ببغداد: الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب، نوفمبر ١٩٥٨.
- ٤٣ - منصور، على. الشريعة الإسلامية والقانون الدولى العام. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧١.
- ٤٤ - مصطفى، خيرى الحسينى. التطورات الجديدة فى قانون الطيران الدولى. القاهرة: دار وهدان للطباعة والنشر، ١٩٧٦.
- ٤٥ - مرقص، إلياس. عقوبة النظرية فى العمل الفدائى. الطبعة الأولى، بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠.
- ٤٦ - موسى، محمد يوسف. محاضرات فى تاريخ الفقه الإسلامى. القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٥٦.
- ٤٧ - سرور، أحمد قنحى. نظرية الخطورة الإجرامية. القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٤.
- ٤٨ - سلمان، سعيد. ماذا بعد الإرهاب؟. الطبعة الأولى بيروت: دار آزال، ١٩٨٧.
- ٤٩ - سرحان، عبد العزيز محمد. الإطار القانونى لحقوق الإنسان فى القانون الدولى. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٧.
- ٥٠ - عامر، صلاح الدين. المقاومة الشعبية المسلحة فى القانون الدولى العام. القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٧.

- ٥١ - عبد الخالق، محمد عبد المنعم. الجرائم الدولية: دراسة تأصيلية للجرائم ضد الإنسانية والسلام وجرائم الحرب. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٩.
- ٥٢ - عبد الهادي، عبد العزيز مخيمر. الإرهاب الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٦.
- ٥٣ - عز الدين، أحمد جلال. الإرهاب.. والعنف السياسي. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٦.
- ٥٤ - على، يسر أنور وآمال عبد الرحيم عثمان. علم الإجرام. الطبعة الثانية، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧١.
- ٥٥ - على، حسين محمد. الجريمة وأساليب البحث العلمى. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٠.
- ٥٦ - ع شماوى، محى الدين على. حقوق المدنيين تحت الاحتلال الحربى. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٢.
- ٥٧ - عثمان، محمد رأفت. الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية فى الاسلام. الطبعة الثانية، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٧٥.
- ٥٨ - فوده، عز الدين. الاحتلال الإسرائيلى والمقاومة الفلسطينية فى ضوء القانون الدولى العام. بيروت: مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٩.
- ٥٩ - قنصوه، صلاح. فلسفة العلم. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨١.
- ٦٠ - شكرى، علياء. قراءات معاصرة فى علم الاجتماع. الطبعة الثانية، القاهرة: دار الكتاب للتوزيع، ١٩٧٩.
- ٦١ - تونج، ماوتس. المشاكل الاستراتيجية لحرب العصابات ترجمة سعد رضى. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر، ١٩٥٦.

ثانياً: المقالات والدوريات

- ١ - أبو العنين، سامح محمود. «أبعاد أزمة المديونية الإفريقية»، مجلة السياسة الدولية. العدد ٩٣، يوليو ١٩٨٨.
- ٢ - أبراش، ابراهيم. «العنف السياسى بين الإرهاب والكفاح المشروع»، مجلة الوحدة. العدد ٦٧، أبريل ١٩٩٠.
- ٣ - الدهراوى، خضر. «انتشار الإرهاب الدولى»، مجلة السياسة الدولية. العدد ٧٧، يوليو ١٩٨٤.
- ٤ - الحسينى، محمد تاج الدين. «مساهمة فى فهم ظاهرة الإرهاب الدولى»، مجلة الوحدة. العدد ٦٧، أبريل ١٩٩٠.
- ٥ - العجيزى، عبد العزيز. «خطف الطائرات بين المنطق الثورى والأمن الدولى»، مجلة السياسة الدولية. العدد ٢٢، أكتوبر ١٩٧٠.

- ٦ - المجذوب، محمد. «نطيق أحكام أسرى الحرب على أفراد المقاومة»، مجلة شؤون فلسطينية. العدد الأول، مارس ١٩٧١.
- ٧ - حسين، فنى على. «اختطاف الطائرات والإرهاب الدولى»، مجلة السياسة الدولية. العدد ٩٢، يوليو ١٩٨٨.
- ٨ - كيلائى، هيثم. «إرهاب الدولة بديل الحرب فى العلاقات الدولية»، مجلة الوحدة. العدد ٦٧، أبريل ١٩٩٠.
- ٩ - محمد، محمود اسماعيل. «استخدام القوة المسلحة فى العصر النورى»، مجلة السياسة الدولية. العدد ٢٤، أبريل ١٩٧١.
- ١٠ - معوض، جلال عبد الله. «ندوة العنف والسياسة فى الوطن العربى»، مجلة المستقبل العربى. العدد ١٠١، يوليو ١٩٨٧.
- ١١ - مصطفى، خيرى الحسينى. «مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات»، مجلة السياسة الدولية. العدد ٢٥، يوليو ١٩٧١.
- ١٢ - مختار، مطيع. «محاولة فى تحديد مفهوم الإرهاب وممارسته من خلال النموذج الأمريكى»، مجلة الوحدة. العدد ٦٧، أبريل ١٩٩٠.
- ١٣ - سرحان، عبد العزيز محمد. «حول تعريف الإرهاب الدولى وتحديد مضمونه»، المجلة المصرية للقانون الدولى. المجلد التاسع والعشرون، ١٩٧٢.
- ١٤ - فرج الله، سمعان بطرس. «تغيير مسار الطائرات بالقوة»، المجلة المصرية للقانون الدولى. المجلد الخامس والعشرون، ١٩٦٩.
- ١٥ - رمضان، عصام صادق. «الأبعاد القانونية للإرهاب الدولى»، مجلة السياسة الدولية. العدد ٨٥، يوليو ١٩٨٦.
- ١٦ - غانم، السيد عبد المطلب. «ندوة العنف والسياسة فى الوطن العربى»، مجلة السياسة الدولية. العدد ٩٠، أكتوبر ١٩٨٧.

ثالثاً: المعاجم

- ١ - الجوهري، الشيخ أبى نصر بن حماد. الصحاح. بدون مكان أو دار نشر، ١٨٨٢ هـ.
- ٢ - الجر، خليل. المعجم العربى الحديث. باريس: مكتبة لاروس، ١٩٧٢.
- ٣ - الزاوى، طاهر أحمد. ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير. القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٥٩.
- ٤ - الزمخشري. أساس البلاغة. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٢٣.
- ٥ - الكيالى، عبد الوهاب. موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥.

الجزء الأول والثانى والرابع.

- ٦ - الشيرازى. القاموس المحيط. القاهرة: المكتبة الحسينية، ١٣٤٤ هـ.
- ٧ - الخورى، سعيد. أقرب الموارد فى فصيح العربية والشوارد. بيروت: المطبعة اليسوعية، ١٨٨٩.
- ٨ - معلوف. لويس. المنجد فى اللغة والأدب والعلوم. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٦.
- ٩ - مصطفى، إبراهيم. المعجم الوسيط. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٦١.
- ١٠ - عبد الباقي، محمد فؤاد. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. بيروت: دار إحياء التراث العربى، ١٩٤٥.
- ١١ - عطية الله، أحمد. القاموس السياسى. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨.

رابعاً، التقارير والوثائق :

- ١ - الوثائق الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، «الدفاع عن السلام» ، القاهرة: مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات، ١٩٤٦.
- ٢ - وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللجنة الخاصة بالإرهاب الدولى (A/AC.160/4) بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٩.

خامساً، أبحاث ودراسات غير منشورة :

- ١ - أحمد، فاروق يوسف. «محاضرات فى مناهج البحث العلمى». محاضرات غير منشورة أقيمت على طلاب الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.
- ٢ - نافعة، حسن السيد. «محاضرات فى النظم الدبلوماسية والقنصلية». محاضرات غير منشورة أقيمت على طلاب العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٧٩.
- ٣ - عز الدين، أحمد جلال. «الإرهاب الدولى وانعكاساته على الأمن القومى المصرى». رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدفاع الوطنى، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٤.
- ٤ - صقر، إبراهيم. «محاضرات فى العلاقات الدولية». محاضرات غير منشورة أقيمت على طلاب العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.

سادساً، مصادر أخرى:

- جريدة الأهرام فى ١٩٩٠/٤/٦.

I : Books :

- 1-Albrecht, Rene, Italy from Napoleon to Mussolini New York. Columbia University Press,1950.
- 2-Alexander, Yonah, ed. International Terrorism, National, Regional and Global Perspectives. New York. Praeger Publishers,1976.
- 3-Altamira, Rafael. A history of Spain From the beginning to the Present day. First Edition, New York. &. VanNostrand co.,1949.
- 4-B., Jenkins. International terrorism: A New Mode of conflict. Los Anglos: Crescent,1975.
- 5-Emsley, Clive(ed). Conflict and stability in Europe. London: Croom Helm,1979.
- 6-Morris, Eric, Terrorism: Threat and Responce. Houndmills: Mc Millan Press,1987.
- 7-Or, Noemi Gal. International Cooperation to suppress terrorism. London: Croom Helm,1985.
- 8-Pipes. Baniel. The Long Shadow: Culture and Politics in the Middle East. New Brunswick: Transaction Publishers,1989.
- 9-Weinberg, Leonard B. Introduction to Political terrorism - New York: Mc Graw. Hill Publishing Company,1989.

II - Dictionaries and Encyclopedias :-

- 1-A Dictionary of Politics. U.S.A: Penguin Books,1961.
- 2-A Dictionary of the social science. London: Tavistock Publications limited,1964.
- 3-A Dictionary of Modern Politics. London: Europa Publication Limited,1985.
- 4-Dictionnaire de la langue Francaise. Editions Universitaires, N.D et N.P.
- 5-Diccionario Espanol - Inglés. Glasgow: William collins &

coL.td.,1983.

6-Latin Dictionary.England: Oxford University Press, N. D.

7-Webster., Third NewInternational Dictionary. Massachusetts: Merri-an-Webster Inc.,1986.

8-The shorter Oxford English Dictionary. London: Oxford university Press,1967.

9-Encyclopedia Universalis. France. Soutine - Tirso,1985.

10-The New Encyclopedia Britannica. Chicago: Helen Heming way Benton,Publisher,1983, Vol.8.

11-Grand Larousse Encyclopedique. Parris: Librairie La-rousse,1964,Tome dixieme.

Bibliotheca Alexandrina



0423701